لان نصبه غير مقيد بحرف بخلاف سائر المفاعيل وانما قدم المفاعيل على سائر المنصوبات
لانها اصل المنصوبات وسائر المنصوبات ملحق بها ثم قدم منها المفعول المطلق
لانه مفعول ينتصب بلا تقيد بحرف بخلاف المفعول به فانه يتقيد بالحرف فاخره عنه
ثم قدمه على المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه لان كلا منها يتقيد بالحرف جميعاً
لكنه في المفعول فيه قد يكون محذوفا لزوماً كما في اللازم النصب وقد يكون النصب
في اللفظ بلا واسطة البتة فقدمه على المفعول له الذي جاز ذكر الواسطة في جميع
افراده ثم قدمه على المفعول معه الذي لا يجوز فيه ترك الواسطة اصلا وهو
اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه كلمة ما عبارة عن حدث
لان ما فعله فاعل فعل هو الحدث ليس الا لكن يرد عليه نحو تربا وجندلا فانه
مفعول مطلق وليس بحدث لان معنى الترب التراب ومعنى الجندل الحجر وهما
اسما عين واجيب بانه حدث حكما لان قولهم تربا وجندلا دعاء وفي الدعاء
لم يرد بهما المعنى الحقيقي بل اريد المعنى المجازي وهو الهلاك لان الدعاء يستدعي
الفعل فاجرا مجرى المصدر فاذا قال الداعي تربا وجندلا فكانه قال هلكت
هلاكا بالتراب والجندل ويرد على قوله فاعل فعل مذكور ضربت ضربا على صيغة
المجهول فانه مفعول مطلق ولم يفعله الفاعل اذ المصدر مجهول بل فعله مفعول فعل مذكور
وكذا يرد عليه مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا فان كلا منهما مفعول المطلق
وليس من جنس ما فعله فاعل فعل مذكور واجيب عن الاول بان المفعول قائم مقام

الفاعل

الفاعل اخذ حكمه فانه فاعل حكما وعن الثاني بان الفاعل ما كان قابلا للموت
والجبانة والشرف عده فاعل لها حكما ويرد على عكسه قوله فعل نحو زيد ضارب ضربا
فانه مفعول مطلق ولم يفعله فاعل الفعل بل فاعل الصفة واجيب بان
المراد بالفعل الفعل اللغوي وهو الحدث لا الاصطلاحي وهو قسيم الاسم هو اسم حدث فعله
فاعل حدث مذكور فيتناول الفعل الاصطلاحي والصفات ويرد على قوله مذكور
قوله فضرب الرقاب من حيث ان فعله غير مذكور واجيب بانه مذكور تقديرا اذ
التقدير فاضربوا ضرب الرقاب ويرد على قوله بمعناه ضربته سوطا فانه مفعول مطلق
وليس ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه واجيب بان اصله ضربته ضربا بالسوط
او ضربته ضربة سوط فكان مما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه تقديرا فظهر لك ان
جميع الفاظ هذا الحد واقع على التسامح وان الجواب عن كل ما يرد على قيوده الحمل
على التسامح واعتبار الحقيقي والحكمي من ذلك ويرد على هذا الحد انه غير مطرد
لانه صدق على نحو كرهت كراهتي اذا قصد كونه مفعولا به لا مفعولا مطلقا واجيب
بانه يخرج باعتبار الحيثية اي ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وقصد فيه هذه الحيثية
فيخرج ذلك لانه وان كان حدثا فعله فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه لم يقصد فيه
هذه الحيثية محل وقوع الفعل المذكور كما في كرهت قيامي لكنه اعتبار الحيثية يغني عن
بعض القيود الاخير لخروج ما اخرج بها باعتبار الحيثية وقد يكون للمفعول المطلق
للتاكيد حيث لا يزيد دلالته على دلالة الفعل والنوع حيث دل على بعض انواع الفعل

والعدد حيث دل على العدد نحو جلست جلوسا نظرا الى التاكيد وجلست جلسة بكسر الجيم
نظرا الى النوع اي جلست نوعا من الجلوس وجلست جلسة بفتح الجيم نظرا الى العدد اي جلست
مرة واحدة فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة
عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد ولان الفعل لا يثنى ولا يجمع
فكذا ما مفهومه مفهوم الفعل بخلاف اخويه اي اخوي الاول وهما الذي للنوع والتعدد
فان كلا منهما يحتمل التعدد فيثنى ويجمع وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي بغير لفظ الفعل
هذا عند المبرد والكسائي وعند سيبويه المفعول المطلق يجب ان يكون من لفظه
فقولك جلوسا في نحو قعدت جلوسا منصوب بقعدت عندهما وعليه الاكثر وان
وبجلست المقدرة عنده ويشكل مذهبه في نحو حلفت يمينا اذ لا فعل له من لفظه
الا ان يقول المفعول المطلق يجب ان يكون من لفظه الا اذا لم يكن فعل من لفظه
فح يكون من غير لفظه ضرورة فلا يرد ذلك اذ ليس لليمين فعل يجري عليه فان
قيل ان اريد بقوله بغير لفظه بغير صيغته يجب ان يكون ضربت ضربا من هذا القبيل
لتغاير الصيغة وان اريد بغير مادته يجب ان يكون نحو قوله تعالى انبتكم من الارض
نباتا من هذا القبيل لتغاير المادة قيل يمكن ان يراد به بغير مادته ولا نجعل نحو قوله تعالى
انبتكم من الارض نباتا من هذا القبيل ويمكن ان يراد بغير لفظه مادة او بناء فح رجح فيه
نحو قعدت جلوسا وانبتكم من الارض نباتا اما الاول فلتغاير المادة واما الثاني فلتغاير
البناء فافهم وانما ابرز هذا القسم مع كون صدق حد المفعول المطلق عليه تنبيها

على قلة هذا القسم وقد يحذف الفعل اللام للعهد اى الفعل الناصب
للمفعول المطلق لقيام قرينة اى وقت حصول قرينة حالية او مقالية
جوازا صفة لمصدر محذوف اى يحذف حذفا جائزا للايجاز والاختصار
مع حصول الغرض بالقرينة كقولك لمن قدم من السفر خير مقدم فان خير اسم التفضيل
ومصدريته اما باعتبار الموصوف اى قدمت قدوما خير مقدم ثم حذف الموصوف
واقيم الصفة مقامه فاخذ حكمه واما باعتبار المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم
ما اضيف اليه وانما حذف الفعل لان مشاهدة الحال يدل عليه لان هذا الكلام
لا يقال الا لمن ظهر عليه علامات القدوم ووجوبا عطف على جوازا اى يحذف حذفا
واجبا وقوله سماعا صفة لقوله وجوبا اى حذفا سماعيا او حذفا مسموعا او مفعول مطلق
اى حذفا سماعا نحو سقيا اى سقاك الله سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا وخيبة
اى خاب خيبة وجدعا اى جدع جدعا وهو قطع الانف وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا
اى شكرت شكرا وعجبا اى عجبت عجبا فان عامل هذه المصادر حذف سماعا
بمعنى انه لم يستعمل اظهاره فى كلامهم فان قيل كيف زعمت انه يجب حذف الفعل
ومشهور بين الناس قولهم حمدت الله حمدا وشكرت الله شكرا وعجبت عجبا
قيل ذلك من استعمال المولدين لا من استعمال العرب وكلامنا فى استعمالهم
لا فى استعمال المولدين على ان البعض قيد وجوب الحذف فى نحو حمدا له
وشكرا له باستعماله مع اللام فلا وجه للاشكال اصلا وقياسا عطف على سماعا

وقوله في مواضع خبر مبتدا محذوف اي ذلك في مواضع منها اي من تلك المواضع ما وقع

كلمة ما موصوفة والجملة صفة بحذف الضمير اي موضع وقع المصدر فيه حال كون ذلك المصدر

مثبتا فيه احتراز عن ما زيد سيرا فانه يجوز اظهار فعله فتقول ما زيد يسير سيرا او بعد معنى نفي

ظرف لغو وقع اي بعد ما هو متضمن للنفي كما في انما داخل قيل ضمير داخل عائد الى النفي

ومعنى النفي منها وبل لكل واحد منهما وفيه نظر لان الضمير الراجع الى المعطوف والمعطوف عليه

بكلمة او يجب افراده يقال زيد او عمرو قائم ولا يقال قائمان فلا حاجة الى التاويل بان

هو عائد اليهما بدون ما وبل اي داخل ذلك النفي او معناه على اسم فيه احتراز

عن نحو ما سيرت الا سير البريد لا يكون خبرا عنه اي لا يصح ذلك المصدر خبرا عن ذلك الاسم

بان يكون ذلك الاسم اسم عين وذلك لان المصدر اسم معنى واسم المعنى لا يخبر عن

الجثة وفيه احتراز عن نحو ما سيري الا سير شديد فانه لم يصح نصبه او وقع المصدر

مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه وانما لم يذكر هذا القيد اكتفاء بما ذكر اولا وانما جمع

بين الضابطتين وان كان لكل واحد منهما ضابطة على حدة لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم

لا يكون خبرا نحو ما انت الا سيرا وما انت الا سير البريد هذان مثالان لوقوع المصدر

مثبتا بعد نفي داخل الى اخره اي ما انت الا تسير سيرا ويقال هذا المثال فيما لا يرد

به غير وما انت الا سير البريد اي الا تسير سيرا مثل سير البريد والبريد البغلة المرتبطة

في الرباط لقرب ذم بريده ثم سمي به الرسول المحمول عليها ثم استعمل في اثنى عشر

ميلا وكان من عادة الملوك انهم يبنون الربط وينفقون البغل فيها ويقطعون

اذوابها

بعد نفي ودخل على اسم لا يكون الا مفعولا مطلقا احترازا عنه

مصدر وقع وفيه احتراز عن نحو ما زيد سيرا فانه يجوز اظهار فعله فتقول ما زيد يسير سيرا

اذناً بها وكانت موقفة فيها لاجل اصحاب الحاجات والمراد بالبريد هنا المسرع
من بلد الى بلد آخر لاداء الرسالة يقال له بالفارسية پيك و انما اورد
نظيرين لان الاول نظير المصدر النكرة والثاني نظير المصدر المعرفة ففيه تنبيه على ان
الحكم لا يتغير بين المصدر المنكر والمعرف وانما انت سيرا مثال وقوع المصدر مثبتا بعد معنى
نفي داخل الى آخره اي ما انت الا تسير سيرا وزيد سيرا سيرا مثال وقوع المصدر مكررا
اي زيد يسير سيرا سيرا فان قيل المصدر في قوله تعالى اذا دكت الارض دكا دكا
وقع مكررا ولم يحذف الفعل قيل هذا فيما اذا وقع المصدر المكرر في موضع الخبر عن اسم
لم يصلح ان يكون خبرا عنه والمصدر في الآية وان وقع مكررا لكنه لم يقع في موضع الخبر
اذ ليس قوله مبتدأ وانما وجب حذف الفعل في الضابطتين لوجود القرينة
مع السادة مسد المحذوف اما القرينة في الضابطة الاولى فهي ما المشبهة بليس فانها
تقتضي خبرا ولا يصلح خبرا الا فعل هذا المصدر واما السادة مسد المحذوف فهو الا لكونه مثبتا
واما القرينة في الثانية فهو المبتدأ فانه تقتضي خبرا ولا يصلح خبرا الا فعل هذا المصدر
واما السادة مسد المحذوف فهو المصدر الاول وكلمة اذ في قوله اذ وقع مكررا مانعة الخلو
دون الجمع بدليل قولهم ما انت الا سيرا سيرا ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي
موضع وقع المصدر فيه حال كونه تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة اي سابقة على المصدر
وفي قيد الاثر احتراز عما يقع تفصيلا لمضمون جملة دون اثر مضمونها نحو زيد لنا كرة
القريب او البعيد وفي قيد الجملة احتراز عما اذا وقع تفصيلا لاثر مضمون مفرد

٢ اذا دكت الارض

نحو زيد يسافر سفرا قريبا او بعيدا كذا قيل وفيه نظر لان المصدر في هذا المثال
تفصيل لاثر مضمون قوله يسافر وهو مع الضمير جملة لا مفرد بل الاولى ان يقال في مثال
لزيد سفر فاما للصحة او للغنيمة اغتناما او لزيد ضرب فاما تاديبا تاديبا او اهلاكا اهلاكا
وفي المتقدمة احتراز عن المتاخرة نحو اما تاديبه زيدا بالضرب تاديبا او اهلاكه اهلاكا
فاضربه واما تمنون بالشدة منا او تفدون فداء او فدية وقال بعض الشارحين
التفصيل انما يكون بالجملة المتقدمة لان المفصل لا يكون متاخرا عن التفصيل فذكر
قوله متقدمة توضيح وفيه نظر لان التفصيل قد يكون لاثر مضمون جملة متاخرة ايضا وح
لا يجب الحذف فلا بد من قيد متقدمة للتحرز عنه ذلك ما مر من نحو قولك اما تاديب
زيد بالضرب تاديبا او اهلاكه اهلاكا فاضربه على ان التفصيل قد يكون متقدما
على المفصل اما للاهتمام بشانه او لرعاية السجع كما قال صاحب التلخيص وعلم من البيان
ما لم نعلم فان قوله من البيان بيان لقوله ما لم نعلم قدم عليه رعاية للسجع واجيب
بان الكلام في مثل هذه المواضع محمول على التقديم والتاخير فيكون ذلك التقديم
في حكم التاخير مثل قوله تعالى حتى اذا اثخنتموهم فشدوا الوثاق اي بالسلاسل
والاغلال فاما منا بعد واما فداء فقوله فاما منا بعد واما فداء وقع تفصيلا لاثر
مضمون جملة متقدمة لان قوله فشدوا الوثاق جملة متقدمة ومضمونها شد الوثاق
واثر شد الوثاق ذلك التفصيل وهو القتل او الاسترقاق او المن او الفداء
فوجب حذف فعليهما اي فاما تمنون منا واما تفدون فداء والفداء مصدر الثلاثي من فدى

يقدر مثل الكتاب وانما وجب حذف الفعل في هذه الصورة لسد الجملة المتقدمة
مسد المحذوف لمناسبتها له من حيث انه تفصيل لاثر مضمونها ومنها اي ومن
تلك المواضع ما وقع اي موضع وقع فيه المصدر للتشبيه اي لاجل تشبيه شيء
بذلك المصدر والتشبيه هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى وفيه احتراز عن نحو
مررت به فاذا له صوت صوت حسن فان الصوت الثاني ليس للتشبيه بل هو
بدل من الاول علاجا حال اي حال كون ذلك المصدر دال على الحدث
كالفعل وفيه احتراز عن نحو مررت به فاذا له زهد زهد الصلحاء وعلم علم الفقهاء
فالواجب فيه الرفع لفقدان المعالجة الدالة على الحدوث لان الزهد والعلم مدح لهما
فلا يدلان على الحدوث بعد جملة ظرف وقع وفيه احتراز عن نحو صوت زيد صوت حمار
مصدر وقع للتشبيه والا على الحدوث لكنه ليس بعد جملة مشتملة صفة جملة على اسم
متعلق مشتملة بمعناه صفة اسم اي مشتملة على اسم كائن بمعنى فيه احتراز عن نحو
مررت بزيد فاذا له صوت صفة حمار فان الصفة ليس بمعنى الصوت وصاحبه
عطف على اسم اي ومشتملة على صاحب ذلك المصدر وهو الذي صدر منه ذلك المصدر
وفيه احتراز عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار لعدم اشتمال الجملة
على صاحب المصدر وهو الذي قام به المصدر فالواجب فيه الرفع على الوصف
او على البدل نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار قوله صوت حمار مصدر وقع
للتشبيه علاجا بعد جملة وهي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المصدر وهو صوت ومشتملة

ومشتملة على صاحب الصوت وهو الذي صدر منه الصوت وهو الضمير في له
لانه راجع الى الشخص الذي منه الصوت فوجب حذف فعله اي يصوت صوت حمار
بمعنى يصوت صوتا مثل صوت الحمار وصراخ عطف على الصوت الاول اي فاذا له
صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى بمعنى يصرخ صراخا مثل صراخ الثكلى الصراخ
هو الصوت والثكلى بالفتح المرأة التي مات ولدها وانما اورد مثالين لان
المصدر الاول مضاف الى النكرة والثاني الى المعرفة ومنها اي من تلك المواضع
ما وقع اي موضع وقع فيه المصدر حال كون ذلك المصدر مضمون جملة لا محتمل لها
غيره الجملة صفة جملة اي لا محتمل لتلك الجملة غير ذلك المصدر او غير ذلك
المضمون فيه احتراز عما سيأتي في الضابطة الآتية كقوله اي كقول القائل له علي الف درهم
اعترافا فالف درهم مبتدأ او على خبره وله متعلق الخبر او على العكس واعترافا مصدر
وقع مضمون جملة وهي قوله له علي الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل له
سواه فوجب حذف فعله اي اعترفت بهذه الالف اعترافا والاعتراف الاقرار
بالشيء عن معرفة وفي بعض النسخ وقع عرفا مكان اعترافا وهو اسم من الاعتراف
وهو منصب نصب المصادر ويسمى هذه المصادر تأكيدا لنفسه اي تقريرا لذاته لاتحاد
مدلول المصدر والجملة ومنها ما وقع مضمون جملة اي من تلك المواضع موضع وقع
المصدر فيه حال كونه مضمون جملة لها محتمل غيره الجملة صفة جملة اي لتلك الجملة محتمل
غير ذلك المصدر او غير ذلك المضمون مثل زيد قائم حقا مصدر وقع مضمون جملة

وهي قوله زيد قائم لانه مضمونه الصدق والحق وهما محتمل غيره وهو الكذب والباطل
فوجب حذف فعله اي احق هذا الكلام وهذا الخبر حقا اي صدقا ويسمى هذا المصدر
توكيدا لغيره اي تقريرا لغيره اللام هنا للتعليل دون الصلة والمضاف محذوف اي
توكيد الجملة للجملة لدفع غيره وهو الكذب والباطل او لاجل احتمال غيره بخلاف اللام
في قوله لنفسه فانه صلة التوكيد ويمكن ان يكون اللام هنا ايضا للصلة لان قوله زيد قائم
حقا الحكم فيه زيد قائم محتمل والحكم مغاير المحتمل وصفا وان اتحد امرا فيكون المعنى
ويسمى توكيدا لما يغايره وصفا ومنها ما وقع مثنى اي ومن تلك المواضع موضع
وقع المصدر فيه حال كونه دالا على التكرير والتكثير مثل لبيك اي الب لطاعتك
البابا بعد الباب اي اقيم لطاعتك اقامة بعد اقامة اي مرة بعد اخرى اي مرارا
وسعديك اي اسعدك الله اسعادا بعد اسعاد اي اعينك اعانة بعد اعانة
والمصادر في هذا الباب سماعية وان كان الحذف قياسا لانه مبني على ضابطة كلية
ثم لما فرغ عن بحث المفعول المطلق شرع في بحث المفعول به فقال المفعول به
الجار والمجرور في الاصل مفعول ما لم يسم فاعله لقول المفعول لان معناه الذي فعل به
وصار الآن خبر الاسم المصطلح عليه والضمير المجرور عائد الى اللام الموصول في المفعول
وكذا المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر
الاسم هنا اكتفاء بما سبق فان قيل يخرج من هذا الحد بعض افراد المفعول به نحو خلق الله
العالم وما ضربت زيدا فان العالم وزيدا كل منهما مفعول به ولم يقع عليه فعل الفاعل

قيل المراد بالوقوع عليه حقيقة او عبارة بان جعلت عبارته كعبارة ما يقع عليه
فعل الفاعل حقيقة فيدخل ذلك فان العالم وزيدا وان لم يكن فيهما حقيقة
الوقوع الا انه جعلت العبارة في التقدير كان الفعل وقع عليهما كذا قيل
وفيه نظر لان هذا مسلم في خلق الله العالم لا في ما ضربت زيدا فانه عبارة
عن عدم الوقوع لا عبارة الوقوع وانما عبارة الوقوع ضربت زيدا واجيب
بان لا نسلم ذلك بل هو عبارة الوقوع في الاصطلاح كما ان ضربت زيدا
عبارة الصدور في الاصطلاح فافهم وقيل ان معنى قوله ما وقع عليه الفعل
ما تعلق به الفعل بحيث لا يتصور الا به نفيا كان او اثباتا فلا يخرج ذلك فان
العالم وزيدا مما تعلق بهما الفعل بحيث لا يتصور الا بهما فان قيل ذلك ذكر الوقوع
وارادة التعلق حقيقة ام مجاز لا سبيل الى الاول لعدم الوضع
ولا الى الثاني لعدم الاتصال بينهما قيل وقوع الفعل على الشيء في عرف النحاة
عبارة عن تعلقه به بحيث لا يعقل الا به فيكون ارادة التعلق من الوقوع
حقيقة عرفية فلا يلزم دعوى الوضع وبيان الاتصال او نقول الوقوع لا ينفك
عن التعلق لكان التعلق لازما للوقوع فذكر الملزوم واراد اللازم فان
قيل ان اريد به الوقوع التعلق يخرج نحو زيدا في ضربت زيدا حيث لا يتوقف عليه
تصور الضرب بل يتوقف على شخص ما يصلح للمضروبية قيل انه مما يتوقف عليه
تصور الضرب على البتة وان لم يتوقف بالتعين فان قيل يدخل فيه حد المفعول

الزماني لان الزمان مما يتعلق به الفعل بحيث لا يحصل الا به قبل الزمان لازم
لوجود الفعل دون تصور ماهيته فيتوقف عليه وجود الفعل لازما كان او متعديا
لا تعقل ماهيته بخلاف المفعول به فانه مما توقف عليه تصور ماهية الفعل المتعدي
كضربت زيدا فان الضرب استعمال آلة التاديب في محل قابل الايلام
وهو كما لا يتصور بدون من يستعمل تلك الآلة فكذا لا يتصور بدون ذلك المحل
او يقال انه يخرج بقيد الحيثية ولقائل ان يقول لا فائدة في قوله الفاعل الا
فانها ملحوظة في جميع الحدود لا سيما الحدود النحوية فيكون المعنى هو ما ذكر بحيث وقع
عليه فعل الفاعل والمفعول فيه الزماني لم تذكر بهذه الحيثية ولقائل ان يقول
لا فائدة في قوله الفاعل ولو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر الا ان يقال
التصريح في مقام التعريف انسب نحو ضربت زيدا مثال المفعول به ثم لما فرغ
عن تعريف المفعول به شرع في بيان احكامه فقال وقد يتقدم على الفعل
اي وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لانه معمول قوي تعلقه بعامله
فيتعلق به تقدما او تاخرا الا ان يمنع مانع كوقوعه في حيز ان وغير ذلك
وانما خص الفعل لاصالته والا كان التقدم لا يختص بالفعل بل يجري في غيره
من العوامل ما لم يمنع مانع او اراد بالفعل العامل او في الكلام حذف معطوف
اي على الفعل وغيره من عوامل مثل زيدا ضربت وبعمرو مررت ثم لما فرغ من بيان
بعض احكام المفعول به شرع في بيان حكم آخر فقال وقد يحذف الفعل الناصب

للمفعول لقيام قرينة اى وقت حصول قرينة دالة على الحذف وتعيين المحذوف
جوازا اى حذفا جائزا كقولك زيدا لمن قال الجار والمجرور صفة زيدا اى زيدا
المفعول لمن قال من اضرب مقول قال تقديره اضرب زيدا فحذف الفعل
بقرينة السؤال ووجوبا عطف على قوله جوازا اى حذف الفعل حذفا
واجبا في اربعة ابواب وفي بعض النسخ في اربعة مواضع دون ابواب
وفي الحصر على الاربعة نظر لتحقق وجوب الحذف في المنصوب على الاغراء بتقدير
الزم واحفظ نحو شانك والحج والصلوة وكذا في المنصوب على المدح او الذم
او الترحم بتقدير اعني نحو الحمد لله الحميد واتاني زيد الفاسق ومررت به المسكين
الاول سماعي مبتدا وخبر اى الباب الاول سماعي اى مقصور على السماع
وانما قدم السماعي على القياسي لانه اقل منه مثل قول العرب امرأ ونفسه
اى اترك امرأ مع نفسه كل امرئ مع نفسه ومثل قوله تعالى انتهوا خيرا لكم
اى انتهوا يا معاشر النصارى عن التثليث اى عن قولكم ان الله ثالث ثلثة
واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد وقال الفراء هو صفة مصدر محذوف اى انتهاء
خيرا لكم وفيه نظر لانه غير مطرد في نحو قولهم انته امرا قاصدا لان قوله امرا لا يحتمل
ان يكون صفة لانه اسم جنس فتعين انه مفعول به لفعل محذوف اى انته
عن الافراط والتفريط اى بين الغلو والتقصير واقصد امرا قاصدا اى متوسطا
بين الافراط والتفريط وقال الكسائي هو خبر لكن المحذوف اى انتهوا عن التثليث

يكن الانتهاء خيرا

يكمن الانتهاء خيرا لكم وفيه ايضا نظر لان حذف كان بلا حرف الشرط شاذ
فلا يحمل عليه مع امكان الوجه القياسي وانما اخر هذا النظر وان كان عظيم القدر
لانه من لا انه ميت لمن وجه دون من وجه بالخص بصدده على ما يشا
من الاختلاف ومثل قول العرب اهلا وسهلا اى اتيت اهلا لا اجانب ووطئت
سهلا من البلاد لا حزنا والحزن بفتح الحاء وسكون الزاء المكان الخشن والصلب
بذا الكلام يقوله المزور والمضيق للزائر ليطيب قلبه واصابة الانس من جنته يعني انا
من اهلك واتيت اهلك لا الاجانب ومنزلي لك سهل لا مشقة عليكم في منزلي
ثم لما فرغ عن السماعي شرع في القياسي فقال الثاني اى الباب الثاني من الابواب
الاربعة التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به المنادى وانما وجب حذف
الفعل لان حرف النداء نائب منابه فلو ذكر الفعل يلزم الجمع بين النائب والمنوب
وهو اى المنادى المطلوب اقباله مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المطلوب اى هو الاسم
الذي يطلب احضار ذلك الاسم بحرف متعلق بالمطلوب اى بواسطة حرف من حروف
النداء الخمسة وهي يا وايا وهيا واى والهمزة وقوله نائب صفة وقوله مناب ظرف
وانما حذف في فيه مع انه ليس من الجهات الستة لكونه جاريا مجرى لفظ المكان
لكونه ذا ابهم فيه معنى الاستقرار اى بواسطة حرف قائم مقام لفظ ادعو او انادي
وفيه احتراز عن الطلب لا اقبال زيد وانادي زيدا او ادعوك ونحو ذلك فانه وان كان
مطلوب الاقبال لكن لا بواسطة حرف نائب مناب ادعو فان قيل يخرج من حده قولنا

يا الله فانه منادى ولا يصدق عليه كونه مطلوب الاقبال قيل انه مطلوب الاقبال
حكما لكونه مطلوب الاجابة فيكون منادى بهذا الاعتبار وقيل ان نداءه تعالى
استعارة تخييلية وطلب الاقبال منه ادعائي كاثبات المنية في قول الشاعر
واذا المنية انشبت اظفارها ** الفيت كل تميمة لا تنفع ** وفيه نظر
لانه يستلزم تشبيه الله تعالى بما يكون مطلوب الاقبال لما عرف ان استعارة التخييلية
لا تنفك عن الاستعارة المكنى عنها فيلزم تشبيه الله تعالى اولا بما يكون مطلوب
الاقبال ثم اثبات النداء له على سبيل التخييل فان يخرج من هذا الحد نحو يا زيد
لا تقبل فانه منهي عن الاقبال لا مطلوبه وكذا نحو يا جبال ويا سماء ويا ارض
ويا للماء ويا للدواهي ونحو قول احد المستغاثين لصاحبه ويا فلان وغير ذلك
مما لا يتصور طلب اقباله قيل في الجواب عن الاول بانه مطلوب الاقبال
لسماع النهي ومنهي عن الاقبال بعد توجهه فاختلف الجهتان او نقال هو مطلوب
الاقبال حكما لكونه مسئول الاجابة كما قيل في يا الله وعن البواقي لانها من باب الاستعارة
بالكناية حيث شبهت هذه الاشياء بما يكون مطلوب الاقبال ونداؤها استعارة
تخييلية وطلب الاقبال فيها ادعائي قوله لفظا او تقديرا تفصيل للمنادى او للحرف
وهو الاظهر اي وذلك الحرف اما ان يكون ملفوظا مثل قوله يا ادا ودا او مقدرا
مثل قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا ثم لما فرغ عن بيان حقيقة المنادى شرع في بيان حكمه
فقال ويبنى المنادى وجوبا على ما يرفع به قبل النداء اي حالة الاعراب حركة او حرف

اي يبنى على الضم ان كان رفعه قبل النداء بالضمة وعلى الالف ان كان رفعه بالالف
وعلى الواو ان كان رفعه بالواو فان قيل الضمير في يرفع به عائد الى المنادى
فيكون المعنى ويبنى على ما يرفع المنادى به من حركة او حرف وانت تعلم ان
المنادى لا يرفع بحال قيل انه مسند الى الجار والمجرور اعني به فلا ضمير فيه فيكون
المعنى ويبنى على ما يقع به الرفع قبل النداء من حركة او حرف فان قيل يمكن ان
يكون فيه ضمير عائد الى الاسم دون المنادى فيكون المعنى ويبنى على ما يرفع الاسم
قبل النداء من حركة او حرف قيل انه يمكن لكنه بعيد لان الضمير في قوله ويبنى عائد
الى المنادى فلو كان الضمير في يرفع عائد الى الاسم لزم انتشار الضمير وهو قبيح
فالصواب ما ذكرنا انه مسند الى به ولا ضمير فيه اي يبنى ما يقع به الرفع من حركة
او حرف ان كان المنادى مفردا كاملا ليس فيه اضافة ولا شبه بالاضافة وفيه
احتراز عن المضاف والمضارع له معرفة صفة مفرد او خبر آخر لكان لا لازم التعدد اذ الحكم
لا يتم باحد الخبرين وفيه احتراز عن النكرة نحو يا رجلا لغير معين والمراد بالمعرفة اعم
من ان يكون معرفة قبل النداء او بعده ولهذا اورد المثالين للمبني بالضم ليكون
مثل يا زيد مثال المعرفة قبل النداء ويا رجل مثال المعرفة بعد النداء اذا قصد به
الرجل المعين ويا زيدان مثال المبني بالالف ويا زيدون مثال المبني بالواو والالف
والواو فيهما ليسا للاعراب بل لمجرد التثنية والجمع فان قيل العلم اذا ثني وجمع لزم
فيه اللام فكيف يصح يا زيدان ويا زيدون بلا لام قيل انما يصح ذلك لقيام يا مقام اللام

وكونها في حكمها في افادة التعريف ولو استعمل مع اللام لها يلزم اجتماع معنيي
التعريف وهو محذور جدًا وانما بني المنادى المفرد المعرفة لشبهه بكاف ادعوك
في وقوعه موقعها وانما بني كاف ادعوك وهو اسم لشبهه بكاف اياك وهو
حرف بني الاصل لا حظ له من الاعراب لفقده المعاني الموجبة للاعراب الا اذا
كان علما موصوفا بابن مضافا الى علم فح يختار فتحه كما سيجيء ويجوز تنوين المنادى المفرد
المعرفة لضرورة الشعر نحو سلام الله يا مطر عليها ... وليس عليك يا مطر السلام
حيث نون المطر الاول وهو قبيح والمطر اسم رجل والضمير في عليها راجع الى امرأة المطر
وهي جملة ثم لما فرغ عن بيان المنادى شرع في بيان ما يعترض عليه ويصير معربا فقال
ويخفض المنادى بلام الاستغاثة او التعجب او التهديد يحمل الكلام على حذف المفعول
ويمكن ان يحمل الكلام على حذف المضاف اي بنحو لام الاستغاثة اي بلام يدخل
المنادى وقت الاستغاثة مثل يا لزيد ووقت التعجب نحو يا لله ووقت
التهديد نحو يا لبكر لاقتلنك وانما اعرب المنادى بعد دخول اللام مع كونه مفردا معرفة
لخروجه عن ما يثير شبه الحرف لقوة جهة الاسم بدخول لام الجار ولان مدار شبه
المنادى بالحرف وبدخول اللام صار المنادى بعيدا عن مدار الشبه وهو ان
المنادى يخرج عن الافراد بالتركيب مع اللام وفي كل نظر اما الاول فلان دخول
الجار لا يخرج الاسم عن ما يثير شبه الفعل ولهذا كان الاسم غير منصرف بدخوله نحو
مررت باحمد فكيف يخرجه عن ما يثير شبه الحرف فلو قويت جهة الاسمية بدخول الجار

يخرج عن تأثير شبه الفعل والحرف جميعاً لأن البناء وعدم الصرف
كلاهما خلاف الأصل فالقول بخروجه عن شبه الحرف بدخول الجار
دون شبه الفعل تحكم محض على أن اللام الجارة كثيراً ما تدخل على الاسم
المبني ولم يضر بناؤه بدخولها كقولك هذا المال لخمسة عشر رجلاً ولهؤلاء
الرجال وأما الثاني فلأن لام الاستغاثة قد تدخل على كاف الخطاب الذي
هو منادى مستغاث نحو يا لك لزيد فعلم أن المنادى المستغاث المظهر
قائم مقام كاف الخطاب فكيف يصح القول بصيرورته بعيداً عن مدار الشبه
بدخول اللام وأما الثالث فلأن المفرد هنا مقابل المضاف والمضارع له
ويا لزيد بهذه المثابة فلا يخرج المنادى عن الإفراد بالتركيب مع اللام
على أن التركيب مع الجار غير معتبر حيث جاز الفصل بينه وبين المجرور بالحرف
الزائد في السعة بخلاف التركيب بين المضاف والمضاف إليه

الفصل

وقيل إنما أعرب المنادى بعد دخول اللام لأن حرف الجر دخل عليه ولا يمكن المفادة
وإن كان زائداً وفيه أيضاً نظر لأنه إنما لا يمكن المفادة في المعربات دون المبنيات
بدليل أنه يصح حيث من قبل ومن بعد وإنما فتحت اللام الجارة هنا مع أنها تكسر إذا
دخلت على الاسم الظاهر لأنه واقع موقع كاف الخطاب واللام الداخلة على المضمر كانت
مفتوحة نحو لك وله فكذا إذا دخلت على ما هو واقع موقعه ولذا بقيت على الكسر
اللام الجارة الثانية نحو يا لزيد لعمرو ويا لله للمسلمين وإنما اختيرت اللام من بين الحروف

للاستغاثة وللتعجب لان المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه
مخصوص بالاستحضار لغرابته ثم هذه اللام متعلق بادعو وجاز ذلك في المتعدي بنفسه
بعد الحذف لكنها لا تزاد الا في موضع الاستغاثة او التعجب او التهديد سماعًا وبفتح
المنادى لالحاق ألفها اي الف الاستغاثة بموافقة الالف مثل يا زيداه وكذا
بضم وبكسر بواو الاستغاثة ويائها اللاحقتين لدى اللبس كما في المندوب نحو يا منهوه
في المسمى بمنهُ ويا منكبيه في المسمى بمنكبه ولا لام فيه اي حين اذا دخلت الالف تحرزا
عن الجمع بين العوض والمعوض عنه لان اللام عوض عن الالف كذا روي عن الخليل وانما قدم
بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب وطلب الاختصار
بالتعميم في قوله وينصب ما سواهما اي ما سوى المفرد المعرفة من كل وجه والمستغاث
سواء كان مع لام الاستغاثة او مع الفها كما في شرح ويرد عليه المنادى المتعجب منه
والمهدد لانهما سوى المفرد المعرفة والمستغاث وليسا بمنصوبين فالاولى ان يقال
ان الضمير عائد الى المفرد المعرفة من كل وجه والداخل عليه اللام للاستغاثة ونحوه والالف
للاستغاثة فلا يرد المنادى المتعجب منه والمهدد وما سواهما من النكرة موصوفة او غير موصوفة
والمضاف والمضارع له مثل يا عبد الله نظير المضاف ويا طالعًا جبلًا نظير المضارع للمضاف
والمراد بالمضارع للمضاف كل اسم غير مضاف تعلق به شيء هو من تمام معناه اما معمول
الاول كالمثال المذكور في المتن واما معطوف عليه على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه
اسمًا لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين علمًا او لا واما صفة هي جملة او ظرف نحو يا حافظًا

لا ينسى [illegible]

لا يُنسى ويا شاعراً لا شاعر اليوم مثله ويا نخلة من ذات عرقٍ فان كلا
من ذلك مضارع للمضاف بخلاف الموصوف بصفة هي مفردة فانه نكرة
ليس بمضارع للمضاف نحو يا رجلا صالحا فان قيل ما الفرق بين الموصوف
بصفة هي جملة مفردة وبين الموصوف بصفة هي جملة او ظرف في كون الاول
نكرة وكون الثاني معرفة مضارعا للمضاف مع ان كلا منهما موصوف بصفة
قيل الفرق ان المنادى في نحو يا رجلا صالحاً هو الموصوف بقطع النظر عن الوصف
ثم ذكر الوصف بعد النداء للتخصيص فلا يكون من تمام المنادى فلا يحصل التعيين
ولا يفيد التعريف بخلاف الشبه الموصوف بالجملة او الظرف فان المنادى فيها
هو الموصوف بالاوصاف المذكورة الوصف فيها سابق على النداء ذكر للتأكيد فكان
من تمام المنادى لا وصفه فيحصل التعيين ويفيد التعريف فاعرف فانه فرق
دقيق فان قيل اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد على احد الاشياء الستة المعروفة
فكيف عمل قوله جبلا بدون الاعتماد قيل المعتمد لا يلزم ان يكون ملفوظا بل كما يكون
ملفوظا يكون مقدرا وهنا مقدر تقديره يا رجلاً طالعاً جبلاً ويا انسانا طالعاً جبلاً
كذا قيل وفيه نظر لانه على هذا يدخل في باب يا رجلا صالحاً وذلك معرفة بدليل
تعريف صفته عند غير الكسائي يقال يا طالعا جبلا [illegible] التعريف بخلاف يا رجلا صالحاً
فانه نكرة بدليل امتناع تعريف صفته لا يقال يا رجلاً الصالح ويمكن ان يقال
انه معتمد على موصوف معرفة تقديرا بدليل تعريف صفته والتقدير يا ايها الطالع جبلاً

فحذف اي للاختصار ثم حذف اللام لئلا يجتمع الياء والتعريف ثم نصب طالعا لكونه مضارعا
للمضاف على انه يحتمل ان يكون هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين فانهم
يجوزون عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد ويا رجلا غير معين الجار والمجرور حال
قوله يا رجلا اي يا رجلا كونه مقولا لرجل غير معين كما في قول الاعمى هذا مثال النكرة
وانما اخر مثال النكرة عن مثال المضاف والمضارع له لان النكرة خرجت عن المفرد
المعرفة بقيد التعريف المؤخر بخلاف المضارع له والمضاف فانهما خرجا عنه بقيد الافراد
المتقدم ثم لما فرغ عن بحث المنادى شرع في بحث توابعه فقال وتوابع المنادى المبني
احتراز عن توابع المنادى المعرب فانها ان كانت غير البدل والمعطوف غير ذي اللام
فهي لا تكون الا منصوبة كالتوابع المضاف والنكرة او مجرورة كتوابع المنادى المستغاث
باللام والمراد بالمنادى المبني غير المستغاث بالالف فانه مبني على الفتح لا ترفع توابعه
وغير المبهم لانها صفة لازمة الرفع لا تنصب كما سيجيء وقوله المفردة مرفوع على انه
صفة لقوله توابع والمراد بالمفردة المفردة من كل وجه وفيه احتراز عن التوابع المضافة
والمضارعة لها وقوله من التاكيد صفة توابع اي التوابع الكائنة من التاكيد والمراد
بالتاكيد التاكيد المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الغالب حكم الاول اعرابا
وبناء وقد جاء اعرابه رفعا ونصبا كقوله اني واسطار سطرن سطرا ×
لقائل يا نصر نصر نصرا وهو غير غالب ويحتمل ان يكون المختار عند المصنف اعرابه
رفعا ونصبا كما هو غير او اغلب ولذلك اطلق التاكيد ولم يقيد بالمعنوي فقال

مذهب

من التاكيد والصفة

62

من التأكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بالحرف الممتنع مجرور على أنه صفة
سلبية لقوله المعطوف بالحرف وفاعله قوله دخول يا عليه أي المعطوف بالحرف
الذي يمتنع دخول يا على ذلك المعطوف وهو المعطوف باللام وفيه احتراز عن
المعطوف بالحرف غير الممتنع دخول يا عليه وهو المعطوف نحو يا زيد وعمرو من المعطوفات
فإن حكمه وحكم البدل حكم المنادى المستقل كما سيجيء وترفع خبر لقوله توابع المنادى
أي ترفع تلك التوابع حملا على لفظه أي لفظ المنادى لشبه ضمه بالرفع في العروض
والاطراد أما الاطراد فلأنه يصح أن يقال كل منادى مفرد معرفة مضموم كما يقال كل
فاعل مرفوع وأما العروض فلأن ضمة المنادى غير طبيعية بدخول يا عليه مثل عروض
الرفع في الفاعل بدخول العامل فإن قيل الرفع لا بد له من رافع وههنا أي شيء
قيل رافعه يا لأنها لما شبهت ضمة المنادى بالرفع في العروض والاطراد شبه موجب الضمة
بالرافع في كون أثر كل عارضا مطردا ولم يظهر أثر هذه الشبه في المنادى لمكان البناء
فظهر في التابع لاحتياجه إلى المؤثر وتنصب تلك التوابع حملا على محله أي محل
المنادى لأن محله النصب على المفعولية فإن قيل إنهم يبنوا صفة اسم لا التي
لنفي الجنس لبناء موصوفها نحو لا رجل ظريف فلم لم يبن صفة المنادى لبنائه قيل العلة
في بناء الصفة في لا رجل ظريف امتزاج الصفة والموصوف ولا كذلك صفة
المنادى لمكان الفصل بلام التعريف ولأن وجه الصفة في لا رجل ظريف
كون الصفة كالمنفية من حيث المعنى ولا كذلك صفة المنادى لعدم توجه

النداء إليها في فترقا ونظير الصفة مثل يا زيد العاقل بالرفع ويا زيد العاقل بالنصب
ونظير التأكيد يا تميم أجمعون وأجمعين ونظير عطف البيان يا غلام بشرٌ وبشراً
ونظير المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه نحو يا زيد والحارث والحارثَ وإنما اقتصر المص
على النظير الواحد للاختصار وإنما ذكر نظير الصفة من بين التوابع رد القول من قال
إن المنادى لما كان مقام الضمير والمضمر لا يوصف كذا المنادى لا يوصف فرفع الصفة
عنده على أنه خبر مبتدأ محذوف ونصبه بتقدير أعني والصحيح جواز وصفه لأنه وإن
وقع موقع الضمير لكنه ما خرج عن كونه ظاهرا ثم لما بين جواز الوجهين في توابع المنادى
شرع في بيان الاختلاف الواقع في اختيار أحد الوجهين في واحد منها وهو المعطوف
بالحرف الممتنع دخول يا عليه فقال والخليل بن أحمد أستاذ سيبويه في المعطوف المذكور أي
المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع والجملة خبر لقوله الخليل أي يقول
بأولوية الرفع وإنما يختار الرفع لأنه منادى ثانٍ معنى لأنه أيضا مطلوب إقباله بحرف
نائب مناب ادعو لأن الواو قائمة مقام يا لأنه تقتضي الاشتراك بين المعطوف
والمعطوف عليه فكأنه باشره يا فيختار فيه حركة هي أثر يا تنبيها على أنه منادى ثانٍ
معنى ولم يبين لأن اللام تمنع دخول يا عليه صريحا وأبو عمرو بن علي يختار النصب لأن
ذا اللام لا يباشره يا حقيقة فامتنع فيه حركة أثر يا فيختار فيه حركة أثر ادعو
لا أثر يا وأبو العباس المبرد يقول إن كان المعطوف الذي يمتنع دخول يا عليه كالحسن
في جواز نزع اللام منه وقيل في كونه علما على الأول دون الثاني ونحو النجم يدخل على الثاني

دون الاول كالنجم

دون الاول وكالخليل خبر مبتداء محذوف اى فهو كالخليل فى اختيار الرفع
الجملة جزاء الشرط والشرطية خبر لقوله وابو العباس وانما اختار الرفع فى مثل
الحسن لان اللام لما كانت فى معرض النزع لم يقيد بها او لان اللام فى العلم لا معنى
لها فلا يقيد بوجودها والا فكابى عمرو اى وان لم يكن المعطوف المذكور كالحسن بان
لم يجز نزع اللام منه او بان لم يكن علما ذا لام فهو مثل ابى عمرو فى اختيار النصب
وسياقة هذه الاعلام من لطائف هذا الكتاب ثم لما فرغ عن التوابع المفردة
شرع فى بحث التوابع المضافة فقال والمضافة تنصب اى توابع المنادى المضافة
اضافة معنوية تنصب لانها لو وقعت منادا لا يجوز فيها الا النصب فكذا اذا كانت
تابعة لان التوابع لا يكون من متبوعها تقول فى الصفة يا زيد صاحب الفرس
يا بشر ذا الجمة بالضم الشعر الذى يكون اشتغل من الاذن وفى التاكيد يا خالد نفسه
وفى عطف البيان يا غلام ابا عبد الله وفى المعطوف بالحرف يا بكر وعبد الله وانما
قيدنا المضافة بالاضافة المعنوية احترازا عن اللفظية فان حكمها وحكم التوابع المضارعة
للمضاف حكم المفرد عند المحققين لان اللفظية فى حكم الانفصال والتوابع المضارعة
للمضاف مفردة حقيقة وصورة فتقول يا زيد الحسن الوجه بالرفع والنصب
وكذا تقول يا خيرا من زيد بالرفع والنصب قال الشاعر يا صاح يا ذا الضامر العيس
فان اسم الاشارة هو ذا منادى مفرد معرفة والضامر مرفوع على انه صفة ذا وان
كان مضافا لان الاضافة اللفظية فى حكم الانفصال والتقدير يا زيد ذا الضامر عيسه

النزع

والقامر من القمر بالضم وهو الهزال يقع على الناقة والجمل والعشش بالفتح الناقة القليلة اي الشديدة فان قيل ما لهم اعتبروا في الاسماء المضافة بالاضافة اللفظية والمضارعة للمضاف حكم الاضافة اذا وقعت منادات حتى اوجبوا فيها النصب وحكم المفرد اذا وقعت تابعة حتى جوزوا فيها الرفع والنصب قيل الاسماء المضافة بالاضافة اللفظية مضافة صورة ومفردة حكما والمضارعة للمضاف مضافة حكما ومفردة حقيقة وصورة فعملوا بالاعتبارين في الحالين وعليك ان تحقق وجه عدم العكس في كل منها والبدل من المنادى المبني والمعطوف على المنادى المبني غير ما ذكر صفة المعطوف او بدل منه اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل اي غير الممتنع دخول يا عليه بان لم يكن ذا اللام حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل اعرابا وبناء فقوله والبدل مبتداء وحكمه مبتدا ثان قوله حكم المستقل خبر المبتدا الثاني والجملة الاسمية خبر المبتداء الاول وما عطف عليه وقوله مطلقا ظرف زمان زمانا مطلقا سواء كانا مفردين او مضارعين او مضافين للمضاف او نكرتين او مختلفين لكونهما في حكم تكرير العامل تقول في البدل يا زيد زيد ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا وفي المعطوف يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا فان قيل ما الفرق بين المعطوف على المنادى المبني وبين المعطوف على الاسم لا المبني في ان الاول يجب فيه البناء وان الثاني لا يجوز فيه البناء بل وجب الاعراب رفعا ونصبا مثل لا اب وابنا وابن قيل جوابه يأتي في موضعه ان شاء الله تعالى

غ ٢ لا زم مرحل

ثم لما فرغ عن بحث التوابع التي وافقت المتبوع شرع في بحث التوابع التي وافقها
المتبوع فقال والمنادى الذي هو العلم الموصوف بابن اي بلفظ ابن ومونثه هو ابنة
حال كون ذلك الابن مضافا الى علم اخر يختار فتحه اي فتح المنادى الذي هو العلم
المذكور لموافقة حركة الابن وقصد التخفيف لكثرة استعمال العلم وطول الكلام
ويسقط الف ابن ومونثه خطا تقول يا زيد بن عمرو ويا هند بنت بشر وفي قوله
يختار فتحه اشارة الى جواز البناء على الضم وانما قيد بقوله الى علم اخر احترازا عن نحو
يا زيد ابن اخينا ويا هند ابنة عمنا فانه يبقى على الضم ولا يسقط الف ابن و
مونثه خطا ثم لما فرغ عن التوابع الصورية والمعنوية شرع في بحث التوابع الصورية
فقال واذا نودي المعرف باللام اي اذا قصد نداؤه ونظيره قوله تعالى واذا قرأت
القرآن فاستعذ بالله اي اذا اردت قراءته قيل يا ايها الرجل بتوسط اي مع ها
التنبيه ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا اي هذا الرجل بتوسط اي وهذا جميعا فالرجل
صفة هذا او هذا صفة اي لمشاركة اسم الاشارة لاي في الابهام بل اي اوغل
في الابهام لتناوله المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث بلفظ واحد فان قيل
الجملة الشرطية لا تتم لان الشرط كلي يتناول نداء المعرف باللام اي معرف كان
نحو الرجل والغلام والانسان ونحوها والجزاء جزئي وظاهر ان الجزئي لا يترتب
على الكلي حيث يلزم ملزومية الكلي للجزئي قيل الكلام محمول على حذف المعطوف
اي قيل يا ايها الرجل وهذا الرجل ويا اي هذا الرجل ونحوها او على المجاز لان المراد

بقوله يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل هذه الالفاظ واللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ
يكون علماً والعلم يصح تاويله بصفة اشتهر بها صاحبه نحو لكل فرعون موسى اي لكل جبار
قاهر عادل ونحو لا هيثم الليلة للمطي اي لا راعي فيكون المعنى قبل كلام ويشترط فيه اي
مع ها التنبيه وكلام ويشترط فيه اسم الاشارة وكلام ويشترط فيه كلا الامرين فيكون
الشرط والجزاء كليين فيتم الشرط ولا يلزم منه وجود الكلي للجزئي وانما شرط اي مع ها او اسم الاشارة
تحرزا عن اجتماع آلتي التعريف صورة وان كان في احدهما من الفائدة ما ليس في الاخر
فان قيل التحرز عن ذلك يحصل بتوسط احدهما فلا حاجة الى المبهم الثاني في يا ايهذا الرجل
قيل المبهم الثاني وان لم يكن محتاجا اليه لكن في اتيان مبهم بعد مبهم وتاخير البيان فائدة
وهي زيادة التنويه والتوجه في البيان بزيادة التنويه والتاخير فيه والتزموا
اي التزم النحاة رفع الرجل في مثل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل وان كان صفة وكان
حقها جواز الوجهين كما مر لانه المقصود بالنداء اي لان الرجل هو المقصود الاصلي بالنداء
لا اي واسم الاشارة بل هما وسيلتان لندائه الا ترى انك لو حذفت الرجل لبطل
النداء ولو حذفت الطريق لم يبطل فالتزموا رفعه تنبيها على انه منادى حقيقة وان كان
صفة لاي صورة فان قيل فعلى هذا يصدق عليه حد البدل دون الصفة قيل انه مقصود
واقعا لا لفظا حيث ابرز في اللفظ في معرض غير المقصود وذكر بحيث انه بيان لمعنى في
المتبوع لا بحيث انه منادى مستقل فلا يثبت به لنسبته على ان البدل في حكم تكرير العامل
فلو كان الرجل بدلا لزم دخول يا في المعرف باللام حكما فظهر انه ليس ببدل وتوابعه

مجرور معطوف على الرجل اى التزم النحويون رفع توابع الرجل مفردة كانت
او مضافة نحو يا ايها الرجل الكريم و ايها الرجل صاحب الفرس لانها اى لان
توابع الرجل توابع اسم معرب مرفوع فيكون مرفوعة كمتبوعها بخلاف يا زيد
الظريف فانه توابع مبنى فان قيل هذا الدليل غير تام لان توابع المعرب قد يحمل
على اللفظ و قد يحمل على المحل فلا يلزم من رفع المتبوع رفع التابع قطعاً بل يجوز
ان يكون المتبوع منصوبا و التابع منصوبا او مرفوعا حملا على اللفظ والمحل كما فى ان
زيدا قائم وعمرو و ان يكون المتبوع مجرورا و التابع مجرورا او منصوبا كما فى اعجبنى
ضرب زيد وعمرو وكما فى قوله و يذهبن فى نجد وغورا و غائرا او غير ذلك مما يتبع
المعرب لفظا ومحلا قيل معناه توابع معرب لا محل له سوى الرفع او يقال ان
كل ما يتبع المعرب لفظا ومحلا فالمتبوع هناك باعتبار تعدد اعرابه معربان لا معرب
واحد بخلاف توابع الرجل ههنا فانها توابع معرب واحد فلا يتبع غير اعرابه او
يقال ان احدى المتقدمتين من الدليل محذوف اى لانها توابع معرب و توابع
المعرب فى باب النداء لا يتبع غير اعرابه اذ لا محل له سوى ذلك الاعراب وقالوا يا الله
بقطع الهمزة خاصة هذا جواب سوال يرد نقضا على القاعدة المذكورة او هو من حيث
المعنى مستثنى من القاعدة المذكورة و هو الوجه و انما استثنى منها لوجهين احدهما
ان التوسط فيه ممتنع لان ايا يستلزم التعدد و هو للتثنية والله تعالى متعالى عن التعدد
والتثنية و هذا للاشارة الحسية والله تعالى متعالى عن ذلك و لو سلم جوازه على التجوز

التوسط

كما في ذلكم الله ربي كان محمولاً على اتي طرداً للباب والثاني ان اللام فيه ليست
للتعريف بل صارت جزء الكلمة بالعلمية وكانت في الاصل عوضاً عن همزة اله
فاضمحل فيه جهة التعريف بوجه من فلم يعتبر بخلاف النجم فان اللام فيه وان صارت
جزء الكلمة بالعلمية لكنه في الاصل ليست بعوض عن شيء وبخلاف الناس فان
اللام فيه صارت جزء الكلمة بكونها عوضاً لهمزة أناس بضم الهمزة لكنه ليس بعلم
فان قيل فعلى هذا لو صار الناس علماً وجب صحة ان يقال يا الناس وليس ذلك
بصحيح بدليل قوله خاصة قيل ان علميته لا توجب هجران اصله بالكلية لانه بعد العلمية
يستعمل بمعناه الاصلي ايضاً وهو جماعة الاناسي استعمالاً شائعاً بخلاف يا الله
فان علميته توجب هجران اصله بالكلية لان بعد العلمية لم يستعمل بمعناه الاصلي
وهو مطلق المعبود حقاً كان او باطلاً فافترقا وقوله خاصة مصدر اقيم مقام الحال
من يا الله اي حال كونه قد خص بذلك القول خصوصاً ثم لما فرغ عن بحث المنادى
غير المكرر شرع في بحث المنادى المكرر فقال ولك اصل الخطاب ان يكون
لمعين وقد يكون لغير معين ولنا كذلك اي جاز لك او جائز لك في مثل قول
جرير يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر واي فيما كرر فيه المنادى في
حال الاضافة الضم فاعل جاز المقدر او مبتدأ متقدم الخبر اي يجوز لك او جائز لك
الضم والنصب اي ضم الاول ونصبه اما الضم فعلى انه منادى مفرد معرفة واما
النصب فعلى انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي ولما كان حكم التاكيد

بالمبالغة والاولى عادوا ويقال انما في بعد والجز فيكون مثال النوعين خبرها الظرف
وغيره ولا يصح ان يكون قوله فيها نظر فانه قوله ظريف او حالا لان الظرافة لا يتقيد
بالظرف ونحوه وانما اختار هذا المثال وعدل عن المثال المشهور وهو قوله لا رجل
في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة رجل محمولة على المحل والمثال
وان صلح محتملا ولا يقبح اذا ترجح المقصود ولكنه اذا استوى الاحتمال لان
فهو قبيح واذا الخط المص كان اقبح فيكون المثال المشهور قبيحا لان حذف
خبر لا كثير كما قال الشيخ ويحذف كثيرا اي يحذف خبر لا حذفا كثيرا او
زمانا كثيرا بخلاف المثال الذي اختاره لان غلام معرب لا يجوز ارتفاع
صفته حملا على المحل على الاصح وهو اختيار المصنف رح فلا يحمل قوله ظريف ان يكون
صفة لقوله غلام رجل والخبر محذوف بل هو متعين للخبرية وقوله بنو تميم لا يثبتونه
اي لا يثبتون خبر لا يحتمل معنيين احدهما انهم لا يثبتون خبرها اصلا اي لا لفظا و
لا تقديرا ويقولون معنى لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير الخبر
والثاني انهم لا يثبتون خبرها لفظا قائلين بوجوب الحذف فان قيل فما يقولون فيما ظهر
خبر اشتالا رجل قايم ومثال قوله حاتم الطائي وهو من بني تميم ولا كريم من الولدان
مصبوح قيل انهم يحملون امثال ذلك على الصفة المحمولة على محل لا مع المنفي دون
الخبر ثم لما فرغ من بحث لا لنفي الجنس شرع في بحث اسم ما ولا المشبهتين بليس
فقال اسم ما ولا المشبهتين بليس في النفي المجرد لا بطريق المبالغة وفي الدخول

على المبتدا او والخبر ثم قوله اسم ما ولا مبتدا او محذوف الجزاى ومنه اسم ما ولا و
قوله المشبهتين صفة ما ولا وقوله بليس متعلق بقوله المشبهتين وقوله هو المسند اليه
بعد دخولهما استيناف وقوله هو ضمير فصل والمسند خبر اسم ما ولا وقوله
بعد ظرف المسند اليه واحترز بقوله هو المسند اليه ما ليس بمسند اليه وبقوله بعد
دخولهما اى بعد دخول ما ولا عن غير اسم ما ولا والمراد بالمسند اليه الذى اسند
اليه خبره بلا تبعية بدليل ذكر التوابع بعد هذا فلا يدخل فى حده ابوه فى ما زيد ابوه قائم
حيث لم يسند اليه خبر ما اولا الخبر مجموع الجملة فعلى هذا يكون قوله بعد دخولهما تاكيد
حيث خرج بهذا القيد ما اخرج بقوله بعد دخولهما وكذا لا يدخل اخوك فى ما زيد اخوك
قائما لانه تابع اى بدل من قوله زيد نحو ما زيد قائما ولا رجل افضل منك
وانما اتى بالنكرة لان لا لا تعمل الا فى النكرة بخلاف ما فانه تعمل فى النكرة والمعرفة
وهو فى لا شاذ اى اجراء اى حكم ليس او عمل ليس او التشبيه بليس فى لا شاذ
لقصور شبهها بليس لان ليس لنفى الحال ولا لنفى الاستقبال فى المضارع والحال فى الاسم
فيقتصر عملها على مورد السماع نحو قول الشاعر من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح
ثم لما فرغ من المرفوعات شرع فى المنصوبات فقال المنصوبات هو ما اشتمل
اى اسم او معرب اشتمل على علم المفعولية فقوله المنصوبات مبتدا وهو ضمير
فصل لا محل له من الاعراب وقوله ما اشتمل خبره ويحتمل ان يكون قوله المنصوبات
خبر مبتدا محذوف والتقدير هذا ذكر المنصوبات وقوله هو ما اشتمل جملة مستانفة

المنصوبات

لانه

لانه لما قال بذا وكر المنصوبات فكان سائلا سال ما المنصوبات فقال هو ما اشتمل
على علم المفعولية وهو النصب و الالف و الياء نحو رايت زيدا و اياه و الزيدين
و التاء فى المفعولية يحتمل ان يكون لمطابقة الموصوف و الياء للنسبة اى الخصلة
المنسوبة الى المفعول فتدخل الملحقات و انما قدم المنصوبات على المجرورات لكثرة علام
النصب فمنه المفعول المطلق مبتدا و متقدم الخبر و الفاء للتفسير اى فما اشتمل على
علم المفعولية او فمن المنصوبات المفعول المطلق يسمى مطلقا لان نصبه غير مقيد بحرف
بخلاف ساير المفاعيل و انما قدم المفاعيل على ساير المنصوبات لانها اصل المنصوبات
وسائر المنصوبات ملحق بها ثم قدم منها المفعول المطلق لانه مفعول ينتصب بلا تقييد
بحرف بخلاف المفعول به فانه قد يتقيد بالحرف فاخره عنه ثم قدمه على المفعول فيه
و المفعول له و المفعول معه لان كلا منها مقيد بالحرف جميعا لكنه فى المفعول فيه قد
يكون محذوفا لزوما كما فى اللازم النصب وقد يكون النصب فى اللفظ بلا واسطة
البتة فقدمه على المفعول له الذى جاز ذكر الواسطة فى جميع افراده ثم قدمه على
المفعول معه الذى لا يجوز فيه ترك الواسطة اصلا و هو اى المفعول المطلق اسم
ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه كلمة ما عبارة عن حدث لان ما فعله فاعل
فعل هو الحدث ليس الا لكن يرد عليه نحو تربا و جندلا فانه مفعول مطلق و ليس بحدث
لان معنى الترب التراب و معنى الجندل الحجر و هما اسما عين و اجيب بانه حدث
حكما لان قولهم تربا و جندلا دعاء و فى الدعاء لم يرد بهما المعنى الحقيقى بل اريد المعنى المجازى

وهو الهلاك لان الدعاء يستدعي الفعل فاجري مجرى المصدر فاذا قال الداعي تربا
وجندلا فكانه قال هلكت هلاكا بالتراب والجندل ويرد على قوله فاعل فعل مذكور
ضرب ضربا على صيغة المجهول فانه مفعول مطلق ولم يفعله الفاعل اذ المصدر مجهول بل
فعله مفعول فعل مذكور وكذا يرد عليه مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا
فان كلا منهما مفعول مطلق وليس من جنس ما فعله فاعل فعل مذكور واجيب عن الاول
بان المفعول لما قام مقام الفاعل اخذ حكمه فانه فاعل حكما وعن الثاني بان الفاعل لما
كان قابلا للموت والجسامة والشرف عدّ فاعلا لها حكما ويرد على عكسه قوله فعل
نحو زيد ضارب ضربا فانه مفعول مطلق ولم يفعله فاعل الفعل بل فاعل الصفة
واجيب بان المراد بالفعل الفعل اللغوي وهو الحدث لا الاصطلاحي وهو قسيم الاسم
وهو اسم حدث فعله فاعل حدث مذكور فيتناول الفعل الاصطلاحي والصفات ويرد
على قوله مذكور قوله فضرب الرقاب من حيث ان فعله غير مذكور واجيب بانه مذكور
تقديرا اذ التقدير فاضربوا ضرب الرقاب ويرد على قوله بمعناه ضربته سوطا فانه
مفعول مطلق وليس ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه واجيب بان اصله ضربته ضربا
بالسوط او ضربته ضرب سوط فكان مما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه تقديرا فظهر لك
ان جميع الفاظ هذا الحد واقع على التسامح وان الجواب عن كل ما يرد على قيوده بحمله على
التسامح واعتبار الحقيقي والحكمي من ذلك ويرد على هذا الحد انه غير مطرد لانه صدق
على نحو كرهت كراهتي اذا قصد كونه مفعولا به لا مفعولا مطلقا واجيب بانه يخرج

باعتبار الحيثية اي ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وقصد فيه هذه الحيثية فيخرج ذلك لانه
وان كان حدثا فعله فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه لم يقصد فيه هذه الحيثية محل وقوع الفعل
المذكور كما في كرهت قيامي لكنه اعتبار الحيثية يغني من بعض القيود والاخير لخروج ما اخرج
بها باعتبار الحيثية وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد حيث لا يزيد دلالته على دلالة
الفعل والنوع حيث دل على بعض انواع الفعل والعدد حيث دل على العدد نحو
جلست جلوسا نظير التاكيد وجلست جلسة بكسر الجيم نظير النوع اي جلست
نوعا من الجلوس وجلست جلسة بفتح الجيم نظير العدد اي جلست مرة واحدة
فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن
الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد ولان الفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا
ما هو بمفهوم الفعل بخلاف اخويه اي اخوي الاول وهما الذي للنوع والعدد فان
كلا منهما يحتمل التعدد فيثنى ويجمع وقد يكون المفعول بغير لفظه اي بغير لفظ الفعل هذا عند
المبرد والكسائي وعند سيبويه المفعول المطلق يجب ان يكون من لفظه فقولك
جلوسا في نحو قعدت جلوسا منصوب بقعدت عندهما وعليه الاكثرون وبجلست
المقدرة عنده ويشكل مذهبه في نحو حلفت يمينا اذ لا فعل له من لفظه الا ان يقول
المفعول المطلق يجب ان يكون من لفظه الا اذا لم يكن فعل من لفظه فحينئذ يكون من غير
لفظه ضرورة فلا يرد ذلك اذ ليس لليمين فعل يجري عليه فان قيل ان اريد بقوله
بغير لفظه بغير صيغته يجب ان يكون نحو ضربت ضربا من هذا القبيل لتغاير الصيغة و

وان اريد بغير مادته يجب ان يكون نحو قوله تعالى انبتكم من الارض نباتا من هذا
القبيل لتغاير المادة وقيل يمكن ان يراد بغير مادته ولا يجعل نحو قوله تعالى انبتكم من الارض
نباتا من هذا القبيل ويمكن ان يراد بغير لفظه مادة او بابا فيدرج فيه نحو قعدت جلوسا
وانبتكم من الارض نباتا اما الاول فلتغاير المادة واما الثاني فلتغاير الباب فافهم وانما
ابرز هذا القسم مع كون صدق حد المفعول المطلق عليه تنبيها على هذا قلت القسم
وقد يحذف الفعل اللازم للعهد اي الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة اي
وقت حصول قرينة حالية او مقالية جوازا صفة مصدر محذوف اي يحذف
حذفا جائزا للايجاز والاختصار مع حصول الغرض بالقرينة كقولك لمن قدم
من السفر خير مقدم فان خير اسم تفضيل ومصدريته اما باعتبار الموصوف اي
قدمت قدوما خير مقدم ثم حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه فاخذ حكمه واما
باعتبار المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه وانما حذف الفعل
لان مشاهدة الحال يدل عليه لان هذا الكلام لا يقال الا لمن ظهر عليه علامات
القدوم ووجوبا عطف على جوازا اي يحذف حذفا واجبا وقوله سماعا صفة
لقوله وجوبا اي حذفا سماعيا او حذفا مسموعا او مفعول مطلق اي حذف
سماعا نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة
اي خاب خيبة وجدعا اي جدع جدعا وهو قطع الانف وحمدا اي حمدت حمدا
وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فان عامل هذه المصادر حذف سماعا

بمعنى انه لم يستعمل اظهاره في كلامهم فان قيل كيف زعمت انه يجب حذف الفعل
ومشهور بين الناس قوله حمدت الله حمداً او شكرت الله شكراً او عجبت عجباً
قيل ذلك من استعمال المولدين لا من استعمال العرب وكلامنا في استعمالهم
لا في استعمال المولدين على ان البعض قيدوا وجوب الحذف في نحو حمداً له
وشكراً له باستعماله مع اللام فلا وجه للاشكال اصلاً وقياساً عطف على سماعاً
وقوله في مواضع منها خبر مبتدأ محذوف اي ذلك في مواضع منها اي تلك
المواضع ما وقع كلمة ما موصوفة والجملة صفتها بحذف الضمير اي موضع وقع المصدر فيه
حال كون ذلك المصدر مثبتاً فيه احتراز عن ما زيد سيراً فانه يجوز اظهار فعله
تقول ما زيد يسير سيراً بعد نفي ظرف وقع وفيه احتراز عن نحو زيد سيراً
فانه يجوز اظهار فعله تقول زيد يسير سيراً او بعد معنى نفي اي بعد ما هو متضمن للنفي
كما في انما داخل قيل ضمير داخل عائد الى النفي ومعنى النفي بتأويل كل واحد منهما وفيه
نظر لان الضمير المذكر راجع الى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة او يجب افراده
يقال زيد او عمرو قائم ولا يقال قائمان فلا حاجة الى التأويل هو عائد اليهما بدون
تأويل اي داخل ذلك النفي او معناه على اسم فيه احتراز عن نحو ما سرت
الا سير البريد لا يكون خبراً عنه اي لا يصلح ذلك المصدر خبراً عن ذلك الاسم
بان يكون ذلك الاسم اسم عين وذلك لان المصدر اسم معنى واسم المعنى
لا يخبر عن الجثة وفيه احتراز عن نحو ما سيري الا سير شديد فانه لم يصح نصبه

او وقع المصدر مكرراً بعد اسم لا يكون خبراً عنه وانما لم يذكر هذا القيد اكتفاء بما
ذكر اولاً وانما جمع بين الضابطين وان كان كل واحد منهما ضابطة على حدة لاشتراكهما
في الوقوع بعد اسم لا يكون خبراً عنه نحو ما انت الا سيراً وما انت الا سير البريد
هذان مثالان لوقوع المصدر مثبتا بعد نفي داخل الى اخره اي ما انت الا تسير سيراً
ويقال هذا للمسافر الذي لا يزال يسافر وما انت الا تسير سير البريد اي لا تسير
سيراً مثل سير البريد والبريد البغلة المرتبطة في الرباط تقريب ودم بريده ثم سمي
الرسول المحمول عليها ثم استعمل في اثني عشر ميلا وكان من عادة الملوك انهم يبنون
الربط وينفقون البغل فيها ويقطعون اذنابها وكانت موقفة فيها لاجل اصحاب
الحاجات والمراد بالبريد ههنا المسرع من بلد الى بلد اخر لاداء الرسالة ويقال
له بالفارسية پيك وانما اورد نظيرين لان الاول نظير المصدر النكرة والثاني
نظير المصدر المعرفة ففيه تنبيه على ان الحكم لا يتغير بين المصدر المنكر والمعرفة و
انما انت سيراً مثال وقوع المصدر مكرر مثبتا بعد معنى نفي داخل الى اخره اي ما انت الا
تسير سيراً او زيد سيراً سيراً مثال لوقوع المصدر مكرراً اي زيد يسير سيراً سيراً
فان قيل المصدر في قوله تعالى اذا دكت الارض دكاً دكاً وقع مكررا ولم يحذف الفعل
قيل هذا فيما اذا وقع المصدر المكرر في موضع الخبر عن اسم لم يصلح ان يكون خبراً عنه
والمصدر في الآية وان وقع مكرراً لكنه لم يقع في موضع الخبر اذ ليس قوله مبتدأ
وانما وجب حذف الفعل في الضابطين لوجود القرينة والساد مسد المحذوف

اما القرينة في الضابطة الاول فهي ما المشبهة بليس فانها تقتضي خبرا ولا يصلح خبرا الا
فعل هذا المصدر واما الساد مسد المحذوف فهو الا للاستثناء واما القرينة في
الثانية فهو المبتدا فانه يقتضي خبرا ولا يصلح خبرا الا فعل هذا المصدر واما الساد
مسد المحذوف فهو المصدر الاول وكلمة او في قوله او وقع مكررا مانعة الخلو
دون الجمع بدليل قولهم ما انت الا سيرا سيرا وسنبينها اي تلك المواضع ما وقع
اي موضع وقع المصدر فيه حال كونه تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة اي سابقة
على المصدر وفي قيد الاثر احتراز عما يقع تفصيلا لمضمون جملة دون اثر مضمونها
نحو زيد يسافر سفره القريب او البعيد وفي قيد الجملة احتراز عما اذا وقع تفصيلا
لاثر مضمون مفرد نحو زيد يسافر سفرا قريبا او بعيدا كذا قيل وفيه نظر لان المصدر
في هذا المثال تفصيل لاثر مضمون قوله يسافر وهو مع الضمير جملة لا مفرد بل الاولى ان
يقال في المثال لزيد سفر اما يصح صحة او يغتنم اغتناما او لزيد ضرب فاما يتادب
تاديبا او يهلك هلاكا وفي المتقدمة احتراز عن المتاخرة نحو اما يتادب زيد بالضرب
تاديبا او يهلك هلاكا فاضربه واما تمنون بالشدة منا او تفدون فداء فشدوا
قال بعض الشارحين التفصيل انما يكون بالجملة المتقدمة لان المفصل لا يكون متاخرا عن
التفصيل فذكر قوله متقدمة توضيح وفيه نظر لان التفصيل قد يكون لاثر مضمون جملة متاخرة
ايضا ومع لا يجب الحذف فلا بد من قيد متقدمة للتحرز عنه وذلك ما مر من نحو قولك
اما يتادب زيد بالضرب تاديبا او يهلك هلاكا فاضربه على ان التفصيل قد يكون متقدمة

على المفصل اما للاهتمام بشأنه او لرعاية السجع كما قال صاحب التلخيص وعلم من
البيان ما لم تعلم فان قوله من البيان بيان لقوله ما لم تعلم قدم عليه رعاية للسجع و
واجيب بان الكلام في مثل هذه المواضع محمول على التقديم والتاخير فيكون ذلك
التقديم في حكم التاخير مثل قوله تعالى حتى اذا اثخنتموهم فشدوا الوثاق اي
بالسلاسل والاغلال فاما منا بعد واما فداء فقوله فاما منا بعد واما فداء وقع
تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة لان قوله فشدوا الوثاق جملة متقدمة ومضمونها
شد الوثاق واثر شد الوثاق ذلك التفصيل وهو القتل او الاسترقاق او المن
او الفداء فوجب حذف فعلها اي فاما تمنون منا واما تفدون فداء والفداء
مصدر الثلاثي من فدى يفدي مثل الكتاب وانما وجب حذف الفعل في هذه الصورة
لان الجملة المتقدمة تفسر المحذوف لمناسبتها له من حيث انه تفصيل لاثر مضمونها
ومنها اي ومن تلك المواضع ما وقع اي موضع وقع فيه المصدر للتشبيه
اي لاجل تشبيه شيء بذلك المصدر والتشبيه هو الدلالة على مشاركة امر لامر
في معنى وفيه احتراز عن نحو مررت به فاذا له صوت صوت حسن فان الصوت الثاني
ليس للتشبيه بل هو بدل من الاول علاجا حال اي حال كون ذلك المصدر
دال على الحدث كالفعل وفيه احتراز عن نحو مررت به فاذا له زهد زهد الصلحاء
وعلم علم الفقهاء فانه اوجب فيه الرفع لفقدان المعالجة الدالة على الحدوث لان
الزهد والعلم يمدح بهما فلا يدلان على الحدوث بعد جملة ظرف وقع وفيه احتراز

عن نحو صوت زيد صوت حمار مصدر وقع للتشبيه والا على الحدوث لكنه ليس
بعد جملة مشتملة صفة جملة على الاسم متعلق مشتملة بمعناه صفة اسم اي مشتملة
على اسم كائن بمعنى[2] فيه احتراز عن نحو مررت بزيد فاذا له صوت صفة حمار فان
الصفة ليس بمعنى الصوت وصاحبه عطف على اسم اي ومشتملة على صاحب
ذلك المصدر وهو الذي صدر منه ذلك المصدر وفيه احتراز عن نحو مررت
بالبلد فاذا به صوت صوت حمار لعدم اشتمال الجملة على صاحب المصدر وهو الذي
قام به المصدر فانه يجب فيه الرفع على الوصف او على البدل نحو مررت
بزيد فاذا له صوت صوت حمار قوله صوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد
جملة وهي قوله له وهي مشتملة على اسم بمعنى المصدر وهو صوت ومشتملة على
صاحب الصوت وهو الذي صدر منه الصوت وهو الضمير في له لانه راجع
الى الشخص الذي منه الصوت فوجب حذف فعله اي يصوت صوت حمار بمعنى
يصوت صوتا مثل صوت الحمار وصراخ عطف على الصوت الاول اي فاذا له
صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى بمعنى يصرخ صراخا مثل صراخ الثكلى الصراخ
هو الصوت والثكلى بالفتح المرأة التي ماتت ولدها وانما اورد مثالين لان المصدر
الاول مضاف الى النكرة والثاني الى المعرفة ومنها اي ومن تلك المواضع
ما وقع اي موضع وقع فيه المصدر حال كون ذلك المصدر مضمون جملة لا محتمل لها
غيره الجملة صفة جملة اي لا محتمل لتلك الجملة غير ذلك المصدر او غير ذلك المضمون

[2] ذلك الاسم

فيه احتراز عما سياتي في الضابطة الاتية نحو له اي لفلان علي الف درهم اعترافا
فالالف درهم مبتدا او علي خبره وله متعلق الخبر او علي العكس واعترافا مصدر
وقع مضمون جملة وهي قوله علي الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل له سواه
فوجب حذف فعله اي اعترفت بهذه الالف اعترافا والاعتراف الاقرار بالشيء
عن معرفة وفي بعض النسخ وقع عرفا مكان اعترافا وهو اسم من الاعتراف وهو
يوجب نصب المصادر ويسمى هذه المصادر توكيدا لنفسه اي تقريرا لذاته
لاتحاد مدلول المصدر والجملة ومنها ما وقع مضمون جملة اي من تلك المواضع
موضع وقع المصدر فيه حال كونه مضمون جملة لها محتمل غيره الجملة صفة جملة اي لتلك
الجملة محتمل غير ذلك المصدر او غير ذلك المضمون مثل زيد قائم حقا مصدر
وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم لان مضمونه الصدق والحق ولها محتمل غيره وهو
الكذب والباطل فوجب حذف فعله اي احق هذا الكلام وهذا الخبر حقا اي صدقا و
يسمى هذا المصدر توكيدا لغيره اي تقريرا لغيره اللام فيها للتعليل ودون الصلة والمضاف
محذوف اي توكيد الجملة للجملة لدفع غيره وهو الكذب والباطل اولاجل
احتمال غيره بخلاف اللام في قوله لنفسه فانه صلة التوكيد ويمكن ان يكون اللام
هنا ايضا للصلة لان قوله زيد قائم حقا محكم فزيد قائم محتمل والمحكم يغاير المحتمل و
وان اتحدا امرا واتحد المعنى ويسمى توكيدا لما يغايره وصفا ومنها ما وقع
مثنى اي ومن تلك المواضع موضع وقع المصدر فيه حال كونه دالا على التكرير و

التكرير

والتكثير مثل لبيك اي الب لطاعتك إلبابا بعد إلباب اي اقيم لطاعتك اقامة
بعد اقامة اي مرة بعد اخرى اي مرارا وسعديك اي اسعدك اسعادا بعد
إسعاد اي اعينك اعانة بعد اعانة والمصادر في هذا الباب سماعية وان كان
الحذف قياسا لانه مبني على ضابطة كلية ثم لما فرغ عن بحث المفعول المطلق شرع
بحث المفعول به فقال المفعول به الجار والمجرور في الاصل مفعول مالم يسم فاعله
لقول المفعول لان معناه الذي فعل به وصار الآن غير الاسم المصطلح عليه والضمير
المجرور عايد الى اللام الموصول في المفعول وكذا المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه
هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر الاسم ههنا اكتفاء بما سبق فان قيل يخرج
من هذا الحد بعض افراد المفعول به نحو خلق الله العالم وما ضربت زيدا فان العالم وزيدا
كل منهما مفعول به ولم يقع عليه فعل الفاعل قيل المراد بالوقوع عليه حقيقة او عبارة
بان جعلت عبارته كعبارة ما يقع عليه فعل الفاعل حقيقة فيدخل ذلك فان العالم
وزيدا وان لم يكن فيهما حقيقة الوقوع الا انه جعلت العبارة في التقدير كان الفعل
وقع عليهما كذا قيل وفيه نظر لان هذا مسلم في خلق الله العالم لا في ما ضربت زيدا
فانه عبارة عن عدم الوقوع لا عبارة الوقوع وانما عبارة الوقوع ضربت زيدا
واجيب بانا لانم ذلك بل هو عبارة الوقوع عليه في الاصطلاح كما ان ضرب زيد عبارة
عن الصدور في الاصطلاح فافهم وقيل ان معنى قوله ما وقع عليه الفعل ما تعلق به الفعل
بحيث لا يتصور الا به نفيا كان او اثباتا فلا يخرج ذلك فان العالم وزيدا مما تعلق

بها الفعل بحيث لا يتصور الا بها فان قيل ذكر الوقوع وارادة التعلق حقيقة
ام مجاز لا سبيل الى الاول لعدم الوضع ولا الى الثاني لعدم الاتصال بينهما قيل
وقوع الفعل على الشيء في عرف النحاة عبارة عن تعلقه به بحيث لا يعقل الا به فيكون
ارادة التعلق من الوقوع حقيقة عرفية فلا يلزم دعوى الوضع وبيان الاتصال او
يقال الوقوع لا ينفك عن التعلق فكان التعلق لازما للوقوع فذكر الملزوم واراد اللازم
فان قيل ان اريد بالوقوع التعلق يخرج من حد زيدا في ضربت زيدا حيث انه
لا يتوقف عليه تصور الضرب بل يتوقف على شخص ما يصلح للمضروبية قيل انه مما يتوقف
عليه تصور الضرب على البدلية وان لم يتوقف عليه بالتعين فان قيل يدخل في حد المفعول فيه
الزماني لان الزمان مما يتعلق به الفعل بحيث لا يعقل الا به قبل الزمان لازم لوجود الفعل دون تصور
ماهيته فيتوقف عليه وجود الفعل لازما كان او متعديا لا تعقل ماهيته بخلاف المفعول به فانه مما توقف عليه
تصور ماهية الفعل المتعدي كضربت زيدا فان الضرب استعمال آلة التاديب في محل قابل للايلام وهو كما
لا يتصور بدون من يستعمل تلك الآلة فكذا لا يتصور بدون ذلك المحل او يقال انه يخرج بقيد الحيثية فانها ملحوظة
في جميع الحدود ولا سيما الحدود النحوية فيكون المعنى هو ما ذكر بحيث وقع عليه فعل الفاعل والمفعول فيه الزماني
لم يذكر بهذه الحيثية ولقائل ان يقول لا فائدة في قوله الفاعل ولو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر الا ان يقال
التصريح في مقام التعريف انسب نحو ضربت زيدا مثال المفعول به ثم لما فرغ من تعريف المفعول به شرع في بيان
احكامه فقال وقد يتقدم على الفعل اي وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لانه معمول قوي تعلقه بعامله
فيتعلق به متقدما او متاخرا الا ان يمنع مانع كوقوعه في حيز ان وغير ذلك وانما خص الفعل لاصالته والا كان التقدم

لا يختص بالفعل بل يجري في غيره من العوامل ما لم يمنع مانع او اراد بالفعل العامل او في الكلام حذف معطوف
اي على الفعل وغيره من العوامل مثل زيداً ضربت وبعمرو مررت ثم لما فرغ من بيان بعض احكام المفعول به شرع في بيان
حكم آخر فقال وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول به لقيام قرينة اي وقت حصول قرينة دالة على الحذف
وتعيين المحذوف جوازاً اي حذفاً جائزاً كقولك زيداً لمن قال الجار والمجرور صفة زيداً اي زيداً المفعول لمن قال
من اضرب بقول قال تقديره اضرب زيداً فحذف الفعل لقرينة السؤال ووجوباً عطف على قوله جوازاً اي حذف
الفعل حذفاً واجباً في اربعة ابواب وفي بعض النسخ في اربعة مواضع دون ابواب وفي الحصر على الاربعة نظر
لتحقق وجوب الحذف في المنصوب على الاغراء بتقدير الزم واحفظ نحو شانك والحج والصلوة وكذا في المنصوب
على المدح او الذم او الترحم بتقدير اعني نحو الحمد لله الحميد واتاني زيد الفاسق ومررت به المسكين الاول سماعي
مبتدأ وخبر اي الباب الاول سماعي اي مقصور على السماع وانما قدم السماعي على القياسي لانه اقل منه مثل قول
العرب امرأ ونفسه اي اترك امرأ مع نفسه اي اترك كل امرء مع نفسه ومثل قوله تعالى انتهوا خيراً لكم
اي انتهوا يا معاشر النصارى عن التثليث اي عن قولكم ان الله ثالث ثلثة واقصدوا خيراً لكم وهو التوحيد وقال
الفراء هو صفة مصدر محذوف اي انتهاء خيراً لكم وفيه نظر لانه غير مطرد في نحو قولهم انته امراً قاصداً الا ان قوله
امراً لا يحتمل ان يكون صفة لانه اسم جنس فتعين انه مفعول به لفعل محذوف اي انته عن الافراط والتفريط
اي بين الغلو والتقصير واقصد امراً قاصداً اي متوسطاً بين الافراط والتفريط وقال الكسائي هو خبر ليكن المحذوف
اي انتهوا عن التثليث يكن الانتهاء خيراً لكم وفيه ايضاً نظر لان حذف كان مع حرف الشرط شاذ فلا يحمل عليه
مع امكان الوجه القياسي وانما اخر هذا النظير وان كان عظيم القدر لانه من باب انساسا من وجه دون
وجه بالنظر لصدده على ما بينا من الاختلاف ومثل قول العرب اهلاً وسهلاً اي اتيت اهلاً لا اجانب

صح التثليث

المذكور
ووطيت سهلا من البلاد لا حزنا الحزن بفتح الحاء وسكون الزاء المكان الخشن والصلب هذا الكلام بقوله

للمضيف للضيف للزائر لتطييب قلبه واصابة الانس من جهته يعني انا من اهلك واتيت اهلك لا الاجانب ومنزلك

سهل لين لا مشقة عليكم في منزلي ثم لما فرغ عن السماعي شرع في القياسي فقال الثاني اي الباب الثاني من

الابواب الاربعة التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به المنادى وانما وجب حذف الفعل

لان حرف النداء نائب منابه فلو ذكر الفعل يلزم الجمع بين النائب والمنوب وهو اي المنادى المطلوب اقباله

مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المطلوب اي وهو الاسم الذي يطلب احضار ذلك الاسم بحرف متعلق بالمطلوب

اي بواسطة حرف من حروف النداء الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة وقوله نائب صفة وقوله مناب

ظرف وانما حذف في فيه مع انه ليس من الجهات الستة لكونه جاريا مجرى لفظ المكان لكونه قائم فيه معنى

الاستقرار اي بواسطة حرف قائم مقام لفظ ادعو او انادي وفيه احتراز عن اطلب اقبال زيد وانا داعي زيدا

وادعوك ونحو ذلك فانه وان كان مطلوب الاقبال لكن لا بواسطة حرف نائب مناب ادعو فان قيل

يخرج من هذا الحد قولنا يا الله فانه منادى ولا يصدق عليه كونه مطلوب الاقبال قيل انه مطلوب الاقبال

حكما لقوله مطلوب الاجابة فيكون منادى بهذا الاعتبار وقيل ان ندائه تعالى استعارة تخييلية وطلب الاقبال

ادعاء اي كاثبات المنية في قول الشاعر واذا المنية انشبت اظفارها * الفيت كل تميمة لا تنفع

وفيه نظر لانه يستلزم تشبيه الله تعالى بما يكون مطلوب الاقبال لما عرف ان استعارة التخييلية لا ينفك عن

الاستعارة المكني عنها فيلزم تشبيه الله تعالى اولا بما يكون مطلوب الاقبال ثم اثبات النداء له على سبيل التخييل

فان قيل يخرج من هذا الحد نحو يا زيد لا تقبل فانه منهي عن الاقبال لا مطلوب وكذا نحو يا جبال ويا سماء ويا ارض

ويا للماء ويا للدواهي ونحو قول احد المتعانقين لصاحبه ويا فلان وغير ذلك مما لا يتصور طلب اقباله

فصل

قيل في الجواب عن الاول بانه مطلوب الاقبال لسماع النهي ومنهي عن الاقبال بعد توجهه فاضمحل الهذيان او
يقال هو مطلوب الاقبال حكماً لكونه مسؤول الاجابة كما قيل في يا الله وعن البواقي لانها من باب الاستعارة
بالكناية حيث شبهت هذه الاشياء بما يكون مطلوب الاقبال وندأ استعارة تخييلية وطلب الاقبال
فيها او عامله قوله لفظاً او تقديراً تفصيل للمنادى او للحرف وهو الاظهر اي ذلك الحرف اما ان يكون ملفوظاً
مثل قوله يا داودُ او مقدراً مثل قوله تعالى يوسفُ اعرض عن هذا ثم لما فرغ عن بيان حقيقة المنادى شرع في بيان حكمه
فقال ويبنى المنادى وجوباً على ما يرفع به قبل النداء اي حالة الاعراب من حركة او حرف اي يبنى على الضم ان كان
رفعه قبل النداء بالضمة وعلى الالف ان كان رفعه بالالف وعلى الواو ان كان رفعه بالواو فان قيل الضمير في يرفع به
عائد الى المنادى فيكون المعنى ويبنى على ما يرفع المنادى به من حركة او حرف وانت تعلم ان المنادى لا يرفع بحال قيل
انه مسند الى الجار والمجرور اعني به فلا ضمير فيه فيكون المعنى ويبنى على ما يقع به الرفع قبل النداء من حركة او حرف
فان قيل يمكن ان يكون فيه ضمير عائد الى الاسم دون المنادى فيكون المعنى ويبنى على ما يرفع الاسم به قبل النداء من
حركة او حرف قيل انه يمكن لكنه بعيد لان الضمير في قوله ويبنى عائد الى المنادى فلو كان الضمير في يرفع عائد الى الاسم
لزم انتشار الضمير وهو قبيح فالصواب ما ذكرنا انه مسند الى به ولا ضمير فيه اي يبنى على ما يقع به الرفع من حركة او حرف
ان كان المنادى مفرداً كاملاً ليس فيه اضافة ولا شبه بالاضافة وفيه احتراز عن المضاف والمضارع له معرفة
صفة مفرد او خبر آخر لكان لا لازم التعدد اذ الحكم لا يتم باحد الجزئين وفيه احتراز عن النكرة نحو يا رجلاً لغير معين والمراد
بالمعرفة اعم من ان يكون معرفة قبل النداء او بعده ولهذا اورد المثالين للمبني بالضم ليكون مثل يا زيد مثال المعرفة
قبل النداء ويا رجل مثال المعرفة بعد النداء اذا قصد به الرجل المعين ويا زيدان مثال المبني بالالف ويا زيدون
مثال المبني بالواو فالالف والواو فيهما ليسا للاعراب بل لمجرد التثنية والجمع فان قيل العلم اذا ثني وجمع لزم فيه اللام

فكيف يصح يا زيدان ويا زيدون بلا لام قيل انما يصح ذلك لقيام يا مقام اللام وكونها في حكمها في افادة التعريف
ولو استعمل مع اللام لهما يلزم اجتماع آلتي التعريف وهو محذور جدا او انما بني المنادى المفرد المعرفة لشبهه بكاف
ادعوك في وقوعه موقعها وانما بني كاف ادعوك وهو اسم لشبهه بكاف اياك وهو حرف مبني الاصل لا حظ له
من الاعراب لفقد المعاني الموجبة للاعراب الا اذا كان علما موصوفا بابن مضافا الى علم فيختار فتحه كما سيجيء ويجوز
تنوين المنادى المفرد المعرفة لضرورة الشعر نحو سلام الله يا مطر عليها * وليس عليك يا مطر السلام * حيث نون
مطر الاول وهو قبيح والمطر اسم رجل والضمير في عليها راجع الى امراة للمطر وهي جملة ثم لما فرغ عن بيان المنادى
شرع في بيان ما يعترض عليه ويصير معربا فقال ويخفض المنادى بلام الاستغاثة او التعجب او التهديد
بحمل الكلام على حذف المعطوفين ويمكن ان يحمل الكلام على حذف المضاف اي بنحو لام الاستغاثة اي بلام
يدخل المنادى وقت الاستغاثة مثل يا لزيد ووقت التعجب نحو يا للماء ووقت التهديد نحو يا لبكر لاقتلنك
وانما اعرب المنادى بعد دخول اللام مع كونه مفردا معرفة لخروجه عن تاثير شبه الحرف لقوة جهة الاسم بدخول اللام الجار
ولان يا مدار شبه المنادى بالحرف وبدخول اللام صار المنادى بعيدا عن مدار الشبه وهو يا ولان المنادي
يخرج عن الافراد بالتركيب مع اللام وفي كل نظر اما الاول فلان دخول الجار لا يخرج الا عن تاثير شبه الفعل ولهذا
كان الاسم غير منصرف بدونه نحو مررت باحمد فكيف يخرجه عن تاثير شبه الحرف فلو قويت جهة الاسمية بدخول الجار
لخرج عن تاثير شبه الفعل والحرف جميعا لان البناء وعدم الصرف كلاهما خلاف الاصل فالقول بخروجه عن
شبه الحرف بدخول الجار دون شبه الفعل تحكم محض على ان اللام الجارة كثيرا ما تدخل على الاسم المبني ولم يصر معربا بدخولها
كقولك هذا المال لخمسة عشر رجلا ولهؤلاء الرجال واما الثاني فلان لام الاستغاثة قد تدخل على كاف الخطاب الذي
هو منادى مستغاث نحو يا لك لزيد فعلم ان المنادى المستغاث المظهر قائم مقام كاف الخطاب فكيف يصح القول

بصيرورته

لصيرورته بعيداً عن مد الشبه بدخول اللام واما الثالث فلان المفرد ههنا بمقابلة المضاف والمضارع له
ويا لزيد بعده المشابهة فلا يخرج المنادى عن الافراد بالتركيب مع اللام على ان التركيب مع الجار غير معتبر حيث
جاز الفصل بينه وبين المجرور بالحرف الزائد في السعة بخلاف التركيب بين المضاف والمضاف اليه وقيل
انما اعرب المنادى بعد دخول اللام لان حرف الجر دخل عليه ولا يمكن المنافاة وان كان زائداً وفيه ايضاً نظر
لانه انما لا يمكن المنافاة في المعربات دون المبنيات بدليل انه يصح جئتك من قبل ومن بعد وانما فتحت اللام
الجارة ههنا مع انها تكسر اذا دخلت على الاسم الظاهر لانه واقع موقع كاف الخطاب واللام اذا دخلت على المضمر
كانت مفتوحة نحو لك وله فكذا اذا دخلت على ما هو واقع موقعه ولذا ابقيت على الكسر اللام الجارة
الثانية نحو يا لزيد لعمرو ويا لله للمسلمين وانما اختيرت اللام من بين الحروف للاستغاثة وللتعجب لان
المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص بالاستحضار لغرابته ثم هذه اللام متعلق
بادعو وجاز ذلك في المتعدي بنفسه بعد الحذف لكنها لا تزاد الا في موضع الاستغاثة او التعجب او التهديد
سماعاً ويفتح المنادى لالحاق الفها اي الف الاستغاثة بموافقة الالف مثل يا زيداه وكذا يضم
ويكسر بواو الاستغاثة ويائها اللاحقتين لدى اللبس كما في المندوب نحو يا مهنوه في المسمى عنه ويا منكيه
في المسمى بمنك ولا لام فيه اي حين اذ دخلت الالف تحرزاً عن الجمع بين العوض والمعوض عنه
لان اللام عوض عن الالف كذا روي عن الخليل وانما قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها
بالنسبة الى النصب وطلب الاختصار بالتعميم في قوله وينصب ما سواهما اي ما سوى المفرد المعرفة
من كل وجه والمستغاث سواء كان مع لام الاستغاثة او مع الفها كما في شروح ويرد عليه المنادى
المتعجب منه والمهدد لانهما سوى المفرد المعرفة والمستغاث وليسا بمنصوبين فالاولى ان يقال ان الضمير عائد

ص
الفصل

الى المفرد والمعرفة من كل وجه والداخل عليه اللام للاستغاثة ونحو يا والالف للاستغاثة فلا يرد والمنادى
المتعجب منه والمهدد وما سواهما من النكرة موصوفة او غير موصوفة والمضاف والمضارع له مثل يا عبد الله
نظير للمضاف ويا طالعا جبلا نظير المضارع للمضاف والمراد بالمضارع للمضاف كل اسم غير مضاف تعلق
شيء هو من تمام معناه اما معمول الاول كالمثال المذكور في المتن واما معطوف عليه على ان يكون للمعطوف
مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين علما او لقبا واما صفة هي جملة او ظرف نحو يا حافظا لا ينسى
ويا شاعرا لا شاعر اليوم مثله ويا نخلة من ذات عرق فان كل من ذلك مضارع للمضاف بخلاف الموصوف
بصفة هي مفردة فانه نكرة وليس بمضارع للمضاف نحو يا رجلا صالحا فان قيل ما الفرق بين الموصوف بصفة
هي جملة مفردة وبين الموصوف بصفة هي جملة او ظرف في كون الاول نكرة وكون الثاني معرفة مضارعا
للمضاف مع ان كلا منهما موصوف بصفة قيل الفرق ان المنادى في نحو يا رجلا صالحا هو الموصوف بقطع
النظر عن الوصف ثم ذكر الوصف بعد النداء للتخصيص فلا يكون من تمام المنادى فلا يحصل التعين ولا يفيد التعريف
بخلاف امثلة الموصوف بالجملة او الظرف فان المنادى فيها هو الموصوف بالاوصاف المذكورة الوصف
فيها سابق على النداء وذكر للتاكيد فكانه من تمام المنادى لا وصفه فيحصل التعيين ويفيد التعريف فاعرف فانه
فرق دقيق فان قيل اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد على احد الاشياء الستة المعروفة فكيف عمل قوله جبلا
بدون الاعتماد قيل المعتمد لا يلزم ان يكون ملفوظا بل كما يكون ملفوظا يكون مقدرا وههنا مقدر تقديره
يا رجلا طالعا جبلا او يا انسانا طالعا جبلا كذا قيل وفيه نظر لانه على هذا يدخل في باب يا رجلا صالحا وذلك
معرفة بدليل تعريف صفته عند غير الكسائي يقال يا طالعا جبلان الظريف بخلاف يا رجلا صالحا فانه نكرة
بدليل امتناع تعريف صفته لا يقال يا رجلان الصالح ويمكن ان يقال انه معتمد على موصوف معرفة تقديرا

بدين تعرف صفته والتقدير يا ايها الطالع جبلا فحذف اى للاختصار ثم حذف اللام لئلا يجتمع اداتا التعريف ثم
نصب طالعا لكونه مضارعا للمضاف على انه يحتمل ان يكون هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين فانهم
يجوزون عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد و يا رجلا غير معين لجار والمجرور حال قوله يا رجلا اى يا رجلا كونه مقولا
لرجل غير معين كما فى قول الاعمى هذا مثال النكرة وانما اخر مثال النكرة عن مثال المضاف والمضارع له لان النكرة
خرجت عن المفرد المعرفة بقيد التعريف المؤخر بخلاف المضارع له والمضاف فانهما خرجا عنه بقيد الافراد المتقدم
ثم لما فرغ عن بحث المنادى شرع فى بحث توابعه فقال وتوابع المنادى المبنى احتراز عن توابع المنادى المعرب
فانها ان كانت غير البدل والمعطوف غير ذى اللام فهى لا تكون الا منصوبة كالتوابع المضاف والنكرة او مجرورة
كتوابع المنادى المستغاث باللام والمراد بالمنادى المبنى غير المستغاث بالالف فانه مبنى على الفتح ولا يرفع توابعه
وغير المبهم لان صفته لازمة الرفع لا تنصب كما سيجى وقوله المفردة مرفوع على انه صفة لقوله توابع والمراد
بالمفردة المفردة من كل وجه وفيه احتراز عن التوابع المضافة والمضارعة لها وقوله من التاكيد صفة توابع ثـ
اى توابع الكائنة من التاكيد والمراد بالتاكيد التاكيد المعنوى لان التاكيد اللفظى حكمه فى الغالب حكم
الاول اعرابا وبناء وقد جاز اعرابه رفعا ونصبا كقول الشاعر انى واسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا
وهو غير غالب ويحتمل ان يكون المختار عند المص اعرابه رفعا ونصبا كما هو ظاهر او اغلب فلذلك اطلق التاكيد
ولم يقيد بالمعنوى فقال من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بالحرف الممتنع مجرور على انه
صفة سلبية لقوله المعطوف بالحرف وفاعله قوله دخول يا عليه اى المعطوف بالحرف الذى يمتنع
دخول يا على ذلك المعطوف وهو المعطوف باللام وفيه احتراز عن المعطوف بالحرف غير الممتنع دخول يا عليه
وهو المعطوف نحو يا زيد وعمرو من المعطوفات فان حكمه وحكم البدل حكم المنادى المستقل كما سيجى وترفع

خبر لقوله توابع المنادى اى ترفع تلك التوابع حملا على لفظه اى لفظ المنادى لشبه ضمه بالرفع فى
العروض والاطراد اما الاطراد فلانه يصح ان يقال كل منادى مفرد معرفة مضموم كما يقال كل فاعل مرفوع
واما العروض فلان ضمة المنادى عرضية بدخول يا عليه مثل عروض الرفع فى الفاعل بدخول العامل فان قيل
الرفع لابد له من رافع وههنا اى شئ هو قيل رافعه يا لانها لما شبهت ضمة المنادى بالرفع فى العروض
والاطراد شبه موجب الضمة بالرافع فى كون اثر كل عارضا مطردا ولم يظهر اثر هذا الشبه فى المنادى
لمكان البناء فظهر فى التابع لاحتياجه الى المؤثر وينصب تلك التوابع حملا على محله اى محل المنادى
لان محله النصب على المفعولية فان قيل انهم بنوا صفة اسم لا التى لنفى الجنس لبناء موصوفها نحو لا رجل
ظريف فلم لم يبن صفة المنادى لبنائه قيل العلة فى بناء الصفة فى لا رجل ظريف امتزاج الصفة
والموصوف ولا كذلك صفة المنادى لمكان الفصل بلام التعريف ولان وجه الصفة فى لا رجل ظريف
كون الصفة هى المنفية من حيث المعنى ولا كذلك صفة المنادى لعدم توجه النداء اليها فافترقا ونظير الصفة
مثل يا زيد العاقل بالرفع ويا زيد العاقلَ بالنصب ونظير التاكيد يا تيم اجمعون واجمعين ونظير عطف البيان
يا غلام بشر وبشرا ونظير المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه نحو يا زيد والحارث والحارثَ
وانما اقتصر المص على النظير الواحد للاختصار وانما ذكر نظير الصفة من بين التوابع ردا لقول من قال ان المنادى
لما قام مقام الضمير والمضمر لا يوصف فكذا المنادى لا يوصف فرفع الصفة عنده على انه خبر مبتدا محذوف
ونصبه بتقدير اعنى والصحيح جواز وصفه لانه وان وقع موقع الضمير لكنه ما خرج عن كونه ظاهرا ثم لما بين
جواز الوجهين فى توابع المنادى شرع فى بيان الاختلاف الواقع فى اختيار احد الوجهين فى واحد منها
وهو المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه فقال والخليل بن احمد استاذ سيبويه فى المعطوف

المذكور

المذكور اي المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع والجملة خبر لقوله الخليل اي يقول باولوية
الرفع وانما يختار الرفع لانه منادى ثان معنى لانه ايضا مطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لان
الواو قامت مقام يا لانه يقتضي الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه فكانه باشره يا فيختار فيه
حركة هي اثر يا تنبيها على انه منادى ثان معنى ولم يبن لان اللام تمنع دخول يا عليه صريحا وابو عمرو بن العلا
يختار النصب لان ذا اللام لا يباشره يا حقيقة فامتنع فيه حركة اثر يا فيختار فيه حركة هي اثر ادعو لا اثر يا
وابو العباس المبرد يقول ان كان المعطوف الذي يمتنع دخول يا عليه كالحسن في جواز نزع اللام
منه وقيل في كونه علما ذا اللام ويدخل نحو الرجل علما على الاول دون الثاني ونحو النجم يدخل على الثاني
دون الاول فكالخليل خبر مبتدا محذوف اي فهو كالخليل في اختيار الرفع والجملة جزاء الشرط والشرطية
خبر لقوله وابو العباس وانما اختار الرفع في مثل الحسن لان اللام لما كانت في معرض النزع لم يعتد بها
او لان اللام في العلم لا معنى لها فلا يعتد بوجودها والا فكابي عمرو اي وان لم يكن المعطوف المذكور
كالحسن بان لم يجز نزع اللام منه او بان لم يكن علما ذا اللام فهو مثل ابي عمرو في اختيار النصب وسياقة
هذه الاعلام من لطائف هذا الكتاب ثم لما فرغ عن التوابع المفردة شرع في بحث التوابع المضافة فقال
والمضافة تنصب اي توابع المنادى المضافة اضافة معنوية تنصب لانها لو وقعت منادات
لا يجوز فيها الا النصب فكذا اذا كانت تابعة لان التوابع لا يكون من متبوعها يقول في الصفة يا زيد
صاحب الفرس ويا لبيد ذا الجمة بالضم الشعر الذي يكون اسفل من الاذن وفي التاكيد يا خالد نفسه
وفي عطف البيان يا غلام ابا عبد الله وفي المعطوف بالحرف يا بكر وعبد الله وانما قيدنا المضافة
بالاضافة المعنوية احترازا عن اللفظية فان حكمها حكم التوابع المضارعة للمضاف حكم المفرد عند المحققين

لان اللفظية في حكم الانفصال والتوابع المضارعة للمضاف مفردة حقيقة وصورة فيقول يا زيد الحسن الوجه
بالرفع والنصب وكذا تقول يا خير ابن زيد بالرفع والنصب قال الشاعر يا صاح يا ذا الضامر العيس
فان اسم الاشارة هو ذا منادى مفرد معرفة والضامر مرفوع على انه صفة ذا وان كان مضافا لان الاضافة
اللفظية في حكم الانفصال والتقدير يا زيد ذا الضامر عيسه والضامر من الضمير بالضم وهو الهزال يقع على الناقة
والجمل والعيس بالفتح الناقة الصلبة اي الشديدة فان قيل لم اعتبروا في الاسماء المضافة بالاضافة اللفظية
والمضارعة للمضاف حكم الاضافة اذا وقعت منادات حتى اوجبوا فيها النصب وحكم المفرد اذا وقعت
تابعة حتى جوزوا فيها الرفع والنصب قيل الاسماء المضافة بالاضافة اللفظية مضافة صورة ومفردة حكما و
المضارعة للمضاف مضافة حكما ومفردة حقيقة وصورة فعملوا بالاعتبارين في الحالين وعليك ان تحقق
وجه عدم العكس في كل منهما والبدل من المنادى المبني والمعطوف على المنادى المبني غير ما ذكر صفة المعطوف
او بدل منه اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل اي غير الممتنع دخول يا عليه بان لم يكن ذا لام حكمه اي
حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل اعرابا وبناء فقوله والبدل مبتدا او حكمه مبتدا ثان قوله حكم المستقل خبر
المبتدا الثاني والجملة الاسمية خبر المبتدا الاول وما عطف عليه وقوله مطلقا ظرف زمان اي زمانا مطلقا
سواء كانا مفردين او مضارعين او مضافين للمضاف او نكرتين او مختلفين لكونهما في حكم تكرير العامل تقول في
البدل يا زيد زيد ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا وفي المعطوف يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو
ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا فان قيل ما الفرق بين المعطوف على المنادى المبني وبين المعطوف
على الاسم لا المبني في ان الاول يجب فيه البناء وان الثاني لا يجوز فيه البناء بل وجب الاعراب رفعا ونصبا
مثل لا اب وابنا وابن قيل جوابه يأتي في موضعه ان شاء الله تعالى ثم لما فرغ من بحث التوابع التي

واقعت

وافقت المتبوع شرع في بحث التوابع التي وافقها المتبوع فقال والمنادى الذي هو العلم الموصوف بابن
اي بلفظ ابن ومؤنثه هو ابنة حال كون ذلك الابن مضافا الى علم آخر يختار فتحه اي فتح المنادى الذي
هو العلم المذكور لموافقة حركة الابن وقصد التخفيف لكثرة استعمال العلم وطول الكلام ويسقط الف ابن ومؤنثه
خطا تقول يا زيد بن عمرو ويا هند بنة بشر وفي قوله يختار فتحه اشارة الى جواز البناء على الضم وانما قيد بقوله الى علم آخر
احترازا عن نحو يا زيد ابن اخينا ويا هند ابنة عمنا فانه يبقى على الضم ولا يسقط الف ابن ومؤنثه خطا ثم لما فرغ
عن التوابع الصورية والمعنوية شرع في بحث التوابع الصورية فقال واذا نودي المعرف باللام اي اذا
قصد نداؤه ونظيره قوله تعالى واذا قرأت القرآن فاستعذ بالله اي اذا اردت قراءته قيل يا ايها الرجل
بتوسط اي مع ها التنبيه ويا هذا الرجل بتوسط هذا او يا اي هذا الرجل بتوسط اي وهذا جميعا فالرجل صفة هذا
وهذا صفة اي لمشاركة اسم الاشارة لاي في الابهام بل اي ادخل في الابهام لتناوله للمفرد والمثنى و
المجموع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد فان قيل الجملة الشرطية لا يتم لان الشرط كلي تناول نداء المعرف باللام
اي معرف كان نحو الرجل والغلام والانسان ونحوها والجزاء جزئي وظاهر ان الجزئي لا يترتب على الكلي حيث
يلزم ملزومية الكلي للجزئي قيل الكلام محمول على حذف المعطوف اي قيل يا ايها الرجل وهذا الرجل ويا ايهذا الرجل
ونحوها او على المجاز لان المراد بقوله يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل هذه الالفاظ واللفظ اذا اريد به
مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بصفة اشتهر بها صاحبه نحو لكل فرعون موسى اي لكل جبار قاهر عادل
ونحو لا هيثم الليلة للمطي اي لا راعي فيكون المعنى قيل كلام وسط فيه اي مع ها التنبيه وكلام وسط فيه
اسم الاشارة وكلام وسط فيه كلا الامرين فيكون الشرط والجزاء كليين فيتم الشرط ولا يلزم ملزومية الكلي للجزئي
وانما وسط اي او اسم الاشارة تحرزا عن اجتماع آلتي التعريف صورة وان كان في احدهما من الفائدة ما ليس

في الآخر فان قيل التحرز عن ذلك يحصل بتوسط احدهما فلا حاجة الى المبهم الثاني في يا ايهذا الرجل قيل
المبهم الثاني وان لم يكن محتاجا اليه لكن في اتيان مبهم بعد مبهم وتاخير البيان فائدة وهي زيادة
التشويق والتوجه في البيان بزيادة التشويق والتاخير فيه والتزموا اي التزم النحاة رفع الرجل
في مثل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل وان كان صفة وكان حقها جواز الوجهين كما مر لانه المقصود بالنداء
اي لان الرجل هو المقصود الاصلي بالنداء لا اي واسم الاشارة بل هما وسيلتان لندائه الا ترى انك
لو حذفت الرجل بطل النداء ولو حذفت الطرف لم يبطل فالتزموا رفعه تنبيها على انه منادى حقيقة
وان كان صفة لاي صورة فان قيل فعلى هذا يصدق عليه حد البدل دون الصفة قيل انه مقصود
واقعا لا لفظا حيث ابرز في اللفظ في معرض غير المقصود وذكر بحيث انه بيان لمعنى في المتبوع لا بحيث
انه منادى مستقل فلا تثبت بدليته على ان البدل في حكم تكرير العامل فلو كان الرجل بدلا لزم دخول يا
في المعرف باللام حكما فظهر انه ليس ببدل وتوابعه مجرور معطوف على الرجل اي التزم النحويون رفع
توابع الرجل مفردة كانت او مضافة نحو يا ايها الرجل الكريم ويا ايها الرجل صاحب الفرس لانها اي لان
توابع الرجل توابع اسم معرب مرفوع فيكون مرفوعة كمتبوعها بخلاف يا زيد الظريف فانه توابع مبني
فان قيل هذا الدليل غير تام لان توابع المعرب قد تحمل على اللفظ وقد تحمل على المحل فلا يلزم من رفع المتبوع
رفع التابع قطعا بل يجوز ان يكون المتبوع منصوبا والتابع منصوبا او مرفوعا حملا على اللفظ والمحل كما
في ان زيدا قائم وعمرو وان يكون المتبوع مجرورا والتابع مجرورا او منصوبا كما في اعجبني ضرب زيد وعمرو
كما في قوله يذهبن في نجد وغورا او غائرا او غير ذلك مما يتبع المعرب لفظا ومحلا قيل معناه توابع معرب
لا محل له سوى الرفع او نقال ان كل ما يتبع المعرب لفظا ومحلا فالمتبوع هناك باعتبار تعدد اعرابه

معربان

معرب ان لا معرب واحد بخلاف توابع الرجل ههنا فانها توابع معرب واحد فلا يتبع غير اعرابه او يقال
ان احدى المتقدمين من الدليل محذوف اي لانها توابع معرب وتوابع المعرب في باب النداء لا يتبع
غير اعرابه اذ لا محل له سوى ذلك الاعراب وقالوا يا الله بقطع الهمزة خاصة هذا جواب سوال يرد نقضا
على القاعدة المذكورة او هو من حيث المعنى مستثنى من القاعدة المذكورة وهو الوجه وانما استثنى منها
بوجهين احدهما ان التوسط فيه ممتنع لان ايا يستلزم التعدد وها للتنبيه والله تعالى يتعالى عن التعدد
والتنبيه وهذا للاشارة الحسية والله تعالى يتعالى عن ذلك ولو سلم جوازه على التجوز كما في ذلكم الله
ربي كان محمولا على اي طرد اللباب والثاني ان اللام فيه ليست للتعريف بل صارت جزء الكلمة
بالعلمية وكانت في الاصل عوضا عن همزة اله فاضمحل فيه جهة التعريف بوجهين فلم يعتبر بخلاف
النجم فان اللام فيه وان صارت جزء الكلمة بالعلمية لكنه في الاصل ليست بعوض عن شيء وبخلاف
الناس فان اللام فيه صارت جزء الكلمة بكونها عوضا لهمزة اناس بضم الهمزة لكنه ليس بعلم فان قيل
فعلى هذا لو صار الناس علما وجب صحة ان يقال يالناس وليس ذلك بصحيح بدليل قوله خاصة قيل
ان علميته لا توجب هجران اصله بالكلية لانه بعد العلمية يستعمل بمعناه الاصلي ايضا وهو جماعة الاناسي
استعمالا شايعا بخلاف يا الله فان علميته توجب هجران اصله بالكلية لان بعد العلمية لم يستعمل
بمعناه الاصلي وهو مطلق المعبود حقا كان او باطلا فافترق وقوله خاصة مصدر اقيم مقام الحال من
يا الله اي حال كونه قد خص بذلك القول خصوصا ثم لما فرغ عن بحث المنادى غير المكرر شرع في بحث
المنادى المكرر فقال ولك اصل الخطاب ان يكون لمعين وقد يكون لغير معين وههنا كذلك اي
جاز لك او جائز لك في مثل قول جرير يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر اي فيها :

فيما كرر فيه المنادى في حال الاضافة الضم فاعل جاز المقدر او مبتدأ استقدم الخبر اي يجوز ذلك وجاز لك
الضم والنصب اي ضم الاول ونصبه اما الضم فعلى انه منادى مفرد معرفة واما النصب فعلى انه مضاف
الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي ولما كان حكم التاكيد اللفظي في الاغلب حكم المنادى المذكور
في الاعراب والبناء كما مر حذف التنوين من الثاني وان لم يكن مضافا لان الاول محذوف التنوين
للاضافة وانما جاز الفصل بها بين المضاف والمضاف اليه مع انه لا يجوز الفصل بينهما الا في ضرورة الشعر
بالظرف لانه لما كرر اللفظ الاول بلا تغير صار الثاني هو الاول فكانه لا فصل بينهما ولهذا اجاز ضرب وضرب
زيد عمروا وهذا مذهب سيبويه والخليل وذهب المبرد الى انه مضاف الى عدي المحذوف لدلالة الثاني عليه
تقديره يا تيم عدي تيم عدي على نحو بين ذراعي وجبهة الاسد اي بين ذراعي الاسد وجبهة الاسد فعلى هذا
كانت الاضافة الثانية تاكيدا لفظيا للاضافة الاولى هذا هو الظاهر ولا يجوز في تيم الثاني الا النصب لان
تيم الاول ان كان مضموما على انه منادى مضاف مفرد معرفة كان الثاني تابعا مضافا فكان نصبا وان كان
منصوبا على انه منادى مضاف الى عدي المذكور او المحذوف كان الثاني تابعا للمنادى المضاف فكان نصبا
ايضا والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه اربعة اوجه احدها يا غلامي بسكون الياء واصلها الفتح لان
الاسم الذي بني على حرف واحد كان مفتوحا ككاف الخطاب والسكون للتخفيف لكون الياء حرف علة
والثاني يا غلامي بفتح الياء على الاصل والثالث يا غلام بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة لكثرة وروده
الرابع يا غلاما بقلب الياء الفا والكسرة فتحة لخفة الالف والفتحة او بحذف الياء وتعويض الالف عنها
وشذ فيه يا غلام بحذف الالف والاكتفاء بالفتح فالحاصل ان المنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه
تركيب بفتح الياء وساكنها ومحذوفها ومقلوب الياء الفا وبالهاء وقفا اي ويكون بالحاق هاء السكت
في الوقف

في الوقف لبيان حرف المد وهي الالف فيقال يا غلاماه وكذا في بعض الشروح وقيل معناه ويكون
الحاق هاء السكت في الكل وقفاً وهو الصواب لان هاء السكت كما تجي لبيان الحركة بان يزاد في اخر الكلمة
لتبقى حركة الكلمة في الوقف بحالها فيقال يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامنه ويا غلاماه ثم قوله وبالهاء وقفاً
عطف الجملة الظرفية على الجملة الفعلية اي المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه كذا ويكون بالهاء حال كونه
موقوفاً او على المحذوف اي يجوز كذا بغير الهاء وبالهاء في الوقف او خبر مبتدا محذوف اي وهو بالهاء
في الوقف او متعلق بالفعل المحذوف اي يوقف عليه بالهاء وقفاً فيكون قوله وقفاً حالاً او ظرفاً او
مصدراً للفعل المحذوف اي يوقف عليه بالهاء وقفاً وفي اكثر النسخ لم يذكر الثاني وهو بفتح الياء فيكون
المعنى يجوز فيه هذه الثلثة كما جاز يا غلامي بفتح الياء وانما شبهت تلك الثلثة به لانه الاصل وقالوا
يا ابي ويا امي يعني اذا كان المنادى المضاف الى ياء المتكلم لفظ اب وام يجوز فيه ما جاز في سائر الاسماء
المضافة اليها نحو يا غلامي مع زيادة وجوه اخر لكثرة استعمال هذين الاسمين وورود السماع على ذلك فقالوا يا ابي
ويا امي على القياس وقالوا يا ابت ويا امت بابدال الياء تاء على غير القياس وقوله فتحاً وكسراً حالان
اي حال كونهما مفتوحين ومكسورين اما الفتح فلموافقة حركة الياء المبدل منه التاء اذ الاصل في الياء الفتح
على ما مر واما الكسر فلموافقة تبعية الياء المبدل منه التاء اذ الكسرة تناسب الياء والفتح لكونها بدلاً عن
حرف متحرك بالفتح والكسر لكونها بدلاً عن حرف يناسب الكسرة ويجوز فيهما ضم التاء ايضاً لاجرائهما مجرى المفرد
ولم يذكر هذا القلته اعلم ان التاء فيهما للتانيث مع كونه عوضاً عن الياء ولهذا فتح ما قبلها ويوقف عليها
بالهاء وانما قولت وانما التاء للتانيث لكونها عوضاً عن الياء كما قولت تاء بنت واخت والتاء
للتانيث لكونها عوضاً عن الواو ولكن تاء ابت وامت يصير في الوقف هاء بخلاف تاء بنت واخت

فانها لا تصير في الوقف هاءً وذلك لان اصل هذه التاء اي تاء اخت وبنت اصل لانها عوض عن الواو
الاصلية واصل تلك التاء زائدة لانها عوض عن الياء الزائدة فيغتفر فان ذكر تفسير لجاز البيان
ان تاء التانيث في ابت للمبالغة كعلامة وبالالف عطف على محذوف اي وقالوا يا ابت
ويا امت بغير الالف فقالوا يا ابتا ويا امتا بابدال الياء تاءً والفاً مرة فيكون فيه جمع بين البدلين
وهو جائز وقيل هذه الالف الف الاشباع وقوله دون الياء حال اي قالوا ذلك متجاوزين
عن التاء يعني لم يقولوا يا ابتي ويا امتي تحرزا عن الجمع بين البدل والمبدل منه لان التاء فيهما عوض عن
الياء ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة اي خصهما خصوصا مثل باب يا غلامي في جميع وجوهه يعني
اذا كان المنادى لفظ ابن مضافا الى لفظ ام او عم مضافين الى ياء المتكلم جاز فيهما ما جاز في المنادى
المضاف الى ياء المتكلم من الوجوه فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بالفتح ويا ابن امي ويا ابن عمي بالسكون
ويا ابن امِ ويا ابن عمِ بحذف الياء والاكتفاء بالكسر ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفاً مع زيادة
وجه اخر بحيث لم يقولوا يا غلامَ بحذف الالف والاكتفاء بالفتح الا على وجه الشذوذ وقالوا يا ابن ام
ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتح لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف وانما
قال خاصة لعدم جواز ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم في غيرهما فلا يقال يا ابن اخي ويا ابن
خالي على الوجوه المذكورة في المنادى المضاف الى ياء المتكلم بل على ما جاز في غير المنادى المضاف الى
ياء المتكلم وهو فتح الياء وسكونها نحو غلاميَ وثوبيْ وذلك لانهما اكثر استعمالا لكثرة يا غلامي فعومل
معاملته بخلاف غيرهما فانه لم يكن كذلك فلم يعامل معاملته ثم لما كان الترخيم من خصائص النداء شرع
في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز في سعة الكلام اي من غير ضرورة وفي غيره ضرورةً منصوب

على انه مفعول له اي الترخيم في غير المنادى جائز لضرورة الشعر ولا يصح فيه الرفع لانه ح يكون المعنى
والترخيم في غير المنادى ضرورة ولا معنى له وكذا قيل فان قيل لا يصح النصب فيه ايضا لان شرط حذف اللام
في المفعول له ان يكون فاعله وفاعل عامله واحدا وهنا ليس كذلك لان المضطر الشاعر والجائز صفة الترخيم
قيل انه مفعول له لفعل الترخيم دون جوازه والتقدير يفعل الترخيم في غير المنادى للاضطرار اي لاضطرار الشاعر
والمرخم والمضطر واحد ويمكن رفعه على انه خبر مبتدا محذوف بحذف مضاف اي هو في غيره اثر ضرورة او
هو خبر على المبالغة على نحو زيد عدل فاذا صح خبريته لم يصح منع رفعه كما ظن بعض الشارحين وهو اي الترخيم
حذف في اخره اي اخر الاسم تخفيفا مفعول له اي لاجل التخفيف فان قيل هذا الحد يصدق على يد ودم
وقاض ودواع قيل معناه حذف في اخره تخفيفا لا بقانون تصريفي وسماعي لغوي او يراد بالحذف في اخره
في حال التركيب دون الافراد فلا يرد حذف الاواخر في يد ودم ونحوهما ثم لما فرغ عن تعريف الترخيم شرع في
بيان شرطه فقال وشرطه اي شرط جواز الترخيم في المنادى ان لا يكون المنادى مضافا لان اخر المضاف
وسط حكما والترخيم يختص بالاخر والمضاف اليه غير المنادى فلا مساغ للترخيم في جزء ما ويا صاح في يا صاحبي
شاذ ولا يكون مستغاثا ولا مندوبا لان المطلوب فيهما مد الصوت ولهذا زيد في اخرهما الالف لانهما الاستغاثة
والتفجع والحذف ينافيه ولم يذكر المندوب لانه غير منادى عند المصنف بدليل انه عرف المنادى على شرط
خرج منه المندوب لانه غير المطلوب الاقبال ولا يجوز ترخيم غير المنادى في السعة فلا حاجة الى ذكر ما ينافيه
ولا يكون جملة نحو يا تابط شرا ويا برق نحره لان الاعلام المنقولة عن الجملة تحكى كما هي ثم لما فرغ عن بيان
شرطه العدمي شرع في بيان شرطه الوجودي فقال و يكون اي وشرطه ان يكون المنادى اما علما زائدا
على ثلثة احرف اما كونه علما فلعدم الاشتباه فيه لشهرته بخلاف غير العلم واما كونه زائدا على الثلثة

تصريف

فلئلا يلزم اختلال البنية واجاز الكوفيون ترخيم الثلاثي المتحرك الاوسط نحو يا عُمُ في يا عمر لقيام حركة
الاوسط مقام الحرف الزائد كما في منع الصرف نحو سقر وهو ضعيف لان جعل الحركة بمنزلة الحرف غير مطرد
في كل مكان والا لكان مثل هُدَبِد وعُلَبِط خماسيا وليس كذلك واجاز بعضهم ترخيم الثلاثي الساكن الاوسط
ايضا نحو يا زَيْ في يا زيد لان الاختلال ثبت بعارض الترخيم فلا يعتبر وهو اضعف من ذلك واما بتاء التانيث
فح لا يشترط العلمية ولا الزائد على الثلثة نحو يا ثُبَ علما وغير علم لان الاختلال البنية ح لو كان لكان من قبل
الوضع لان تاء التانيث ليست بداخلة في البنية بل هي كلمة اخرى فالاختلال ليس لاجل الترخيم بل هو
مع التاء ايضا كذلك فلا يشترط الزائد على الثلثة ولا العلمية لعدم الاشتباه حيث يبقى ما قبل التاء على الفتح
فيدل على الترخيم بحذف التاء وان لم يكن علما ثم لما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في تفسير كمية المحذوف فقال
فان كان في آخره اي في آخر الاسم الذي اريد ترخيمه زيادتان اسم كان في حكم الواحدة صفة زيادتان كائنتان
اي زيادتان كائنتان في حكم الواحدة بان يكون زيدتا معا لمعنى واحد يعني اجتمعتا دفعة واحدة لمعنى
واحد وفيه احتراز عن نحو ارطاة فان التاء والالف زيدتا ولكنهما ليستا في حكم الواحدة لان الالف زيدت اولا
للالحاق ثم زيدت التاء للتانيث فلا يقال يا ارط فان قيل حكم الواحدة في الزيادتان وليست الزيادتان
في حكم الواحد فكيف يستقيم الظرفية قيل هو ظرف اعتباري لا حقيقي او العبارة محمول على القلب كاسماء
وزنه فعلاء اصله وسماء من الوسامة فقلبت الواو همزة كما في احد واناة ففي آخره زيادتان وهي الالف
والهمزة في حكم الواحدة وكذا الالف والنون في مروان يعني الالف والهمزة في اسماء زيدتا معا بمعنى
التانيث والالف والنون في مروان زيدتا معا بمعنى التذكير وكذا ياء النسبة في بصري والالف
والنون في زيدان والواو والنون في زيدون والالف والتاء في هندات فيقال فيها يا اسم

زياد

ويا عمرو ويا بكر ويا زيد ويا زيد ويا هند او عطف على قوله زيادتان او كان في اخر الاسم الذي اريد ترخيمه
حرف صحيح قبله اي قبل ذلك الحرف مدة والمدة حرف علة ساكنة حركة ما قبلها يوافقها والمراد
بالمدة هاهنا المدة الزائدة لئلا يرد نحو مختار فانه لو رخم لا يحذف منه الا الراء لان الالف اصلي وهو اكثر الواو
للحال اي والحال ان الاسم الذي في اخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف نحو منصور وعمار
وادريس وفيه احتراز عن نحو سعيد وثمود وعماد فانه لا يحذف منها حرفان لئلا يلزم اختلال البنية بحذف
حرفين وقوله حذفتا جزاء الشرط اي حذفت الحرفان فاذا رخمت نحو منصور وعمار وادريس قيل يا منص
ويا عم ويا ادر فان قيل يدخل في هذا القسم اسماء ومروان ايضا لان في اخرهما حرفا صحيحا قبله مدة فما وجه
ذكر القسمين قيل بين القسمين عموم وخصوص من وجه اذ ربما يصدق القسم الاول دون الثاني كبصري
وربما يصدق الثاني دون الاول كمنصور وربما يجتمعان كاسماء ومروان فلذا لم يكتف بذكر احد القسمين
وان كان الاسم الذي اريد ترخيمه مركبا غير المركب الاضافي والاسنادي كبعلبك وخمسة عشر علمين
حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لتنزل الاسم الاخير منزلة تاء التانيث
في كونها كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء من الكلمة وان كان الاسم المرخم غير ذلك اي غير ما فيه زائدتان
في حكم الواحدة وغير ما فيه حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف فحرف واحد اي فالمحذوف منه
حرف واحد لحصول المقصود به وعدم ما يوجب حذف اكثر من حرف واحد وانما اتى هاهنا بالجملة
الاسمية لكون هذا القسم كثير الاستعمال فيقال في حارث يا حار وهو اي المحذوف للترخيم من اي منادى
كان في حكم الثابت اي الموجود على الاستعمال الاكثر فيبقى ما قبله كما كان فيقال الفاء للتعليل اي لانه
يقال او جواب شرط محذوف اي وان كان كذلك فيقال او للعطف على الاسمية السابقة

المأوّلة بالفعلية كأنه قيل يجعل المحذوف ثابتاً فيقال يا حارِ بكسر الراء في حارث ويا ثمو بواو
ساكنة بعد ضمة في يا ثمود ولو جعل المحذوف نسياً والواو آخراً لوجب قلبها ياءً وكسر ما قبلها لوقوعها
طرفاً بعد ضمة كادلٍ ويا كرَوَ بواو مفتوحة بعد فتحة ولا يقلب الواو الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها لتحقق المانع
وهو وقوع الساكن بعدها وهو الالف المحذوف الذي هو في حكم الثابت ولو لم يكن في حكم الثابت
لقلب الواو الفاً وقيل يا كرا لارتفاع المانع وقد يجعل المرخم او ما بقي بعد الحذف اسماً برأسه اي اسماً
مستقلاً بنفسه غير مبني على ما كان يجعل المحذوف نسياً منسياً كأنه لم يحذف عنه شيء فيكون له
في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حارُ بالضم في يا حارث على انه اسم برأسه كأنه لم
معرفة فيضم ويا ثمي في يا ثمود لانه لما جعل يا ثمو اسماً برأسه صارت الواو طرفاً بعد ضمة فلاجرم
قلبت ياءً وكسر ما قبلها كادلٍ ويا كرا في يا كروان لانه لما جعل كرو اسماً برأسه ارتفع مانع الاعلال
وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا اي العرب صيغة النداء
اي حرف النداء وهي يا فقط في المندوب اي الاسم الذي يندب مسماه اي يبكى عليه لاشتراكهما
في الاختصاص بكون كل منهما مدعواً وهو اي المندوب الاسم المتفجع عليه اي الاسم الذي يتفجع اي يتحزن
بيا او وا والجار والمجرور صفة المتفجع عليه والباء للالصاق اي المتفجع عليه الملتصق بيا او وا
وفي جعل الباء للسببية او الاستعانة نظر لان يا و وا ليسا للسببين للتفجع اذ لا تأثير لهما فيه
فلا يكون للسببية وان الباء للاستعانة تدخل في آلة الفعل نحو كتبت بالقلم ولا يتوهم كون يا و وا
آلة التفجع فان قيل لم لم يذكر المتفجع منه نحو وا ويلاه و وا مصيبتاه و وا حسرتاه ونحو ذلك فلو قال هو
المتفجع عليه او منه بيا او وا لكان اولى قيل هو داخل في المتفجع لاجله فلا حاجة الى ذكره على حدة واختص المندوب

(في الهامش: المانع — بقال — المفرد — النداء)

84

بوا ويحتمل ان يكون الباء داخلة في المختص دون المختص به كما هو الاصل اي انفردوا بالمندوب يعني لا يدخل
وا في غير المندوب ويحتمل ان يكون الباء داخلة في المختص به دون المختص كما هو الاصل اي انفردوا المندوب
غالبا لكونه نصا على المندوب بخلاف يا فانه ليس بنص عليه فكان المندوب به قليلا وحكمه
اي حكم المندوب في الاعراب والبناء تمييزان اي من حيث الاعراب والبناء مثل حكم المنادي
اي حكم اعراب المندوب وبنائه مثل حكم اعراب المنادي وبنائه لانه لما جرى مجرى المنادي صيغة
جرى مجراه في احكامه ولاشتراكهما في الاختصاص بكون كل منهما مدعوا يعني ان كان المندوب مفردا معرفة
يضم وان كان مضافا او مضارعا له ينصب ولا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعروف كذلك توابعه كتوابع
المنادي ولك زيادة الالف اي جائز لك او جاز لك زيادة الالف في اخره اي اخر المندوب
سواء كان مع يا او وا لمد الصوت المطلوب في الندبة فقوله زيادة الالف مبتدا ومتقدم الخبر او
فاعل جار المقدر واضافة الزيادة الى الالف من باب اضافة المصدر الى المفعول فان خفت
بزيادة الالف اللبس اي لبس ذلك اللفظ بغيره عدلت عنها الى غيرها من حروف مناسبا
لما في اخر الاسم من كسرة او ضمة فاذا ندبت غلامك بخطاب المونث قلت واغلامكيه بالياء :
اذ لو زيدت الالف وقيل واغلامكاه لزم خطاب المونث بخطاب المذكر فزيدت الياء لمناسبة
حركة الكاف واذا ندبت غلامكم بخطاب الجمع قلت واغلامكموه بالواو اذ لو زيدت الالف وقيل
واغلامكماه لزم لبس خطاب الجمع بخطاب التثنية فزيدت الواو لمناسبة حركة الميم اذ الميم اصله الضمة
وقيل واغلامكموه فزيدت الواو لمناسبة الجمع ولك الهاء في الوقف اي جاز لك او جائز لك
زيادة الهاء السكت لبيان حرف المد وهي الالف في الوقف لا في الدرج واختير مع زيادة الالف

والواو والياء فيقال وازيداه واغلامكموه واغلامكميه فالهاء مبتدأ متقدم الخبر او فاعل جار المقدر وقوله
في الوقف ظرف قوله لك او ظرف جار المقدر او ظرف الزيادة المقدرة مضافة الى الهاء ولا يندب
الا المعروف مستثنى مفرغ اى لا يندب اسم الا الاسم المشهور والمعلوم وهو الذى يعرف ذاته و
سماه سواء كان علما او غير علم فلو كان علما غير معروف لم يجز ندبته ولو كان معروفا غير علم جاز ندبته فلذلك
جاز وامن حفر بئر زمزماه لانه بمنزلة واعبد المطلباه من حيث انه حافرها وقد اشتهر بذلك كاشتهار العلم
وذلك لانه اذا كان معروفا فيكون النادب معذورا في ندبته والتفجع عليه لان الندبة لاظهار
التفجع والالم وذلك يحصل بالمعروف فلا يقال وارجلاه لرجل غير معين اى فلا يقال هذا اللفظ وامتنع
عطف على قوله لا يندب دون قوله فلا يقال لانه نتيجة لما سبق فلو عطف هذا عليه لزم ان يكون
نتيجة لما سبق ايضا وليس كذلك اى امتنع هذا القول وهو وازيد الطويلاه بالحاق الف الندبة
في صفة المندوب لان الف الندبة انما يلحق الاسم المتفجع عليه وهو قد تم بالموصوف والصفة ليست
من جملته بل هى اسم اخر جاء للتوضيح لانها غير ممتزج بالموصوف حيث جاز الفصل بغير الظرف بينهما
في سعة الكلام كقوله تع وانه لقسم لو تعلمون عظيم فلو الحق ذلك في الصفة الحق في غير المندوب فلا يقال
وازيد الطويلاه بل يقال وازيداه الطويل بخلاف المضاف اليه حيث الحق الف الندبة به فقال
واامير المؤمنيناه وواعبد المطلباه لان المضاف والمضاف اليه جعلا دالين على المسمى بجملته فالمضاف اليه
مع المضاف كدال زيد لشدة امتزاجهما حتى امتنع الفصل بينهما في السعة واما قراءة ابن عامر قتل اولادهم
شركائهم برفع قتل ونصب الاولاد وجر شركائهم الفصل بين المضاف وهو القتل والمضاف اليه
وهو شركائهم بالمفعول وهو اولادهم فوارد على الشذوذ خلافا ليونس اى يخالف هذا القول يونس

خلافاً فانه اجاز الحاق علامة الندبة فى صفة المندوب كالمضاف اليه لان الاتحاد بين الصفة والموصوف
معنى لايقصر فى ذلك عن الامتزاج بين المضاف والمضاف اليه لفظاً وذلك لان الصفة عين الموصوف
لان الطويل فى قولك زيدن الطويل عين زيد وزيد فى قولك غلام زيد غير الغلام والامتزاج المعنوى اقوى من
الامتزاج اللفظى فلما جاز لحوقها فيما كان مغائراً له معنى باعتبار الامتزاج اللفظى جاز ان تلحق فيما كان متحداً له باعتبار
الامتزاج المعنوى بالطريق الاولى وجوابه ان الالحاق امر لفظى والامتزاج اللفظى فى المضاف اليه لا فى الصفة
ويجوز حذف حرف النداء لقيام قرينة الا مع اسم الجنس ظرف اى فى جميع الازمنة الا زمان مقارنته
اسم الجنس او حال اى فى جميع الاحوال الا مقارنا مع اسم الجنس يعنى والمراد من الجنس ما لا يكون فيه الالف واللام
اى ما كان نكرة قبل النداء لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف فيه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى
فيلتبس المنادى بغيره ولان المعرف للجنس هو حرف النداء فلو حذف لزم لبس المعرفة بالنكرة ولان يا فيه
نائبة عن اللام فى التعريف فلو حذف يلزم فيه حذف النائب والمنوب وللقائل ان يقول فعلى هذا ينبغى ان
لا يجوز حذف حرف النداء فيما يجوز حذفه لان حرف النداء نائب مناب ادعو فان حذف حرف النداء
لزم حذف النائب والمنوب اللهم الا ان يقال ان حذف حرف النداء ليس من باب حذف النائب
والمنوب بل من باب التقدير كما فى المستثنى المفرغ نحو ما جاءنى وما ذهبنى الا زيد فانه حذف الا زيد فاعل لاحد الفعلين
مع انه بدل ونائب من المستثنى منه المحذوف وليس من باب حذف النائب والمنوب بل هو من باب التقدير
ولا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس فى الابهام فلا يقال رجل ولا هذا بتقدير يا رجل ويا هذا ولا مع الاستغاثة والندبة
لان المطلوب فيهما امتداد الصوت لاظهار الاستغاثة والتفجع والحذف ينافيه واعلم ان حرف النداء يجوز
حذفها من العلم وايّ والمضاف ومن الموصولة مثل قوله تع يوسف اعرض عن هذا اى يا يوسف بقرينة المقام

عليها صح

ومثل ايها الرجل اى يا ايها الرجل لان صورة ايها يختص بالنداء ومثل من لايزال محسنًا احسن الى اى
يا من لايزال ومثل قوله تع ربنا اتنا فى الدنيا حسنة وفى الاخرة حسنة اى يا ربنا وشذ قولهم اصبح ليل و
قولهم افتد مخنوق وقولهم اطرق كرا ان النعامة فى القرى هذا جواب سوال يرد وهو ان ليل فى قول العرب
اسم جنس مع انهم حذفوا ومعنى اصبح ليل ادخل فى الصباح يا ليل او صر صباحًا يا ليل فالهمزة للدخول او للصيرورة
وهذا فى الاصل قول المرارة التى طلقها امرء القيس مستغيثة الى الليل بالانقضاء لتتخلص منه ثم صار مثلًا يضرب
فى شدة طلب الشئ ومعنى افتد مخنوق افتد نفسك يا مخنوق اى اعط الفداء وخلص نفسك يا مخنوق
اى يا من عصر حلقه الغم وهذا مثل فى التحريض على تخليص النفس من الشديد ومعنى اطرق كرا اخفض عنقك
يا كروان للصياد فان من هو اكبر منك وهو النعامة قد صيد وحمل من البدو الى القرى وقيل معناه اسكت
وانظر الى الارض يا كروان فان من هو اعلى واقوى منك قد صيد وحمل من البدو الى القرى يقال اطرق الرجل
اذا سكت ونظر الى الارض والكروان طائر ضعيف طويل العنق وقيل هذا القول رقية العرب يصاد به
الكروان وذلك لان الكروان يخاف من النعامة اذا لم ير النعامة يمشى على هيئة يمد عنقه ويرفع رأسه
فاذا رآه يلتصق بالارض ليستتر فصار مثلا يضرب فيما اذا امر شخص ضعيف بالانقياد اذا انقاد من هو اعلى واقوى منه
وفى كرا شذوذ ثلثة اوجه حذف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم وجعل المرخم اسمًا برأسه على ما سبق بيانه
وقد يحذف المنادى لقيام قرينة دالة على حذفه وتعينه جوازًا اى حذفا جائزا مثل قراءة الكسائى
الا يا اسجدوا فانه يخفف الا على انه حرف تنبيه ويقف على يا وهو حرف نداء ويبتدئ اسجدوا بضم الهمزة
فعلى هذا القراءة كان المنادى محذوفًا اى الا يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول حرف النداء على الفعل بخلاف
من قرء الا يسجدوا بتشديد الا ويسجدوا على صيغة المضارع فانه ليس من هذا الباب والباب الثالث
من الابواب

لتخلص صح

من الابواب الاربعة التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به ما اضمر عامله على شريطة التفسير اي الاسم
الذي اضمر اي قدر عامله اضمارا واقعا على شريطة تفسير ذلك العامل بلفظ ما بعده او بلازم معنى ما بعده فيجب حذفه
لئلا يلزم الجمع بين المفسِّر والمفسَّر واضافة الشريطة الى التفسير بيانية اي على شرط هو تفسيره بما بعده وهو اي
ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم منصوب ثبت بعده فعل مبتدا او قوله بعده خبر او فاعل قوله بعده
والجملة صفة اسم او شبهه عطف على قوله فعل اي شبه الفعل وهو اسما الفاعل والمفعول دون المصدر
والصفة المشبهة وافعل التفضيل والشبه بمعنى المشابه كالمثل بمعنى المماثل وقوله مشتغل عنه صفة فعل
بدليل افراد الضمير كذا قيل وفيه نظر لان الاشتغال في شبه الفعل شرط ايضا فكيف يكون صفة فعل وحده
بل الصواب انه صفة فعل او شبهه وانما افرد الضمير لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه باو يجب افراده
لان او لاحد الامرين من غير معين فيكون صفة لاحد المذكورين ايهما كان اي معرض كل واحد منهما عن نصب
ذلك الاسم بضميره اي بسبب نصبه في ضمير ذلك الاسم نحو زيدا ضربته فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه
بضمير ذلك الاسم او بسبب نصبه في متعلقه الضمير عائد الى الاسم اي متعلق ذلك الاسم نحو زيدا ضربت غلامه
فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بمتعلق ضمير ذلك الاسم وهو الغلام وقيل الضمير عائد الى الضمير وهو وانا
قربه اي متعلق ضمير ذلك الاسم وهو الغلام المضاف الى ضميره فان الغلام متعلق لضمير ذلك الاسم ومتعلق
ضميره قد يكون مضافا اليه اي الضمير كما في هذا المثال او موصوفا بعامله نحو زيدا ضربت رجلا يحبه او موصولة نحو
زيدا ضربت الذي يحبه وغير ذلك من المتعلقات لو سلط الجملة الشرطية صفة ثانية لفعل او شبهه
اي لو سلط نفس ذلك او شبهه لفظا عليه اي على ذلك الاسم هو تاكيد لضمير سلط وانما اكده ليصح
ان يعطف عليه قوله او مناسبه اي لو سلط مناسب ذلك الفعل او شبهه في موضعه لنصبه انتهى -

اي نصب ذلك الفعل او شبهه ذلك الاسم او مناسب معناه او لازمه فيدخل نحو زيدا ضربت غلامه
وزيدا مررت به وزيدا حبست عليه فان كل واحد منها لم ينصب زيدا بعد التسليط ولكن ينصب مناسبه
وهو اهنت او جاوزت او لابست وانما قيدنا بقولنا لفظا لان كلمة لو يقتضي انتفاء ما دخلت عليه
والتسليط ثابت تقديرا فلا بد من تقييده وفي قوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه احترز عن الاسم الذي لا يصح
تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث اللفظ كالاسم الذي يتوسط بينه وبين الفعل الناصب حرف له
صدر الكلام كما النافية وحرف الاستفهام واحدى الحروف المشبهة بالفعل وحروف الشرط والتحضيض
ولام الابتداء ونحوها مثل قولك زيد ما ضربته وزيد اضربته واما زيد فاني اكرمه وكذا البواقي فان زيدا اسم بعده
فعل يشتغل عنه بضميره لكن لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه لئلا يتقدم ما في حيز هذه الحروف عليها
واحترز عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث المعنى كقوله تع وكل شيء فعلوه في الزبر
كما سيجيء مثل زيدا ضربته نظير ما اشتغل عنه بضميره لو سلط عليه نفسه لنصبه وزيدا ضربت غلامه نظير ما اشتغل
عنه بمتعلقه لو سلط عليه لازمه وهو اهنت لنصبه وزيدا مررت به نظير ما اشتغل عنه بضميره بحرف جر
لو سلط عليه معناه وهو جاوزت لنصبه وزيدا حبست عليه اي انتظرت لاجله نظير ما اشتغل عنه بضميره
لو سلط عليه لازم معناه وهو لابست لنصبه ينصب تعليل لقوله مثل زيدا ضربته الخ اي لانه ينصب
بفعل مضمر محذوف يفسره صفة اي يفسر ذلك الفعل ما بعده من فعل او شبهه او مناسبه مشتغل عنه بضميره
او متعلقه اي تفسيره ما بعده يعني المراد بما بعده ضربت في زيدا ضربته لامكان تقديره واهنت في زيدا
ضربت غلامه اي اهنت زيدا ضربت غلامه لانه لازم معناه لان اهانة المولى من لوازم ضرب غلامه
وان قدرت ضربت كذبت لانك ضربت غلامه لا زيدا او جاوزت في زيدا مررت به لانه معناه

لان

لان معنى مررت المتعدي بالباء جاوزت لا يتعدى بنفسه ولابست في زيدًا حبست عليه لانه لازم
معناه لان كونه محبوسًا لاجله يستلزم كونه ملابسًا وملازما له فالحاصل انه ان امكن تفسير نفس الفعل المفسر
قدر وان لم يكن فان امكن تقدير الفعل بمعنى الفعل المفسر قدر لازم معنى الفعل المفسر ويختار الرفع فيه اشارة
الى جواز النصب اي ويجوز النصب في يختار الرفع في الاسم المذكور اعني الاسم الذي بعده فعل او شبهه يشتغل عنه
بضميره ومتعلقه بالابتداء اي بكونه مبتدا عند عدم اي انتفاء قرينة خلافه اي خلاف الرفع وفيه نظرٌ
لان عند عدم قرينة خلاف الرفع يجب الرفع لا انه يختار واجيب بان المضاف محذوف اي عند
عدم قرينة خلاف اختيار الرفع من قرائن وجوب النصب واختياره ومساواته الرفع ووجوب الرفع
لانه اذا عدم قرينة من قرائن خلاف اختيار الرفع كان الرفع راجحًا نحو زيد ضربته فان الرفع والنصب
جائزان فيه لوجود قرينة جواز كل واحد منهما لكن قرينة خلاف اختيار الرفع منتف وقرينة اختيار الرفع
متحقق وهي السلامة عن الحذف اذ في النصب يلزم حذف الفعل الناصب والاصل عدم الحذف او عند
وجود قرينة اقوى منها اي قرينة خلاف الرفع يعني يوجد قرينة الرفع وخلافه لكن قرينة الرفع اقوى من قرينة
خلافه كاما المقارن مع غير الطلب نظير قوله عند وجود اقوى منها نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فان
الجملة الفعلية السابقة قرينة النصب لانه على تقدير النصب يكون عطف الجملة الفعلية على الفعلية السابقة
فيتناسب الجملتان واما التي تضمنت معنى الابتداء قرينة الرفع لانها لتضمنها معنى الابتداء لم يلاصقها فعلٌ
فلا يليها لفظًا الا الاسم لكن قرينة الرفع اقوى لسلامته عن الحذف الذي يلزم في النصب فكان الرفع مختارًا
وانما قيد بقوله غير الطلب احترازا عن اما مع الطلب نحو رأيت القوم واما زيدا فلا تكرمه فان في هذه الصورة
يختار النصب لان قرينة الرفع ليس باقوى من قرينة النصب لمعارضته لزوم كون الانشاء خبرا السلامة عن الحذف

لكن الحذف اهون من لزوم كون الانشاء خبرا لان الحذف كثير شايع ووقوع الانشاء خبرا بعيد جدا
حتى ذهب البعض الى انه لا يقع خبرا بدون تاويل وكان قرينة النصب اقوى منهما فاختير النصب لان من ابتلى
ببليتين يختار اهونهما فان قيل ذكر الطلب يتناول الامر والنهي والاستفهام والتمني والدعاء وغيرها والحكم
مخصوص بالامر والنهي والدعاء فقط فكيف اطلق لفظ الطلب قيل شرط ما اضمر عامله على شريطة التفسير
ان يصح تسليط المفسر على ما قبله وغير الامر والنهي والدعاء ممتنع تسليطها على ما قبلها لتضمنها صدر الكلام فلا يكون
غيرها من هذا الباب فلا حاجة الى التقييد فان قيل لو قال كالامر مع الخبر لكان اخصر فما وجه الاطناب قيل
ان في قوله غير الطلب اشارة الى انتفاء المعنى المؤثر في اختيار النصب بعد ما هو الطلب حيث يلزم في الرفع
وقوع الطلب خبرا كما بينا وهذا المعنى منتف ههنا اي في غير الطلب فاختير الرفع واذا للمفاجاة عطف
على اما اي وكاذا للمفاجاة نحو خرجت فاذا زيد لقيته فان الجملة الفعلية السابقة قرينة النصب واذا
المفاجاة التي يقع بعدها الجملة الاسمية غالبا قرينة الرفع لكن هذه القرينة اقوى للسلامة عن الحذف فاختير الرفع
فان قيل قد ذكر الشيخ في بحث الظروف اي اذا المفاجاة يلزم بعدها الجملة الاسمية ويفهم رجحانها لا لزومها
وهذا تناقض قيل اراد باللزوم فيه الغلبة واللزوم الاستعمالي الاعتباري المبني على الترجيح لا اللزوم الحقيقي فلا تناقض
او يقال ان القياس يقتضي وجوب الرفع بعد اذا المفاجاة للزوم الجملة الاسمية بعدها في غير هذا الموضع لكن
النصب في هذا الموضع انما جاز بناء على السماع ويختار النصب مع جواز الرفع في الاسم المذكور بالعطف
اي بعطف الجملة التي وقع فيها الاسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره على جملة فعلية للتناسب بين الجملتين
اي بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها نحو خرجت فزيدا لقيته فان السلامة عن الحذف قرينة الرفع
وعطف الفعلية قرينة النصب وقد رجحت هذه القرينة لان الحذف وان كان خلاف الاصل لكنه كثير شايع
بالحذف.

بخلاف المخالفة بين الجمل في الاسمية والفعلية فانها قليلة جداً فاختير النصب ويختار النصب مع جواز
الرفع في الاسم الذي بعد حرف الاستفهام نحو ازيداً ضربته و بعد حرف النفي نحو ما زيداً ضربته و
بعد اذا الشرطية اي المنسوب الى الشرط نحو اذا زيداً ضربته يضربك و بعد حيث نحو حيث زيداً تجده
فاكرمه وانما اختص اذا وحيث من سائر ادوات الشرط لان سائر ادوات الشرط يجب النصب بعدها
لو دخلت على مثل هذا الاسم كما سياتي والمبرد اوجب النصب بعد اذا الشرطية ايضاً كان الشرطية وفي الامر
عطف على قوله بعد اي يختار النصب في وقت وقوع الامر والنهي بعد الاسم المذكور نحو زيداً اضربه وزيداً
لا تضربه اذ هي اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي مواقع الفعل
اي مواقع وقوع الفعل لان النفي والتردد الداعي الى الاستفهام في الغالب يلحقان الافعال دون
الذوات وكذا معنى الشرط الذي تضمنه اذا وحيث مع عدم رسوخهما في الشرط وكذا ما قبل الامر والنهي
موضع وقوع الفعل لئلا يقع الانشاء خبراً فلا جرم يختار النصب بتقدير الفعل بخلاف سائر الادوات
فانها راسخة في الشرط فوجب الفعل بعدها فلا جرم يجب النصب بعدها بتقدير الفعل اذا دخلت على مثل
هذا الاسم ليحط رتبة ما ليس براسخ في الشرط عما هو راسخ فيه وعند عطف على قوله في الامر اي ويختار النصب
في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر بالصفة معنى ما يكون مفسراً على تقدير النصب ملتبس بالصفة
على تقدير الرفع وبالصفة لم يحصل المقصود نحو قوله تع انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على انه مفعول
لخلقناه المحذوف الذي يفسره المذكور وقوله بقدر حال لا محل لخلقناه المذكور لان المفسر لا محل له من
الاعراب والمعنى انا خلقنا كل شيء حال كونه كائناً بقدر فيفيد الآية المعنى المقصود وهو عمومية القدر في
جميع المخلوقات اما لو رفع على الابتداء وجعل قوله خلقناه خبر القوله كل شيء وبقدر حالا والمجموع خبر ان فيفيد الآية

المعنى المقصود حيث يصير معناه كل شئ مخلوق لنا حال كونه كائناً بقدر وهو المقصود لكنه يحتمل ان يغلط بعض
فيجعل خلقناه صفة مخصصة لكل شئ على ما هو الظاهر في الصفة وبقدر خبراً لقوله كل شئ فيكون المعنى كل شئ هو
مخلوق لنا كائن بقدر وهذا ليس بمقصود حيث قوله خلقناه قيداً على ما هو الظاهر في الصفة فيوهم كون
بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تع كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية فالحاصل انه
على تقدير الرفع يحتمل ان يكون قوله خلقناه خبراً لكل شئ فلا يفوت المقصود ويحتمل ان يكون صفة له فيفوت المقصود
فلم يكن الرفع اولى لما فيه من التباس المقصود بغيره فكان النصب اولى لما فيه من النصب على المقصود وبهذا حصل
الجواب عن الاشكال الذي اورده صاحب الرضي في هذا المثال حيث قال والمثال الذي اورده المص
من الكتاب العزيز اعني قوله كل شئ خلقناه بقدر لا يتفاوت فيه المعنى سواء جعلت الفعل خبراً او صفة
فلا يصح اذن التمثيل وذلك ان مراده تع كل شئ مخلوق سواء نصبت كلا او رفعته وسواء جعلت خلقناه
صفة مع الرفع او خبراً عنه وذلك ان قوله خلقناه كل شئ بقدر لا يريد به خلقنا كل شئ مما يقع عليه اسم شئ
لانه لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شئ وكل شئ في هذه الآية ليس كما
في قوله تع والله على كل شئ قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى
كل شئ خلقناه بقدر على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة وكل شئ مخلوق لنا
كائن بقدر والمعنيان واحد ان لفظ كل شئ في الآية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له او خبراً
وليس مع التقدير الاول اعم منه مع التقدير الثاني انتهى عبارته فان قيل ينبغي ان لا يجوز الوجهان على سبيل
التساوي اي النصب على انه مفعول به باضمار عامله على شريطة التفسير والرفع على انه مبتدأ وخلقناه خبره
وبقدر حال كما جاز الوجهان في اقائم زيد قيل كيف يجوز ذلك مع الاختلاف بين المقصود وغيره فان قيل

فينبغي

فينبغي ان يجب النصب اذ التحرز عن اللبس واجب قيل هذا او هم اللبس لا اللبس ولذا اسماه خوف اللبس
ويستوي الامران اي الرفع والنصب في الاختيار اي ايا ما قصد منهما يكون مختاراً في مثل زيد قام وعمرو
اكرمته اي فيما اذا عطف الجملة التي وقع فيها ذلك الاسم على جملة ذات وجهين وهي الجملة الاسمية التي خبرها
الجملة الفعلية فانها ذات وجهين احدهما كونها جملة اسمية وهي الجملة الكبرى اعني المبتدا والخبر والثاني كونها
جملة فعلية اعني الفعل والفاعل فيصح رفعه على الابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب
فيهما بين الجملتين في الاسمية والفعلية ففي الرفع يكون الجملة الاسمية فيعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية و
في النصب يكون فعلية فيعطف على الصغرى وهي فعلية فان قيل على تقدير النصب والعطف على الصغرى
يلزم حذف الفعل وعلى تقدير الرفع والعطف على الكبرى لا يلزم ذلك فكان الرفع راجحا لسلامته عن الحذف
قيل قد عورضت سلامته عن الحذف بقرب المعطوف عليه على تقدير النصب فاستوى الوجهان وفيه نظر لانها
اذا عطفت على الكبرى فهي ايضا قريبة غير معقولة بين الجملة المعطوفة والمعطوفة عليها بشيء آخر ولا يتفاوتان

مفصولة

قرباً وبعداً الاولى ان يقال ان قصد العطف على الكبرى اختير الرفع بلا معارض له وان قصد العطف على الصغرى
فح لا يخلو اما ان رفع على انه عطف اسمية على فعلية او نصب على انه عطف فعلية على فعلية وفي كلا الوجهين
خلاف الاصل اذ في عطف الاسمية على الفعلية لزم عدم التناسب بين الجملتين وفي عطف الفعلية على الفعلية
لزم حذف الفعل لكن حذف الفعل اهون من عدم التناسب لان الحذف كثير الاستعمال وعدم التناسب
قليل الوجود في كلام العرب فالحذف الذي هو كثير الاستعمال لا يعارضه عدم التناسب الذي هو قليل الوجود
فاختير النصب ولم يعتبر هذا المعارض فاستوى الوجهان في الاختيار فافهم فان قيل لا يصح العطف على الصغرى
في المثال المذكور لاشتراط صلاحية المعطوف على الخبر ان يكون خبرا وهنا ليس كذلك لان الجملة اذا وقعت خبراً

وجب فيه الضمير العائد الى المبتدا وليس في المعطوف هنا ضمير يعود اليه اذ التقدير واكرمت عمرا فيلزم هذا
بعض التركيب وتمامه ان يقال زيد قام وعمرا اكرمته عنده او في داره او نحو ذلك وانما ذكر بعض التركيب
ولم يذكر الضمير لان غرضه تعيينه جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه
على علم السامع على ان المناقشة في المثال ليس من داب المحصلين ويجب النصب في الاسم المذكور بعد حرف
الشرط سواء كان صريحا كما في ان ولم يغير اما او تضمنا كما في متى واينما وحيثما الا اذا لم يكن راسخا في الشرط كاذا
الشرطية وحيث وانما وجب النصب بعدها لان الشرط يستلزم الفعل وذلك لان الشرط انما يدخل
فيما كان فيه احتمال وتردد وما فيه ذلك الا في الافعال بخلاف اما فانها وان كان حرف شرط الا
ان الرفع مختار بعدها على ما تقدم و بعد حرف التحضيض وهي هلا والا ولولا ولوما وانما يجب النصب بعدها
لاختصاصها بالفعل لانها وضعت للملوم والتوبيخ على ترك الفعل اذا دخلت على الماضي وعلى الحث
والتحريض على الفعل اذا دخلت على المستقبل فاذا وقع بعدها اسم وجب ان يقدر فعل ناصب له يفسره
بعده لئلا يخرج عن وضعها وهو اختصاصها بالفعل نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال حرف الشرط اي ان ضربت
زيدا ضربته ضربتك والا زيدا ضربته مثال حرف التحضيض اي الا ضربت زيدا ضربته وليس مثل ازيد ذهب به
خبر ليس اي ليس هذا التركيب من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لان شرطه انه لو سلط الفعل الواقع
بعده او مناسبه عليه لنصبه وهنا ليس كذلك لان ذهب به على بناء لفظ الماضي المجهول لو سلط على زيد
لم ينصب هو زيدا وكذا لو سلط مناسبه واذا كان كذلك فالرفع مبتدا محذوف الخبر او فاعل فعل محذوف
اي فالرفع واجب او فيجب الرفع على الابتداء وكذلك اي ومثل قوله ازيد ذهب به وقوله تعالى
كل شيء فعلوه في الزبر اي في انه ليس من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير وفي وجوب الرفع

لانه

لانه لم يتحقق فيه معنى التسليط لانه لو سلط عليه فعلوا فسد المعنى حيث يصير المعنى فعلوا كل شيء في الزبر اي في
كتب الحفظة هي صحف اعمالنا وهم لم يفعلوا فيها شيئاً فيكون كل شيء مبتدأ وفعلوه صفة لشيء وفي الزبر خبر او المعنى
وكل شيء هو مفعول لهم كائن وهو المقصود ونحو عطف على قوله وكل شيء اي وكذلك نحو قوله تعالى الزانية والزاني بـ
لزوم الرفع قوله الزانية والزاني فاجلدوا والفاء بمعنى الشرط عند ابي العباس المبرد ويحتمل ان يكون قوله ونحو مبتدأ
وقوله الفاء مبتدأ ثانياً وقوله بمعنى الشرط لانه ظرف مستقر ويحتمل ان يكون قوله ونحو عطف على قوله كل شيء فعلوه
وقوله الفاء مبتدأ وقوله بمعنى الشرط خبراً والجملة متعلقة بقوله وكذلك نحو الزانية والزاني اي ومثل قوله زيد ضربته.
قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا في انه ليس من هذا الباب اي من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير وان كان
جميع شرائط هذا الباب حاصلة فيه لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بما تعلق بضميره لان قوله منهما صفة كقوله كل واحد
وقد تحقق فيه معنى التسليط لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كقوله تع وربك فكبر فينبغي ان يختار فيه النصب
لوجود قرينة اختيار النصب وهو الطلب الا ان القراء السبعة لما اتفقوا فيه على الرفع ولم يقرؤوا بالنصب الا
شاذاً تحمل النحاة لاخراجه عن الضابطة المذكورة اي ضابطة كلما اضمر عامله على شريطة التفسير لئلا يلزم اتفاق القراء
على غير المختار من حيث ان الرفع في الطلب غير مختار على ما تقدم فقال ابو العباس المبرد الفاء بمعنى الشرط وليست
بزيادة لان اللام في قوله الزانية والزاني بمعنى التي والذي والمبتدأ اذا كان موصولاً صلته فعل تضمن معنى الشرط
فلم يكن من هذا الباب لامتناع تسليط فعل ما بعد الفاء الجزائية على ما قبلها فتعين الرفع على انه مبتدأ متضمن
لمعنى الشرط وقوله فاجلدوا خبره بتأويل يقول اي التي زنت والذي زنى مقول في حقهما اجلدوا كل واحد منهما مائة
جلدة بخلاف الفاء في نحو وربك فكبر فانها زائدة وما بعدها يعمل فيما قبلها والكلام جملتان عند سيبويه ظرف
لمفهوم الكلام اي حكم بكون الكلام جملتين عند سيبويه اذ قوله الزانية مبتدأ وقوله الزاني عطف عليه والخبر محذوف

اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم وخبر مبتدا محذوف اي نحو الباب والفصل والتقدير هذا بيان حكم الزانية
والزاني وقوله فاجلدوا بيان لحكمهما او هو ابتداء الكلام والفاء فيه عنده زائدة او للتفسير فيمتنع تسليط قوله فاجلدوا
على قوله الزانية لان جزء الجملة لا يعمل في جملة اخرى فلا يدخل في الضابطة المذكورة وفيه نظر لان حمل الفاء على الزيادة
لا يليق بجزالة نظم القرآن وحملها على التفسير غير ظاهر لانه غير محتاج اليه والا فالمختار النصب وان لم يحمل على ما حمل المبرد
وسيبويه بان يحمل الفاء على الزيادة ويجعل الكلام جملة واحدة كان النصب مختارا كما في القراءة الشاذة لوجود الطلب
الموجب لاختيار النصب لكنه ليس بمختار والا يلزم اتفاق القراء السبعة على غير المختار فيلزم حمل الكلام على
ما حمل من كون الفاء بمعنى الشرط او كون الكلام جملتين ليمتنع التسليط لان ما بعد الفاء الجزائية لا يعمل فيما قبلها
وكذا جزء جملة لا يعمل في جزء اخرى هذا دليل على ما ذكر على صورة القياس الاستثنائي والاستثناء المحذوف
وهو قولنا لكنه ليس بمختار سلب التالي وهو كون النصب مختارا فيلزم سلب المقدم وهو انتفاء الحمل على
ما ذكر سلب انتفاء الحمل على ما ذكر اثباته على نحو قولك ان لم يكن الشمس طالعة فالليل موجود لكن الليل
ليس بموجود فالشمس طالعة فان الاستثناء ههنا هو قوله لكن الليل ليس بموجود سلب التالي وهو وجود
الليل فيلزم سلب المقدم وهو انتفاء طلوع الشمس اثباته الباب الرابع من الابواب الاربعة التي يجب فيها
حذف ناصب المفعول به التحذير وانما وجب حذف الفعل العامل في التحذير لعدم الفرصة في ذكره و
اقتضاء المقام حذفه لان ذلك يقال فيما اذا كانت البلية مشرفة والوقت ضيق والقائل يخاف
ان اشتغل باظهار الفعل يقع المحذر في البلية فيحذف الفعل ويكتفي بذكر المحذر منه ثم الرابع اسم فاعل لبيان الحال
اي الرابع الاربعة المذكورة التحذير او التصيير ان اريد بالنسبة الى الثلثة السابقة اي رابع الثلثة المذكورة
اي مصير الثلاثة المذكورة رابعا التحذير وهو في الاصل مصدر ثم صار في الاصطلاح اسما للنوع من انواع المفعول

وهو مفعول

وهو معمول اي مفعول به بتقدير ظرف مستقر الجملة في محل الرفع صفة لقوله معمول اتق او نحوه اي احذر
وباعد وجانب واجتنب وفي تقدير اتق سماحة اذ يقال اتقيت زيدا من الاسد بمعنى اخشيته ولو قال
بتقدير نحو اتق او بعده كان اولى تحذيرا مما بعده انتصاب تحذيرا اما على انه مفعول مطلق وكلمة ما موصولة او موصوفة
والظرف صلة او صفة اي يحذر ذلك تحذيرا من الاسم الذي او من اسم ثبت بعد ذلك المعمول واما مفعول له
للتحذير او لقوله ذكر المحذوف اي ذكر ذلك المعمول المحذر تحذيرا مما بعده واما ظرف او المصدر قد يجعل حينا
اي قدر وقت تحذير المعمول مما بعده وفي قوله بتقدير اتق احتراز من المفعول الذي لم يكن بتقدير اتق نحو زيدا
جواب من قال من اضرب فانه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله وفي قوله مما بعده احتراز عن المعمول الذي
بتقدير اتق لكن لا للتحذير مما بعده نحو اياك في جواب من قال من اتقي فانه ليس من هذا الباب لجواز
ذكر فعله او ذكر المحذر منه مكررا روي قوله ذكر على لفظ المصدر والماضي المجهول وفي كلتا الروايتين نظر اما الاولى
فلان التحذير اسم لنوع من انواع المفعول به والذكر ليس بمفعول به بل المفعول به هو المحذر منه المذكور مكررا واما
الثانية فلانه ليس فيما يعطف عليه الفعل ولان المعطوف باو اذا كان مخالفا للمعطوف عليه
في الفعل والاسم او كان فيه زيادة على قدر صحة العطف يكون او اضرابية بمعنى بل نظير الاول نحو انا مقيم او استغني
فانه بمعنى بل استغني او نظير الثاني ما قال سيبويه في قوله تع ولا تطع منهم اثما او كفورا اذ لو قيل او لا تطع كفورا لتغير
المعنى وكانت او بمعنى بل لان اظهار الفعل في المعطوف زايدا على قدر صحة العطف وههنا لو عطف قوله او
ذكر على قوله معمول يخالف المعطوف عليه في الفعل والاسم فيكون بمعنى بل وهو يفسد المعنى فهذا ظاهر
لا يحتاج الى البيان ويمكن تصحيح كلتا الروايتين اما الاولى فلان المصدر في قوله ذكر ان كان على لفظ المصدر المرفوع كان
الذكر بمعنى المفعول اي مذكور المحذر منه مكررا وهذه الاضافة من باب جرد قطيفة اذ الاصل او محذر منه مذكور

فحذف الموصوف فبقي الصفة مبهمة فاضيف الى ما كان موصوفاً للتخصيص والبيان بقطع النظر عن كونه
موصوفاً فكان عطفاً على قوله معمول فان قيل لو كان عطفاً على قوله معمول لزم ان لا يكون القسم الثاني معمولا
بتقدير اتق على قضية كلمة او التي يوجب التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه وليس كذلك بل كل
من القسمين معمول بتقدير اتق قيل التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه باعتبار القيد وهو قوله تحذيراً
مما بعده فان التحذير في القسم الثاني وان كان معمولا بتقدير اتق لكنه ليس بمحذر مما بعده وان كان عطفاً على لفظ المصدر
المنصوب كان عطفاً على قوله تحذيراً لجعل كل واحد من المصدرين حيناً اي قدر وقت تحذير المعمول مما بعده
او وقت ذكر المحذر منه مكرراً واما الثانية فلان الماضي المجهول يمكن ان يكون عطفاً على فعل ناصب
لقوله تحذيراً وهو ذكر المحذوف الا ان ذلك مفعولا له او حذر المحذوف الا ان ذلك مفعولا مطلقا اي
سواء كان ذكر ذلك المحذوف المعمول المحذر تحذيراً مما بعده او ذكر المحذر منه مكرراً او حذر ذلك المعمول
تحذيراً مما بعده او ذكر المحذر منه من نوعيه مكرراً والجملتان اعني حذر وذكر مع معمولها في محل الرفع صفة لقوله معمول
فان قيل الجملة الثانية ليس فيه ضمير يعود الى المعمول فكيف يكون صفة قيل الرابط للجملة الثانية ما ذكرنا من
المتعلق مع من البيانية وهو قولنا نوعيه ويمكن ان يكون عطفاً على قوله تحذيراً على جعل المصدر حيناً وتنزيل الفعل
منزلة المصدر الحيني اي قدر وقت تحذير المعمول مما بعده او وقت ذكر المحذر منه مكرراً ويمكن ان يكون عطفاً
على الجملة الظرفية المقدرة بالفعلية وهي قوله بتقدير اتق اي ثبت بتقدير اتق وكان التقابل بين المعطوف
والمعطوف عليه باعتبار المقيد وهو قوله تحذيراً مما بعده والا لزم ان لا يكون القسم الثاني بتقدير اتق وفي قوله
او ذكر المحذر منه مكرراً احترازاً عن قوله الطريق من غير التكرار فانه ليس من هذا الباب نحو اياك والاسد هذا نظير
القسم الاول واصله اتقك والاسد الا ان ضميري الفاعل والمفعول اذا كانا لشيء واحد وجب ابدال الثاني

اتق

92

بالنفس في غير افعال القلوب فصار اتق نفسك والاسد فلما حذف اتق لضيق المقام حذف النفس
لزوال صورة اجتماع ضميري الفاعل والمفعول فابدل المتصل بالمنفصل لعدم ما يتصل به وقوله والاسد معطوف
على اياك ومعناه اتق نفسك من الاسد واتق الاسد من نفسك اي اتق نفسك ان تتعرض للاسد
واتق الاسد ان يهلك فان قيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن القسمين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس
كذلك بل هو ايضا تحذير قيل هو تابع للتحذير والتوابع خارجة عن هذه المحدودات بدليل ذكرها بعد واياك ان تحذف
هذا ايضا نظير القسم الاول اي اتق نفسك ان تتعرض للحذف واتق الحذف ان تتعرض لنفسك ثم التحذير في
القسم الاول اما ان يكون ظاهرا او مضمرا والظاهر لا يكون الا مضافا الى ضمير المخاطب نحو راسك والسيف والمضمر
لا يجي في الاغلب الا مخاطبا كما في المثالين المذكورين وقد يجي متكلما كقول عمر رضي الله عنه اياي وان يحذف
احدكم الارنب لحذف الرمي بالعصا كما ان الحذف بالخاء والذال المعجمتين الرمي بالحصا اي اياي وان يرمي
احدكم العصا الى الارنب اي نحني عن مشاهدة حذف الارنب ونح حذفها عن مشاهدتي وانما نهى عن رمي العصا
الى الارنب لان ذلك يقتلها فلا يحل والطريق الطريق نظير المحذر منه مكررا اي اتق الطريق او بعدها وكذا
الصبي الصبي والجدار الجدار والاسد الاسد اي اتق الصبي ان تطاه واتق الجدار ان يسقط عليك
واتق الاسد ان يهلك وتكرار المحذر منه للتاكيد وتقول اي ولك ان تقول فيه عبارة اخرى وهي اياك
من الاسد اي بعد نفسك من الاسد وتقول اياك من ان تحذف بتقدير اي بعد نفسك من ان تحذف
وتقول اياك ان تحذف بتقدير من الجار والمجرور حال ان ملتبسا بتقدير من اياك من ان تحذف اذ حذف
الجر من ان وان كثير شايع ولا تقول اياك الاسد بتقدير واياك من الاسد لامتناع تقدير من
في الاسم الصريح بخلاف اياك ان تحذف واما قول الشاعر اياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب

بتقدير اياك من المراء رفثا او محمول على ضرورة الشعر والكلام في السعة او على حذف فعل واياك اياك
من باب الاسد الاسد والتقدير اتق نفسك اترك المراء اي الجدال وهذا قول سيبويه والخليل او جاري مجرى
ان تماري لان المراء مصدر والمصدر بتقدير الفعل مع ان فان تقدير الجنبي ضرب زيد الجني ان ضرب زيد هذا
قول ابي اسحق الزجاج وفيه نظر لانه على هذا يلزم ان يجوز ذلك في سائر المصادر نحو اياك الضرب لاشتراك العلة
لان كل مصدر بتقدير الفعل مع ان وليس بجائز اللهم الا ان يقال هذا وجه ارتكاب الشذوذ وليس بوجه قياسي
وما ثبت بخلاف القياس لا يقاس عليه غيره وللقائل ان يقول ان المراء معرف باللام فلا يصح ان يقدر
بان والفعل ولهذا لا يعمل المصدر المعرف باللام على الاكثر لامتناع تقديره بان والفعل ثم لما فرغ عن بحث
المفعول به شرع في بيان المفعول فيه الجار والمجرور في الاصل المفعول ما لم يسم فاعله والضمير عائد الى اللام
الموصولة وقوله المفعول فيه اما مبتدا محذوف الخبر اي ومنه المفعول فيه لقرينة ما سبق واما خبر مبتدا
محذوف اي هذا باب المفعول فيه فعلى هذين الوجهين يكون قوله هو ما فعل فيه جملة مستانفة واما مبتدا
خبره ما فعل وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب والمضاف محذوف اي المفعول فيه اسم ما فعل فيه اذ المفعول فيه
في الاصطلاح اللفظ الذي سماه شئ فعل فيه فعل مذكور المراد بالفعل الفعل اللغوي وهو الحدث لا الفعل
الاصطلاحي الذي هو قسيم الاسم والحرف فيتناول الفعل واسمي الفاعل والمفعول والمصدر في قوله مذكور احتراز
عن نحو يوم الجمعة طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكورة وقوله من زمان او مكان بيان
ما والزمان ما يصلح جواب متى والمكان ما يصلح جواب اين والمراد بالزمان والمكان هيهنا اعم من ان يكون
حقيقيين او اعتباريين فالحقيقيتان نحو قولك سرت يوم الجمعة خلفك فان يوم الجمعة زمان حقيقي و
خلفك مكان حقيقي والاعتباريين نحو قولك جلست قدوم زيد الشمس بنصف الشمس بان قدوم زيد

زمان

زمان اعتباری او المصدر قد یجعل حیناً و الشمس مکان اعتباری او العین قد یجعل مکاناً ای حلت وقت
قدوم زید فی مکان ظهور الشمس فان قیل یدخل فی هذا الحد نحو اعجبنی الیوم الذی صمت فیه فان الیوم فعل
فیه فعل الصوم و هو مذکور و لیس هو مفعولاً فیه لفعل الصوم قیل یخرج ذلک بقید الحیثیة فانها منظورة
فی جمیع الحدود و لا سیما حدود النحویة فیکون المعنی ما ذکر بحیث فعل فیه فعل مذکور و الیوم المثال المذکور لم یذکر
بحیث یفعل فیه فعل الصوم او یقال معناه ما فعل فیه فعل عامل فیه فیخرج ذلک لان فعل الصوم لیس
بعامل فیه کذا قیل و للقائل ان یقول فعلی هذین الوجهین کان ذکر قوله مذکور مستغنی عنه الا ان یحمل
علی التاکید ثم لما فرغ عن تعریف المفعول فیه شرع فی بیان شرائط نصبه فقال و شرط نصبه ای نصب
المفعول فیه تقدیر فی لانها اذا اظهرت لزم الجر لان اضمار حرف الجر غیر شائع و فیه اشارة الی انه اذا
ظهرت نحو قولک خرجت فی یوم الجمعة کان مفعولاً فیه لکنه لیس بمنصوب و هذا عند المصنف حیث عرف
المفعول فیه علی شرط یدخل ذلک فیه و ذهب الجمهور الی تقدیر فی شرط المفعول فیه و اذا اظهرت کان
مفعولاً به بواسطة حرف الجر لا مفعولاً فیه اذ المفعول فیه عندهم هو المقدر بفی من زمان او مکان فعل فیه فعل مذکور
و ظروف الزمان کلها ای مبهماً او محدوداً او محدودها سواء کان معرفة او نکرة تقبل ذلک ای تقدیر فی
او النصب بتقدیر فی نحو سرت حیناً او حین قعودک و خرجت یوماً او یوم الجمعة اضافة الظرف الی الزمان
من باب ابواب الساج و اسورة الذهب بمعنی من ای الظروف التی هی الزمان و کلها تاکید الظروف
و اللام فی الزمان للجنس ای ظروف هذا الجنس و کذا اللام فی المکان و ذلک مفعول تقبل و فاعله
ضمیره العائد الی الظروف و الجملة خبر لقوله و ظروف الزمان و ظروف المکان ای الظروف الذی
هو المکان ان کان مبهماً ای الکائن من الجهات الست و ما الحق بها علی تقدیر المصنف قبل ذلک النصب بتقدیر فی

اظهار

نحو جلست خلفه والا فلا اي وان لم يكن مبهما فلا تقبل النصب بتقدير في فلا يقال صليت المسجد بل
يقال صليت في المسجد وذلك لان المبهم من الظروف الزمان جزء مدلول الفعل كالمصدر فيصح انتصابه
بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه لاشتراكهما في الوصف اي في الابهام ولم يحمل المكان المحدود
على الزمان المبهم لاختلافهما في الذات والصفة وكذا لم يحمل على المكان المبهم مع اتحادهما في الذات لان
المكان المبهم محمول على الزمان المبهم فلو حمل عليه المكان المحدود كان بمنزلة الاستعارة من المستعير والسؤال
من الفقير وفسر المبهم من ظرف المكان عند الاكثرين من المتقدمين وهو الذي اختاره المص بالجهات الست
سواء كانت معرفة او نكرة وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وذلك لان قولك
جلست خلف زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل ظهره الى انقطاع الارض وكذا البواقي وفسر البعض المبهم من الظروف
المكان بما هو النكرة منها ويخرج منه خلفك وامامك فانه منصوب على الظرفية بلا خلاف وانه معرفة
والبعض بما هو غير المحصور منها ويخرج منه نحو فرسخ فانه منصوب على الظرفية بلا خلاف وانه محصور لانه
مقدر بثلثة آلاف خطوة والبعض بما له اسم باعتبار ما لم يدخل في مسماه كالفوق مثلا فان هذا الاسم يطلق
على هذا المكان بالاضافة الى التحت وكذا غيره من الجهات ولا شك ان تحت غير داخل في مسمى الفوق وكذا
غيره ويندرج في هذا التفسير نحو عند ولدى لان اسم عند ولدى لا يطلق باعتبار ذات المكان بل باعتبار المضاف اليه
وهو ليس بداخل في مسماهما فلا حاجة الى الحمل ولما فسره الاكثرون والمص بالجهات الستة ورد عليه عند ولدى
ولفظ مكان وما بعد دخلت فانها تقبل النصب بتقدير في على الظرفية مع انها غير الجهات الستة
فاجاب عن كل من ذلك بقوله وحمل عليه اي على المكان المبهم وهي الجهات الستة عند ولدى وشبههما
نحو دون وسوى نحو جلست عند زيد واعطيت زيدا دون عمرو درهما وجاء القوم سوى زيد لابهامهما

اي

اى للابهام عند ولدى وكذا ما هو شبيهها او لمن ابهتهما فى الابهام بالمكان المبهم فان قولك جلست عندك
لا يتناول مكانا معينا بل يتناول جميع الامكنة التى حواليك كما يتناول قولك جلست خلف زيد
جميع ما يقابل ظهر زيد الى انقطاع الارض وحمل عليه لفظ مكان وما بمعناه اذا كان الفعل موافقا له فى افادة
معنى الاستقرار نحو جلست مجلسك وقمت مقامك وضعت موضع فلان الى غير ذلك من ذوات
المبهم مجاالجرى هذا المجرى لكثرته دون ابهامه اى لكثرة استعماله فيتناسب التخفيف بحذف فى فيقال
جلست مكانك وحمل عليه ما بعد دخلت وما يقاربه من نحو نزلت وسكنت نحو دخلت الدار و
نزلت الخان وسكنت القرية على الاصح اى حملا واقعا على قول الاصح لانه كثيرة الاستعمال فيطلب فيه
التخفيف بالحذف وانما قال على الاصح تنبيها على ما قال الجرمى ان دخلت وما يقاربه افعال متعدية
وما بعدها مفعول به لا مفعول فيه واجيب بان كون مصادرها على صيغة المفعول التى هى فى الغالب
مصدر اللازم وهى الدخول والنزول والسكون وكون ضدها الخروج والتحرك والاتحاد التى هى لازمة اتفاقا
يرجحان لزومية وقيل معنى قوله على الاصح اى على الاستعمال الاصح وذلك ان دخلت يستعمل تارة
بفى وتارة بغير فى يقول دخلت فى الدار وعند سيبويه اظهار فى شاذ فحمل ما بعده على الاستعمال الاصح
دون الشاذ وانما ترك التاء فى العدد اى فى لفظ الست ولم يقل بالجهات الستة لان الجهات
مونثة وتانيث العدد من الثلثة الى العشرة على عكس تانيث جميع الاشياء وينصب المفعول فيه
بعامل مضمر جوازا بلا شريطة التفسير كقولك لمن قال متى سرت يوم الجمعة اى سرت يوم الجمعة وبعامل
مضمر وجوبا نصبا واقعا على شريطة التفسير كما ينصب المفعول به وضابطة كل ظرف بعده فعل مشتغل عنه
بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه فى نحو يوم الجمعة صمت فيه او يوم الجمعة اكلت فى غدائه

او يوم الجمعة نويت الصوم في ليلته وهو في كون نصبه على شريطة التفسير واجباً ومختاراً او مساوياً للرفع ومرجوحاً

مثل المفعول به فيجب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض نحو ان يوم الجمعة سرت فيه هلا يوم الجمعة سرت فيه

ومختاراً بعد اذا الشرطية وحرف النفي وحرف الاستفهام نحو اذا يوم الجمعة سرت فيه وبالعطف

على جملة فعلية نحو افطرت يوم الخميس ويوم الجمعة صمت فيه ويستوي الامران في زيد سار ويوم الجمعة

سرت فيه ويترجح الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه او عند وجود اقوى منها كاذا المفاجاة نحو اذا يوم الجمعة

سرت فيه ولقيت زيدا فاذا يوم الجمعة صام فيه وكذا النصب مختاراً عند لبس المفسر نحو كل يوم صمت فيه

في الصيف واما الظرف الذي يتوسط بينه وبين الفعل الناصب حرف له صدر الكلام كما النافية

وحرف الاستفهام ونحوهما نحو يوم الجمعة ما صمت فيه ويوم الخميس أسرت فيه فيحتمل ان يكون النصب

ممتنعاً والرفع واجباً كما في المفعول به للمانع وهو بطلان صدارة ما النافية وحرف الاستفهام اذ لو نصب

يلزم تقدم ما في حيزهما عليهما ويحتمل ان يكون النصب مختاراً حيث يتسع في الظرف ما لا يتسع في غيره

بخلاف المفعول به ثم لما فرغ عن بحث المفعول فيه شرع في بيان المفعول له فقال المفعول له هو ما فعل لاجله

اي اسم ما فعل لاجله بدلالة ما سبق في المفعول المطلق وفي هذا القيد احتراز عما لم يفعل لاجله كسائر المفاعيل

والملحقات والمراد بقوله فعل مذكور الحدث لا الفعل الاصطلاحي فيتناول الفعل وما اشبهه من اسمي الفاعل

والمفعول والمصدر وفي هذا القيد احتراز عن نحو اعجبني التاديب فانه فعل لاجله فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور

والمراد بالمذكور اعم من ان يكون حقيقة او حكماً فلا يرد صورة كون الفعل محذوفاً ثم المراد بقوله ما فعل لاجله

فعل مذكور اعم من ان يكون علة مؤثرة او علة غائية وهي اثره ولهذا اورد المثالين ليكون مثل ضربته تاديباً

نظير العلة الغائية لان التاديب علة غائية اي غرض للضرب حيث فعل لاجله الضرب وقعدت عن الحرب جبناً

نظير

باكصفحة

بمعنى الظروف ... [illegible] ... اي في بيان المفعول له

نظير العلة المؤثرة فان الجبن علة مؤثرة للقعود ولو قال في موضع قعدت جبنا ضاربة شجاعته لكان احسن و
لقائل ان يقول يدخل في هذا الحد كرهت التاديب الذي ضربت لاجله وضربت والجبني التاديب فانه فعل
لاجله فعل مذكور وهو الضرب وان قصد الحيثية اوبرا وفعل عامل لا استغنى عن قيد مذكور ايضا والحق ان يقول
ما فعل لاجله مضمون عامله ليدخل الفعل وشبهه لان العامل اعم ويخرج نحو كرهت التاديب الذي ضربت لاجله
وضربت والجبني التاديب لان ضربت ليس بعامل في التاديب واجيب بان المراد من قوله فعل مذكور
الفعل اللغوي وهو الحدث فيتناول الفعل وشبهه ويخرج نحو كرهت التاديب الذي ضربت لاجله بقصد
الحيثية وفيه نظر لان الفعل عند الاطلاق يقع على الفعل الاصطلاحي دون اللغوي فلا ابهام في التعريف باق
فالحق ان يقول مضمون عامله ليتناول كلا القسمين في اول الوهلة من غير تاويل في القرائن وان قيد الحيثية
يغني عن قيد مذكور خلافا للزجاج اي لابي اسحاق اي يخالف هذا القول للزجاج خلافا والجملة معترضة للتنبيه
على بيان الخلاف فانه اي فان المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ الفعل للنوع لقرينة تاديبا و
وجهنا منه رجع القهقرى وله وجهان احدهما ان قولك ضربته تاديبا بمعنى ادبته بالضرب تاديبا و
قعدت عن الحرب جبنا بمعنى جبنت في القعود عن الحرب جبنا او بمعنى ضربته ضرب تاديب وقعدت
قعود جبن وقيل لا يقال قعود جبن الا مجازا وفيه نظر لان الجبن سبب القعود واضافة المسبب الى السبب
ليس بمجازية كصلوة الظهر وثانيهما ان المفعول له علة المصدر فيقام مقامه كما اقيمت آلة المصدر مقامه
في ضربته سوطا بمعنى ضربته ضربا بالسوط او بمعنى ضربته ضرب سوط والجواب عن الاول بان صحة تاويل نوع بنوع
لا يوجب في حقيقته الا يرى الى صحة تاويل الحال بالظرف وتاويل المصدر بالمفعول به من حيث ان معنى
جاء زيد راكبا جاء زيد في وقت الركوب ومعنى ضربت ضربا احدثت ضربا من غير ان يخرجا عن حقيقتهما و

والثاني بان الآلة الزم للفعل من العلة لاحتياجه اليها واما حيث لا يتصور الكتابة بدون القلم ولا الضرب
من غير آلة من سوط ونحوه ولا النجر من غير قدوم وكذا سائر الافعال المتعلقة بالآلة بخلاف العلة فان الفعل لا يحتاج
اليها وانما تحقق العبث اي الفعل بلا علة ولذا جعل للمفعول له مستدعي الفعل لا مستلزمه فلا يلزم من اقامة
ما هو لازم للفعل من العلة اقامتها مقامه ثم لما فرغ عن تعريف المفعول له شرع في بيان شرط نصبه فقال وشرط
نصبه اي نصب المفعول له تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وفيه اشارة الى انه اذا ظهرت نحو جئتك
للسمن كان مفعولا له لكنه ليس بمنصوب وهذا اختيار المص يدل عليه حده لكنه خلاف اصطلاح الجمهور
فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط وانما يجوز حذفها اي تقديرها فيكون قوله حذفها
من باب المظهر موضع المضمر وانما عبر عن التقدير بالحذف للتنبيه على جريان الاصطلاح باطلاق كلا اللفظين
اي لا يجوز حذف اللام عن المفعول له الا اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلل اي اتحد فاعل
المفعول له وفاعل عامله وفيه احتراز عما اذا كان عينا وعما اذا كان فعلا لغير فاعل الفعل المعلل فيجب
اظهار اللام نحو جئتك للسمن او لمجيئك اياي واذا كان مقارنا له اي للفعل المعلل له وفيه احتراز عما
اذا لم يكن مقارنا له في الوجود فيجب اظهار اللام نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وانما اشترط
حذف اللام عنه بهذه الشرائط لان المفعول له عند استجماع هذه الشرائط يشبه المفعول المطلق فانه فعل
لفاعل عامله ومقارنا له في الوجود فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المفعول المطلق بخلاف ما اذا اختل شيء
منها ولان اكثر علل الافعال كذلك فوجودها يكون ظاهرا في الغاية موافقا لما هو الغالب فيستغني عن اظهار
اللام بخلاف ما اذا اختل شيء منها كذا ذكره المص في شرح المفصل وقيل يشترط في حذف اللام عنه ان يكون
نكرة لانه يشبه الحال والتمييز وهما نكرتان ورد بان ادخاره في قول الشاعر واغفر عوراء الكريم ادخاره

والغرض من شتم اللئيم مكرماً معرفة وقد حذف عنه اللام فيكون هذا الشعر حجة عليه ثم قوله وانما يجوز حذفها اشارة
الى جواز اظهار اللام مع حصول هذه الشرائط لكن ينبغي ان اظهار اللام مع التنكير ضعيف وقيل هو غير جائز
ثم لما فرغ عن بحث المفعول له شرع في بحث المفعول معه فقال المفعول معه الظرف مفعول ما لم يسم فاعله
والضمير عائد الى اللام الموصولة وقوله المفعول معه اما مبتدا محذوف الخبر اي ومنه المفعول معه لقرينة ما سبق
او خبر محذوف المبتدا اي هذا بيان المفعول معه فيكون قوله هو مذكور استينافاً او مبتدا خبره مذكور وهو
ضمير فصل اي المفعول معه هو الذي يذكر بعد الواو التي بمعنى مع وفيه احتراز عن سائر المفاعيل لمصاحبة معمول
فعل اضافة المصدر الى المفعول وفيه احتراز عن نحو كل رجل وضيعته فان وضيعته مذكور بعد الواو التي بمعنى
مع لكن لا لمصاحبة معمول فعل وانما لم يقل لمصاحبة فاعل فعل كما قال الآخرون ليتناول ما ذكر لمصاحبة
المفعول نحو حسبك وزيداً درهم فان قولك وزيداً مفعول معه وانه ليس لمصاحبة للفاعل بل مصاحب
للمفعول لان معناه كفاك وزيداً درهم ومنه قول الشاعر اذا كانت الهيجاء وانشقت العصا
فحسبك والضحاك سيف مهند اي اذا وقعت الحرب وتفرقت الجماعة كفاك والضحاك سيف مهند

تفرقت

مصنوع من حديد الهند وقوله لفظاً او معنى خبر كان المحذوف اي سواء كان الفعل لفظياً او معنوياً فان قيل
يدخل في هذا الحد عمرواً في ضربت زيداً وعمرواً الا ان الواو بمعنى مع وهو معطوف على المفعول به اتفاقاً لا مفعول معه
قيل معناه هو مذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل وقصد فيه هذه الحيثية فيخرج ذلك لانه لم يقصد فيه هذه
الحيثية وانما عدل عن المفعول معه الى العطف في هذه المسئلة فان كان الفاء للتفسير وكان ناقصة او تامة
اي فان وجد الفعل اللام للعهد اي الفعل الذي قصد مصاحبة لفظاً خبر كان او حال اي لفظياً او
ملفوظاً او تميز اي من حيث اللفظ وجاز العطف عطف جملة على جملة او حال بتقدير قد اي قد جاز العطف

اي عطف ما ذكر بعد الواو على معمول فعل فالوجهان جائزان العطف وكونه مفعولا معه اذ لا مانع من واحد منهما
مثل خبر مبتدا محذوف اي نظيره ثابت في مثل جئت انا وزيدا بالنصب والرفع فالنصب على انه
مفعول معه والرفع على العطف وجواز العطف فيه لتاكيد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل فيتعين النصب
على انه مفعول معه وان كان تامة اي وان وجد الفعل معنى حال اي معنويا او تمييز اي من حيث المعنى
وجاز العطف عطف على كان او حال اي وقد جاز العطف اي عطف ما ذكر بعد الواو على ما قبله بان
لم تمنع عنه مانع تعين العطف لتعذر النصب نحو ما لزيد وعمرو وكلمة ما استفهامية مبتدا ولزيد خبره اي
اي شيء حصل لزيد وانما تعين العطف فيه ليكون العامل ح لفظيا وهو اللام في المثال لان العطف في حكم
تكرير العامل ولا حاجة الى جعله معمول العامل المعنوي الذي هو عامل ضعيف لا يصار اليه بلا حاجة
وضرورة وذهب الزمخشري الى ان العطف مختار لانه معين والا تعين النصب اي وان لم يجز العطف
فيما يكون الفعل معنى تعين النصب على انه مفعول معه لتعذر العطف فيجب الرجوع الى تقدير ما يستقيم مثل
ما لك وزيدا كلمة ما استفهامية مبتدا ولك خبره اي اي شيء حصل لك وزيدا وما شانك وزيدا
كلمة ما استفهامية مبتدا وشانك خبره اي اي شيء امرك مع زيد وانما لم يجز العطف في المثالين
لان الكاف ضمير مجرور ولا يجوز العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار وانما تعين النصب على المفعول معه
اذ لا وجه سواه فان قيل لم لا يكون قوله وزيدا في المثال الثاني عطفا على الشان قيل لانه خلاف المعنى
اذ المعنى ح ما شانك ونفس زيد وسؤال السائل عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الاخر وقوله لان المعنى
ما تصنع دليل على كون المثال الثاني من باب العامل المعنوي وانما خص هذا المثال بالدليل دون
الاول لان دلالة الظرف على معنى الفعل ظاهر ولا كذلك لفظ الشان لانه اسم لا يلزم تضمنه ::

المعنى

لمعنى فعل بل تتضمن لمعنى الفعل بقرينية اذن لانه بمعنى الفعل والصنع فيكون بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل
فهو مع الاستفهام يدلان على الفعل ثم لما فرغ من بيان المفاعيل الخمسة شرع في بيان الملحقات وهي الحال والتميز
والمستثنى وخبر كان والمنصوب بلا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس فشرع الآن في بيان الحال
فقال الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به وفيه احتراز عما لا يبين هيئة وعن التميز فانه يبين الذات لا الهيئة وكلمة
او مانعة الخلو دون الجمع فيقع الحال من الفاعل المفعول به على الجمع والتعريف نحو ضربت زيدا راكبين ولقيته مصعدا
منحدرا اي كان احدهما مصعدا اي مرتقيا الى موضع مرتفع والاخر منحدرا اي نازلا من موضع مرتفع وقوله
لفظا او تقديرا تفصيل الفاعل والمفعول به بعد تمام الحد فلو قلت زيد قائما اخوك لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية
في زيد لا لفظا ولا معنى فان قيل قد يقع الحال عن المفعول معه نحو جئتك وزيدا راكبين قيل انما يقع الحال عنه
لكونه في معنى الفاعل والمفعول لمصاحبته في كون صدور الفعل عنه او وقوعه عليه فان قيل قد يقع الحال عن
المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا قيل الحال عن غير الفاعل او المفعول به لا يقع الا بجعله في معناهما
فلا يجوز ضربت الضرب شديدا الا بتاويل احدثت الضرب شديدا فيكون حالا عن المفعول به فان قيل قد يقع
الحال عن المضاف اليه نحو قوله تع قل بل ملة ابراهيم حنيفا وقوله تع ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا قيل الحال
عن المضاف اليه انما يجوز اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا به وهو بحيث لو حذف واقيم المضاف اليه مقامه
لاستقام المعنى فانه لو قيل بل نتبع ابراهيم حنيفا لاستقام المعنى وكذا لو قيل ان ياكل اخيه ميتا لان الجسم
بعض اخيه فيكون المضاف اليه في مثل هذا المواضع في حكم المضاف فيكون مفعولا به حكما فان قيل يدخل
في الحد صفة الفاعل والمفعول به نحو جاءني زيد الراكب فانها ايضا تبين هيئة الفاعل والمفعول به قيل
معناه ما تبين هيئة الفاعل وقت صدور الفعل عنه او هيئة المفعول به وقت وقوع الفعل عليه فيخرج الصفة

لدلالتها على هيئة الموصوف مطلقا غير مقيد بوقت الصدور والوقوع او يقال انها تخرج بقيد الحيثية فانها دالة
على هيئة الذات من حيث هو فاعل ومفعول به مثل ضربت زيدا قائما مثال الحال عن الفاعل والمفعول به
اللفظيين لان قائما يحتمل ان يكون حالا عن التاء وهو فاعل لفظا ويحتمل ان يكون حالا عن زيد وهو مفعول
لفظا وزيد في الدار قائما مثال الحال عن الفاعل المعنوي وفيه نظر لان قائما حال عن الضمير المستكن في قوله
في الدار لما عرف ان ضمير الفعل ينتقل الى الظرف المستقر والضمير المستكن فاعل لفظي مثل قولك زيد
خرج قائما اللهم الا ان يجاب بان الظرف المستقر فاعل معنوي لما فيه معنى الفعل فيكون الضمير المستكن
فيه فاعلا معنويا بخلاف الفعل فانه عامل لفظي فكان الضمير المستكن فيه فاعلا لفظيا وهذا زيد قائما
مثال المفعول المعنوي اذ المعنى اشير الى زيد قائما ثم لما بين ان الفاعل والمفعول به قد يكون لفظيا وقد يكون
معنويا شرع في بيان ما يكون فيه الفاعل والمفعول لفظيين ومعنويين فقال وعاملها اي عامل الحال الفعل
لانه الاصل في العمل نحو ضربت زيدا قائما او شبهه اي شبه الفعل لما كان المشبه ويعني بشبه الفعل
ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر نحو زيد
ذاهب راكبا وزيد مضروب قائما وزيد حسن ضاحكا وهذا البسر اطيب منه رطبا وضربي زيدا قائما
او معناه اي معنى الفعل ويعني بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف المستقر
واسم الاشارة واسم الفعل وحرف النداء والتمني والترجي والتشبيه وغير ذلك مما دل على معنى الفعل نحو زيد
في الدار قائما وهذا زيد قائما وعليك زيدا راكبا ويا زيد قائما وليتك عندنا قائما ولعله في الدار قائما و
كانه اسد صائلا والحال عن المنادى مختلف فيه فاجاز البعض منهم المبرد واستقبحه الاخرون منهم المازني
والعامل المعنوي لا يعمل في غير الحال والظرف ثم لما فرغ عن تعريف الحال وما يعمل فيها شرع في بيان شرطها

فقال

فقال وشرطها ان تكون نكرة اي شرط الحال كونها نكرة لئلا يلتبس بالصفة في حالة النصب نحو ضربت
زيدا الراكب حملت حالة الرفع والجر على حالة النصب طردا للباب ولان النكرة اصل والغرض
يحصل بها فالتعريف زائد على الغرض وصاحبها معرفة اي صاحب الحال معرفة لانه محكوم عليه في المعنى
فكان اصله التعريف كالمبتدا ولانه اذا كان نكرة كان بيانها بالوصف اولى من بيان الحدث
المنسوب اليه بالحال لاستحكام الاتحاد بالموافقة بين الحال وصاحبها في جميع الاحوال وفي جعلها حالا
لايقاع المخالفة في الاعراب بين الحال وصاحبها في بعض الاول وفي جعلها صفة لا اذ الصفة على وفق
الموصوف في الاعراب خبرا ما ومعلوم ان في اثبات الموافقة والهرب عن المخالفة دخولا في حد المناسبة
ثم قوله وصاحبها مرفوع على انه مبتدا وقوله معرفة مرفوع على انه خبر والجملة عطف على الجملة السابقة ولا يستقيم
ان يكون قوله صاحبها ان يكون مجرورا عطفا على الضمير المتصل لقوله وشرطها وقوله معرفة منصوبا عطفا
على قوله نكرة لان تعريف صاحب الحال ليس شرط بل غالب بدليل قوله غالبا فان هذا قيد راجع الى تعريف
صاحبها لا الى تنكيرها صح واجب لا غالب وهو ظرف متعلق لمفهوم قوله وصاحبها معرفة اي تعرف
صاحبها في غالب الاستعمال او صفة مصدر محذوف او زمان محذوف اي تعرف صاحبها
تعرفا غالبا او زمانا غالبا وانما قال غالبا لان صاحبها قد يجي نكرة عند تقديم الحال عليه كما ذكر في المتن
وعند كونه نكرة موصوفة او مضافا الى النكرة نحو مررت برجل عالم قائما ومررت بغلام رجل مليحا وغير ذلك
مما يوجب تخصيص النكرة وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متاول جواب سوال وهو
ان العراك في قول الشاعر ارسلها العراك ووحده في قولك مررت به وحده حالان وهما
معرفتان فاجاب بان كل واحد منهما متاول بالنكرة وفي تاويله وجهان احدهما انهما حالان نكرتان

لان تنكيرها صح

معنىً وانكانتا معرفتين لفظاً والتقدير ارسلها معتركةً ومررت به متوحداً اي منفرداً والثاني
انهما مصدران أُقيما مقام الحال والتقدير ارسلها يعترك العراك ومررت به ينفرد انفراداً او الجملة حال
وتمام البيت ارسلها العراك ولم يَذُدْها ولم يشفق على نغص الدِخال والمراد بالارسال الايراد والضمير
المستكن في ارسلها للعير وهو الحمار والمراد بها حمار الوحش والبارز للاتن وهو جمع اتان وهي انثى الحمار والعراك
مصدر عارَكَ يُعارِكُ معركة وعراكا وقيل اصله مصدر اعترك يعترك اعتراكاً الا انه جاء فيه العراك
بمعنى العراك والاعتراك الازدحام والذود هو الطرد يعني راندن والاشفاق الخوف والضمير المستكن
في قوله ولم يذد ولم يشفق عائد الى العير ونغص الدخال عبارة عن عدم تمام الشرب يقال نغص ينغص نغصاً
اذا لم يتم مراده وكذا البعير اذا لم يتم شربه والدخال بكسر الدال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض
ويدخل بين بعيرين عطشانين يشرب منه مارعساه لم يكن يشرب وحده يعني ارسل حمار الوحش الاتن الى الماء
معتركة اي مزاحمة مرة واحدة ولم يطردها ولم يخف ان لا يتم شرب بعضها بالمزاحمة والازدحام والضمير في
قوله ونحوه راجع الى كل واحد من المثالين اي ونحوه من الاحوال التي جاءت معرفة ظاهرة نحو قولهم جاؤا
قضهم بقضيضهم فانه متاول بالنكرة ايضا اي جاؤا كثيرين وذلك لان القض الحصى الكبار والقضيض الحصى
الصغار فمعنى جاؤا قضهم بقضيضهم اي جاء اكبرهم مع اصغرهم وهو حال بمعنى جميعاً وقاطبةً يعني جاؤا جميعاً وقاطبةً
وقيل القض وهو الكسر والتفريق وهاهنا بمعنى القاض اي الكاسر والقضيض بمعنى المقضوض المكسور يعني جاؤا
كثيرين فهو وجبين بحيث يكسر بعضهم بعضاً لكثرتهم وازدحامهم فكان بعضهم كاسرين وبعضهم مكسورون
ونحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير فانه ايضاً متاول بالنكرة اي ساترين وجه الارض لكثرتهم وذلك
ان الجماء بالمد اسم بمعنى الجم من الجم وهو الجمع والغفير بمعنى الغافر وهو الساتر من الغفر وهو الستر والغفير الجماء

كانك

كانك قلت مررت بهم حاجين غافرين اي جامعين اقاربهم وعشائرهم ساترين وجه الارض لكثرتهم فان كان
صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها لتخصيص النكرة بتقديمها
فيقال جاءني راكبا رجل بخلاف ما اذا كان صاحبها نكرة مخصصة نحو جاء رجل كريم راكبا فانه لم يجب تقديمها
ولئلا يلتبس بالصفة في النصب نحو رايت رجلا راكبا ثم قدمت في سائر الاحوال طردا للباب وفي كلا الدليلين بحث
اما الاول فلان صاحبها المنكر قد تخصص بتقديم الحكم مرة فلا يحتاج الى تخصيصه بتقديم حكم اخر الا ترى انه وقع فاعلا
والفاعل محكوم عليه والاصل فيه التعريف فلو لم يكن مثل هذا المنكر متخصصا بتقديم الحكم لما صح وقوعه فاعلا ويؤيده
ما ذكر المصنف في شرحه في بيان تخصيص المبتدا في قوله في الدار رجل ان الخبر في معنى الصفة لانا حكمنا عليه
قبل ذكره بانه في الدار فصار كانه موصوف بصفة الاستقرار الا ترى ان الفاعل لما كان الحكم عليه مقدما
جاز معرفة ونكرة الى هذه الفضلة وما ذكر في اللباب ان الضمير الراجع الى نكرة محضة بحكم من الاحكام نكرة بخلاف
الراجع اليها مخصصة بحكم من الاحكام نحو جاءني رجل فضربته فانه معرفة لان هذا الضمير لهذا الرجل الجائي دون غيره
الى هذا الكلام وما ذكر في الرضي الضمير اذا عاد الى نكرة مخصصة بوجه فهو معرفة نحو جاءني رجل فضربته والا فهو نكرة كما في :
ربه رجلا لانه لم يختص المنكر المعهود اليه بحكم اولا انتهى فهذا الكل دليل على ان الفاعل المنكر قد تخصص بتقديم الحكم عليه
فمن انكر هذا التخصيص فهو متعنت واما الثاني فانه اذ التبس بالصفة فليجز الوجهان كونه حالا وكونه صفة كما جوز
كونه ذا حال مبدلا منه عند تقديم الحال اي في قولك رايت راكبا رجلا وكما جوز كونه حالا وتمييزا في طاب زيد
فارسا واجيب عن هذا بان الحال عن النكرة خلاف الاصل فلا يسبق الذهن اليه مع صلاح الوصفية فيلزم التباس
المقصود بغيره بخلاف الوجهين في صورة التقديم لان كليهما خلاف الاصل اما كونه ذا حال فلتنكيره واما كونه مبدلا منه
فلكونه في حكم التنحية والتكرار فيستويان في كونهما على خلاف الاصل فلا يلزم اللبس وبخلاف الوجهين في :

عاب زيد فارسا لاستوائهما في كونهما على الاصل ولا يتقدم على العامل المعنوي اي عامل معنوي عند سيبويه
لكونه ضعيفا فلا يقال زيد قائما في الدار ولا قائما لك درهم الا اذا كان العامل المعنوي ذا الحدثين اي والا على
الحدثين تعلق بهما الحالان فح يلزم ان يلي كل واحد منهما متعلقه اي بحدثه نحو زيد قائما كعمرو قاعدا فان العامل
في الحالين معنى التشبيه وهو يدل على حدثين حدث المشبه وحدث المشبه به لان التشبيه نسبة تستدعي
طرفين والقيام تعلق بحدث المشبه فيجب ان يليه وهو زيد والقعود تعلق بحدث المشبه به فيجب ان يليه
وهو عمرو فصح كون قوله كعمرو عاملا في الحالين لكن في قائما باعتبار حدث المشبه وهو معنى الشبه وفي قاعدا
باعتبار حدث المشبه به وهو معنى التشبيه بالشيء وقال الاخفش يجوز تقديم الحال على العامل ظرفا او جارا
مجرورا بشرط ان يكون المبتدا مقدما على الحال نحو زيد قائما في الدار اما مع تاخره فوافق سيبويه في المنع
فلم يجوز ايضا قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد بخلاف الظرف الذي لم يقع حالا فانه يتقدم على العامل
المعنوي نحو زيد اليوم في الدار واكل يوم لك ثوب فثوب مبتدا ولك خبره وكل منصوب على الظرفية
والعامل فيه لك وانما جاز تقديمه لان الظرف يتسع فيه ما لا يتسع في غيره لكثرة دوره في الكلام ثم قوله بخلاف
الظرف خبر مبتدا محذوف اي هو ملتبس بخلاف الظرف والجملة معترضة وقيل انه حال من فاعل لا يتقدم الحال
على المعنوي حال كونها ملتبسا بخلاف الظرف وفيه نظر لان الحال تخصص العامل فيلزم ان يتقيد عدم تقدم الحال على
العامل المعنوي بمخالفة الظرف والحال لا يتقدم على العامل المعنوي مطلقا اللهم الا ان يقال انه حال دائمة وهي
لا تفيد التقييد ولا على المجرور عطف على قوله على العامل المعنوي ولا زائدة لتاكيد النفي على نحو قوله غير المغضوب
عليهم ولا الضالين اي ولا يتقدم الحال على صاحبها المجرور فلا يقال مررت راكبة بهند ولا راكبا بزيد في الاصح
ظرف لقوله لا يتقدم على المجرور وانما لا يتقدم عليه لانه ان تقدمه فان وقع بعد الجار لزم الفصل بين الجار والمجرور

وان وقع قبل الجار لزم وقوع التابع وهو الحال حيث لا يجوز وقوع المتبوع وهو ذو الحال لان المجرور لا يتقدم
على الجار فكيف يتقدم تابعه عليه وفيه بحث لان هذا الدليل يقتضي ان لا يتقدم راكبا على جاءني في جاءني زيد راكبا
لانه تابع لزيد وزيد لا يتقدم على جاءني فكيف يتقدم تابعه عليه واجيب بان الفاعل من حيث هو مسند اليه
محله قبل الفعل الا انه لا يجوز تقديمه لعارض الالتباس بالمبتدا بخلاف المجرور فان محله بعد الجار فكذا المحل تابعه
واجاز ابن كيسان تقديم الحال على صاحب المجرور تمسكا بقوله تعالى وما ارسلناك الا للناس كافة والجواب
ان كافة حال عن الكاف فان قيل الكاف مذكر والكافة مونث والحال يجب ان يكون مطابقا لصاحبه
قيل التاء فيه للمبالغة لا للتانيث كعلامة والمعنى وما ارسلناك الا كافة اي مانعة للناس عن الشرك
والكبائر وذكر صاحب الكشاف ان انتصاب كافة على المصدر اي وما ارسلناك الا رسالة كافة
للناس اي عامة شاملة لهم ثم الاختلاف في تقديمها على المجرور بحرف الجر اما المجرور بالاضافة فلا يجوز تقديم
الحال عليه بالاتفاق نحو زيد ضارب هند قائمة ثم لما كان اكثر النحاة شرطوا في الحال ان يكون مشتقة وما وجدوه
غير مشتق اولوه بالمشتق وتكلفوا في تاويله شرع في رد قولهم فقال وكل ما دل على هيئة كلمة كل مبتدا
وما موصوفة وما بعده صفة اي فكل لفظ دل على هيئة مشتقا كان او غير مشتق صح ان يقع حالا الجملة خبر
قوله كل اي صح وقوعه حالا لصدق اسم الحال عليه لان الحال ما تبين هيئة الفاعل او المفعول به وهو كذلك
ولا حاجة الى ما ذكروا مثل قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا فان بسرا ورطبا وقعا حالين لدلالتهما على هيئة البسرية
والرطبية مع انهما ليسا بمشتقين بمعناه هذا التمر المشار اليه تفضل حال كونه بسرا على نفسه حال كونه رطبا
ولا يلزم تفضيل الشيء على نفسه لانه مفضل باعتبار حالة البسرية ومفضل عليه باعتبار حالة الرطبية ولا يبعد
ان يكون الشيء الواحد مفضلا باعتبار ومفضلا عليه باعتبار ولولا اختلاف الاعتبارين لما جاز ذلك

كافة

فان كافة حال من الناس المجرور
اذ المعنى وما ارسلناك الا للناس كافة

ثم انهم اختلفوا في العامل في بسرا بعد ما اتفقوا على ان العامل في رطبا اطيب قال بعضهم العامل فيه اطيب
وهو الاصح فان قيل اسم التفضيل عامل ضعيف لا يتقدم معموله عليه لا يقال زيد منك احسن فكيف تقدم ههنا
قيل ان في الحال اختصاص بعمل العامل الضعيف فيها متاخرا عنها كالظروف توسعا وانما اخر العامل ههنا
لان اسم التفضيل عامل ذو حدثين اي دال على حدثين حدث المفضل وحدث المفضل عليه اعني التفضيل
والتفضيل على الشيء لاستعماله على معنى التفضيل وهو نسبة يقتضي طرفين وقد ذكرنا من قبل ان العامل اذا كان
ذا حدثين اي دالا على حدثين وتعلق بهما الحالان يلزم ان يلي كل واحد منهما بمتعلقه اي بحدثه والبسرية تعلقت
بحدث المفضل فيجب ان يليه وهو ضمير منه المتضمن لذكر المفضل عليه فصح كون اطيب عاملا في الحالين
لكن في بسرا باعتبار حدث المفضل وهو معنى التفضيل و رطبا باعتبار حدث المفضل عليه وهو معنى التفضيل
على الشيء وعلى هذا كان معناه هذا التمر المشار اليه اطيب حال كونه بسرا من نفسه حال كونه رطبا وقال
بعضهم العامل فيه اسم الاشارة وهو فاسد بوجهين الاول انه لو كان كذلك لتقيد الاشارة بحال البسرية
لان الحال قيد الحال فلا يستقيم ان يقال هذا الكلام الا في حال البسرية وليس كذلك بل لو قيل عند كون
المشار اليه بلحا او رطبا او تمرا لكان مستقيما والثاني انه لو كان كذلك لكان بسرا من تتمة هذا فبقي اطيب
عاملا في رطبا وحده فيكون الاطيبية باعتبار حالة واحدة وهي حالة الرطبية لان البسرية لم يتعلق باطيب
فكانه قال هذا التمر المشار اليه في حال البسرية اطيب نفسه حال كونه رطبا فيلزم تفضيل الشيء على نفسه باعتبار
حالة واحدة وقال بعضهم العامل فيه كان المحذوفة التامة والمعنى هذا اذا وجد بسرا اطيب منه رطبا وانما
هي كان تامة لعدم مجيء بسرا و رطبا ولو كانت ناقصة لجاز استعمالهما معرفة وهو فاسد بالوجهين المذكورين
وايضا فعامل وتعرف ثم لما فرغ عن بحث الحال المفردة شرع في بحث الجملة الواقعة حالا فقال وقد تكون

هذا او الرطبية تعلقت بحدث
المفضل عليه فيجب ان يليه وهو

جملة

جملة خبرية لان بيان الهيئة كما يكون بالمفردة يكون بالجملة وانما قيدنا بالخبرية لان الجملة الانشائية لا تقع حالاً
ولا صفة ولا صلة وكذا لا يقع خبراً عند البعض بدون تاويل لان الانشائية لا ثبوت لها في نفسها واثبات
الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه ثم لما بين ان الحال يكون جملة وهي متنوعة قد يكون اسمية وقد يكون فعلية
اما مصدرة بالمضارع او بالماضي وكل واحد منهما مثبتاً او منفياً شرع في تفسيرها وبيان ان اي جملة تجب فيها
الواو واي جملة تمتنع فيها الواو واي جملة تستوي فيها الامران فقال فالاسمية بالواو والضمير اي الجملة
الاسمية التي تقع حالاً ملتبسة بكلا الرابطين نحو جاءني زيد وابوه راكب وانما احتاجت الى الضمير
لان الجملة من حيث هي مستقلة فاذا تعلقت بشيء تحتاج الى رابطة وانما احتاجت الى الواو ولان الاسمية
تابى عن وقوعها حالاً لانها لدلالتها على الثبوت والدوام خرجت عما هو الاصل في الحال وهو الانتقال و
عدم التقرر فاحتاجت الى زيادة رابط وهو الواو لانها الموضوعة للربط لكونها للجمع او بالواو وحدها نحو
لقيته والجيش قادم واتيته والشمس طالعة لان الحال في المعنى ظرف اذ المعنى لقيته في حال قدوم
الجيش واتيته في حال طلوع الشمس فكما جاز ان يخلو الظرف عن الضمير جاز ان تخلو الجملة الواقعة حالاً
عن الضمير وللقائل ان يقول الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به وهي في هذين المثالين لم يبين هيئة شيء منهما
واجيب بانها يبين هيئة الفاعل اذ المعنى لقيته مقارناً لقدوم الجيش واتيته مقارناً لطلوع الشمس او يقال
انها لما تبين زمان صدور الفعل عن الفاعل وهو لازم للفاعل فكانها تبين ذاته [illegible] لهيئة لازم الفاعل
ع ما عرف او بالضمير وحده على ضعف يتعلق بقوله او بالضمير يعني الاقتصار على الضمير وحده ضعيف نحو :
كلمته فوه الى في ومنه قول الشاعر ولولا جنان الليل ما آب عامر الى جعفر سرباله لم يمزق وانما
ضعف ذلك لان الضمير رابط عام لا يدل على ارتباط خاص بالحالية مع تحقق ما يأباه وهو فوت

متلبسة

فهي مبينة

ما هو الاصل في الحال بخلاف الواو وحدها لانها دالة على الارتباط الخاص وهو ارتباط الحالية ثم هذا في الجملة
الاسمية التي تقع حالا منتقلة اما اذا وقعت حالا موكدة فلا يجوز فيها الواو بل يجب فيها الضمير وحده
لانها متحدة بما قبلها فيكون كجملة تاكيد الاخرى والمضارع المثبت الواقع حالا متلبس بالضمير يعني الجملة
الفعلية المصدرة بالمضارع المثبت الواقعة حالا متلبسة بالضمير وحده حال بتاويل منفردا او مفعول مطلق
اي تفرد بالضمير انفراد الجملة حال نحو جاءني زيد يضرب غلامه لان المضارع المثبت كاسم الفاعل من حيث
الدلالة على حصول صفة غير ثابتة مقارنة للفاعل اما دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا و
والفعل يدل على التجدد وعدم الثبوت واما المقارنة فلكونه مضارعا والاصل فيه الحال والاستقبال
مجاز على الاصح فاجري مجراه في الاستغناء عن الواو والاحتياج الى الضمير وحده والاولى ان يقال ان
المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيمتنع دخول الواو فيه مثله واما ما جاء مع الواو
من قوله تع اَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ اَنْفُسَكُمْ ومن قول بعض اصحاب العرب قمت واصك
وجهه اي اقرع واضرب وجهه فيكون في تقدير المجهول على حذف المبتدا اي وانتم تنسون انفسكم وانا
اصك وجهه فيكون في تقدير جملة اسمية فلا يرد نقضا وما سواهما بالواو والضمير اي ما سوى الجملة الاسمية و
الفعل المضارع من المضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي متلبس بالواو والضمير جميعا او باحدهما
بلا ضعف وقيل فيه ترك الرابطين وانما جاز فيه الجمع بين الرابطين والاقتصار على احدهما اما المضارع
والماضي المنفيان فلان فيهما جهتين من غير اسم الفاعل للمنفي وجهة منه للفعلية فاذا اعتبرت كلتا الجهتين
جيء بهما معا واذا اعتبرت الاولى جيء بالواو وحدها واذا اعتبرت الثانية وحدها جيء بالضمير وحده
واما الماضي المثبت فبذاته يخالف الحال وبواسطة قد المقربة الى الحال يوافقها فباعتبار المخالفة

متلبسة

جي

جئ بهما معاً او باعتبار عدم الموافقة بمجئ باحدهما ولا بد في الماضي المثبت الواقع حالا اي في الجملة الفعلية
المصدرة بالماضي المثبت من لفظة قد سواء كانت ظاهرة او مقدرة يعني لا يقع الماضي المثبت حالاً
الا ان يكون ذلك الماضي قريباً من العامل مقروناً بعلامة القرب لفظاً او تقديراً لان الماضي الواقع حالا
سابق على زمان العامل لانك اذا قلت جاءني زيد ركب ابوه كان الركوب مقدما على المجئ وقد
تنع اختلاف الحال وعاملها زمانا فاحترزت قد المقربة الى زمان الحال لتقربه الى زمان العامل فيتحد
زمانهما حكماً لان القريب من الشئ في حكم المتقارب له ولذلك لا يصح وقوع الماضي حالا فيما لا يصح استعمال
لا يقال مات الشيخ وقد ولد في يوم كذا او قال فلان اليوم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا لعدم
القرب وعدم استعمال تحت قد اللهم الا بتأويل ويجوز حذف العامل اي عامل الحال اذا دلت
القرينة عليه حالية كان او مقالية اضافة الحذف الى العامل اضافة المصدر الى المفعول كقولك
للمسافر اي لمن يريد السفر راشداً مهدياً اي اذهب حال كونك مدلولا على الطريق المستقيم الموصل
الى المقصود فحذف اذهب بقرينة حال المخاطب ويجب حذف العامل في الحال المؤكدة وهي التي
تؤكد في الجملة السابقة من معنى الذي هو هو في الحال وانما وجب حذف عاملها لان الجملة السابقة
تدل على عاملها فاستغني بذلك عن اظهاره او لو ذكر لذكر عين ما دل عليه الجملة السابقة مثل زيد ابوك
عطوفاً فانه حال مؤكدة لما في الجملة السابقة من معنى العطف لانه من لوازم الابوة اي زيد ابوك
احقه عطوفاً اي اثبته والضمير راجع الى الابوة اي اثبت الابوة حال كونه عطوفا قال صاحب المفتاح
اتق التقديرين عندي ان يقدر يحبي عطوفا فان قيل قائماً في شهد الله انه لا اله الا هو واولو العلم قائماً بالقسط
وقوله مدبرين في قوله تعالى ولوا مدبرين حال مؤكدة ولم يحذف عاملها قيل اختلف النحاة في ان الحال المؤكدة